المراقب الاقتصادي والاجتماعي

2011

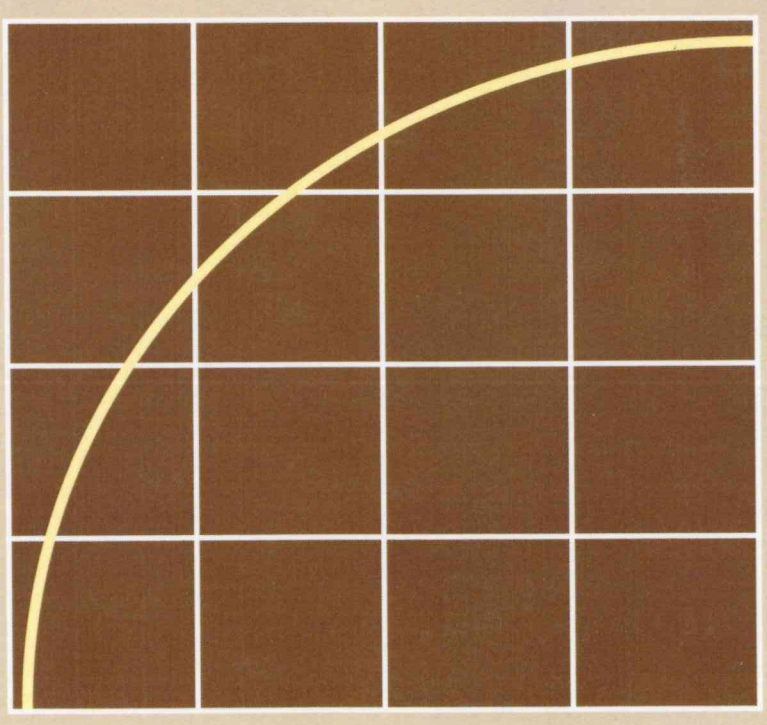

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

عـــدد 24

أيـــار

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق : أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: محمد عطا الله)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع
© 2011 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org
الصفحة الالكترونية: www.pal-econ.org

© 2011 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2011 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تقديـــــــم

يقدم هذا العدد من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** عرضاً احصائياً وتحليلاً للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2010. ويعود الفارق الزمني بين الربع الذي يتم تحليله وبين موعد صدور ***المراقب*** إلى أن تحضير الاحصاءات الربعية، وخصوصاً احصاءات الحسابات القومية، يستغرق وقتاً طويلاً يبلغ ثلاثة أشهر، وأن ***المراقب*** يصدر عادة مباشرة قبل ان تكون احصاءات الربع السابق على الصدور جاهزة. ونأمل أن نتمكن من تعديل موعد الصدور بحيث يتمكن ***المراقب*** في المستقبل من تحليل أرقام ربع السنة التي تسبق موعد صدوره مباشرة.

يتناول عدد ***المراقب 24*** الذي بين أيديكم أرقام الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع وخلال كامل السنة 2010. ويوفر أيضاً تحليلاً شاملاً لسوق العمل في الأراضي الفلسطينية، بما فيها نسب المشاركة ومعدلات البطالة ومستوى الأجور. وهناك أيضاً تغطية شاملة لأرقام الموازنة الفلسطينية خلال الربع الرابع وعلى امتداد العام 2010، بما فيها معلومات كاملة عن الدين العام والمساعدات الدولية لدعم الانفاق الجاري والتطويري. كما يضم هذا العدد التغطية التقليدية ***للمراقب*** لنشاط القطاع المصرفي ومؤشرات الاستثمار (تسجيل الشركات ورخص البناء واستيراد الاسمنت)، إلى جانب تحليل تطور الأسعار والقوة الشرائية والتحولات في أسعار قطع العملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية. وقبل عرض أبرز التشريعات القانونية، ذات العلاقة المباشرة بالشؤون الاقتصادية، التي صدرت خلال الربع الرابع، هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية للعام 2009 التي صدرت مؤخراً.

يحتوي هذا العدد من ***المراقب*** أيضاً على سبعة صناديق تحليلية مستقلة تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال ربع السنة الفائت، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ومن بين المواضيع التي تعالجها صناديق هذا العدد خطة التنمية الوطنية 2011–2013 التي أصدرتها الحكومة الفلسطينية مؤخراً، والنقاش الذي دار بين أنصار ومعارضي فرض حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية، والآثار المحتملة للتعديلات التي وضعت على قانون تشجيع الاستثمار كذلك هناك تحليل لأوضاع العمالة العربية في سوق العمل الاسرائيلي، ومراجعة للاتفاق المتواضع للغاية بين ممثل اللجنة الرباعية والحكومة الاسرائيلية الذي يتناول الحصار الاقتصادي. كما نخصص صندوقاً لعرض كتاب صدر مؤخراً، واحرز اهتماماً كبيراً بين الخبراء الاقتصادين، يقدم نظرة جديدة لمسببات الأزمة المالية العالمية.

نأمل أن يساهم هذا العدد في تعزيز مكانة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** كمرجع موثوق ورزين للتحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني. كما نأمل أن تكون المعلومات الواردة فيه مفيدة لتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المعرفي والضروري حول قيود وفرص النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

سمير عبد الله	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: خطة التنمية الوطنية 2011-2013: "إقامة الدولة وبناء المستقبل" 2

2- سوق العمل **4**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 5

2-2 البطالة 7

2-3 الأجر وساعات العمل 9

2-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 10

صندوق 2: نقابات العمال تطالب بفرض حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية 12

3- المالية العامة **14**

3-1 خلاصة الموازنة العامة 14

3-2 تحليل بنود الإيرادات والمنح 16

3-3 تحليل بنود النفقات العامة 18

3-4 الفائض (العجز) المالي 20

3-5 الدين العام 20

3-6 ايرادات المقاصة 22

صندوق 3: "انجازات" ممثل اللجنة الرباعية في تخفيف القيود الاقتصادية 22

4- القطاع المصرفي **24**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 24

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 29

4-3 نشاط غرف المقاصة 30

4-4 بورصة فلسطين 30

صندوق 4: قانون جديد لتنظيم عمل المصارف في الأراضي الفلسطينية 34

5- مؤشرات الاستثمار **36**

5-1 تسجيل الشركات 36

5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية 38

5-3 استيراد الأسمنت 38

5-4 النشاط الفندقي 39

صندوق 5: تعديلات جديدة على قانون تشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية: الأسباب والآثار المتوقعة 40

6- الأسعار والقوة الشرائية **42**

6-1 أسعار المستهلك 42

6-2 أسعار المنتج والجملة 43
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 43
6-4 أسعار العملات والقوة الشرائية 44

7- التجارة الخارجية 46
صندوق 6: مراجعة كتاب - الأزمة المالية العالمية – نظرة جديدة 47

8- البيئة القانونية والتشريعية 49
صندوق 7: الفلسطينيون في سوق العمل الاسرائيلي: أجر أدنى للتعليم الأعلى! 49

9- الاجراءات الإسرائيلية 50
9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون 50
9-2 عوائق الحركة والتنقل 51
9-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 52
9-4 الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال واعتداءات المستوطنين 52

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2010 53

السياسات النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية 55

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: تابع الناتج المحلي الإجمالي النمو الذي شهده خلال أرباع السنوات الماضية وازداد بنسبة 2.8% بين الربعين الثالث والرابع 2010. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية نمواً يعادل 9.3% بين العامين 2009 و 2010. ولقد انعكس هذا بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأراضي الفلسطينية إلى 1,502 دولار.

سوق العمل: ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 709.5 ألف في الربع الثالث إلى 767.2 ألف في الربع الرابع من العام 2010. توزع العاملون حسب مكان العمل على 63.9% في الضفة الغربية و26% في قطاع غزة، و10% في إسرائيل والمستوطنات. وانخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 23.4% خلال الربع الرابع مقارنة مع 26.6% في الربع الثالث. كما بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة 1738 اعلاناً، وهو رقم مشابه تقريبا لرقم الربع الثالث.

المالية العامة: انخفضت الإيرادات المحلية خلال الربع الرابع عن مستواها في الربع الثالث، إلى 428 مليون دولار بنقصان 15.1%، كما ارتفعت النفقات العامة الجارية في الربع الرابع بنسبة 12.2%، ووصلت إلى 861.5 مليون دولار. وقد أدى زيادة النفقات الجارية وتراجع الإيرادات الجارية إلى زيادة العجز الجاري خلال الربع الرابع إلى 358.2 مليون دولار، مقابل عجز بحوالي 169.7 مليون دولار في الربع الثالث.

القطاع المصرفي: شهد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً نهاية الربع الرابع من العام 2010 بنسبة 3.4% مقارنة مع نهاية الربع الثالث من العام نفسه. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الأخير 2010 نحو 2.8 مليار دولار، بزيادة 1.5% مقارنة بالربع السابق. كما ارتفعت عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 4.8%، وارتفعت قيمتها بنسبة 10% بين الربعين. وقابل ذلك الارتفاع تراجعاً ملحوظ في الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة، حيث انخفض عددها بنحو نقطتين مئويتين، وكذلك قيمتها بنقطة مئوية مقارنة بالربع السابق.

بورصة فلسطين: ارتفعت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين للربع الرابع بنسبة 29%، لتصل إلى 46.7 مليون سهم. هذا الارتفاع في أعداد الأسهم المتداولة كان مصحوبا بارتفاع قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 44% مقارنة مع الربع الثالث 2010. بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الرابع عند 489.6 نقطة، متراجعا بنحو نقطتين عن إغلاق الربع الثالث.

تسجيل الشركات: شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من 2010 ارتفاعاً بنسبة 78% مقارنة مع الربع الثالث، لتصل إلى 290 شركة. وبلغ مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة في الربع الرابع نحو 237 مليون دينار أردني. أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على القطاعات الاقتصادية والمحافظات، فقد أشارت بيانات الربع الرابع 2010 أن قطاع الخدمات استحوذ على النسبة الكبرى بنسبة 86%، واستحوذت محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس على النسبة الأكبر من الشركات المسجلة وبنسبة 43.4%، 13%، 12% على التوالي.

رخص الابنية واستيراد الاسمنت: ارتفع عدد رخص الابنية خلال الربع الرابع من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 2% في الضفة الغربية. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة خلال الربع الرابع من 2010 إلى 2770 وحدة. كذلك ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الربع الرابع من عام 2010 بنسبة 15% مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه.

النشاط الفندقي: بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2010 ما مجموعه 170,671 نزيلا، منهم 9% من الفلسطينيين، و36% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2010 يتبين

أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 24%، وبنسبة 20% بالمقارنة مع الربع الرابع في عام 2009.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.59% خلال الربع الرابع من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 2.06% خلال الربع الرابع من العام 2010 مقارنة بالربع الثالث. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.50% مقارنة مع الربع الثالث. أما بالنسبة للقوة الشرائية، فقد شهد الربع الرابع من 2010 تراجع كلا من الدينار الأردني والدولار الأمريكي بما يعادل 3.3% من قيمة كل منهما.

البيئة القانونية والتشريعية: أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قراراً واحداً له قوة القانون خلال الربع الرابع من 2010، وهو قانون رقم (9) لسنة 2010 الذي ينظم عمل المصارف. ويهدف القانون الجديد إلى معالجة جوانب القصور وعدم التناسق والفجوات في قانون المصارف القديم رقم (2) لسنة 2002. كما أصدر الرئيس بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مرسوماً رئاسياً خلال نفس الفترة يقضي بإنشاء الهيئة الخيرية الفلسطينية للتكافل الأسري.

الاجراءات الاسرائيلية: استشهد خلال الربع الأخير من العام 2010 ستة وعشرون شهيداً؛ ستة منهم في الضفة الغربية، و20 في قطاع غزة. كما بلغ عدد الجرحى 215 جريحاً. أما المعتقلون فبلغ عددهم 679 معتقلاً؛ 670 في الضفة الغربية، وتسعة في قطاع غزة. وبلغ عدد الحواجز المؤقتة في الضفة الغربية خلال الربع الأخير 2171 حاجزاً، بارتفاع نسبته 4.6% مقارنة مع الربع الذي سبقه. وبلغ عدد المرات التي تم فيها إغلاق المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل 288 مرة مقارنة مع 300 مرة في الربع الثالث من نفس العام.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: تم في هذا العدد من المراقب مناقشة سبعة مواضيع مختلفة كل في صندوق مستقل هي:

خطة التنمية الوطنية 2011-2013 "إقامة الدولة وبناء المستقبل": يناقش هذا الصندوق الخطة التنموية السادسة للسلطة الوطنية، والتي صدرت في أواسط شهر نيسان من هذا العام، والتي أطلق عليها اسم "خطة إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011 – 2013". حيث تتمثل الرؤيا الأساسية في الخطة الجديدة في استكمال العمل على بناء مؤسسات الدولة. وقد اعتمدت هذه الخطة على إطار مالي متوسط المدى (3 سنوات)، كما ركزت على توزيع الاستثمارات على 4 قطاعات أساسية هي قطاع الحكم، وقطاع التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وأخيراً قطاع البنية التحتية. ويعرض هذا الصندوق تفاصيل هذه الخطة وأهم ما تهدف إليه.

نقابات العمال تطالب بفرض حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية: تطالب النقابات العمالية بتطبيق بنود قانون العمل لحماية العاملين، مشددة على ضرورة إقرار حد أدنى للأجور لا يقل عن 1,800 شيكل شهرياً بشكل موحد في كافة المناطق والقطاعات. على الرغم من تناغم موقف الحكومة مع المطالبات النقابية، إلا أن وزارة العمل وممثلو أرباب العمل يرون أن الوقت غير موات لفرض حد أدنى للأجور. وبين مؤيد ومعارض يختلف السياسيون حول الآثار المحتملة لإقرار هذه السياسة على الأداء الاقتصادي. ويتناول الصندوق التباين في وجهات النظر حول مدى إمكانية تطبيق هذا القانون.

"انجازات" ممثل اللجنة الرباعية في تخفيف القيود الاقتصادية: تم الاتفاق في 4 شباط 2011 بين ممثل اللجنة الرباعية السيد طوني بلير وحكومة إسرائيل على جملة من الإجراءات لتخفيف قيود الحصار الاقتصادي على الضفة وغزة. وقد تم التنسيق بينهما بشأن العناوين الاربعة التالية: تخفيف القيود على الصادرات من غزة، تخفيف القيود على الواردات إلى القطاع، تحسين توليد الطاقة في الضفة وغزة، تطوير وتحسين موارد المقاصة. ويعرض هذا الصندوق بمزيد من التفصيل لهذه العناوين، ويوضح مدى محدودية هذه "الإنجازات" وتواضع ما حققه ممثل اللجنة الرباعية بعد 4 سنوات من الوساطة والتوسط. ويتطرق الصندوق أيضاً الى إعفاء المنتجات الفلسطينية من التعرفة الجمركية في الاتحاد الأوروبي.

قانون جديد لتنظيم عمل المصارف في الأراضي الفلسطينية: صدر قانون جديد للمصارف في الأراضي الفلسطينية، وقد قامت سلطة النقد بإعداد مسودة مشروع القانون هذا. ويتضمن القانون معالجات للفجوات وعدم التناسق وجوانب القصور في قانون المصارف القديم وبما يتوافق والممارسات الدولية الفضلى. إلى جانب تضمينه عناصر الحداثة والشمولية والأطر الفعالة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. ويتناول هذا الصندوق المجالات التي شملتها أبرز الإضافات والتعديلات التي تضمنها القانون.

تعديلات جديدة على قانون تشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية: الأسباب والآثار المتوقعة: أصدر رئيس السلطة الفلسطينية قراراً بقانون لتعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998. وتهدف التعديلات بحسب وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية إلى "تحفيز المزيد من الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني وترجمة الشراكة مع القطاع الخاص بشكل أعمق وأفضل، بالإضافة لإعادة هيكلة هيئة تشجيع الاستثمار". ويقدم هذا الصندوق أهم التعديلات التي لها تداعيات اقتصادية، والأسباب الكامنة وراء إقرارها ومن ثم ينظر في الآثار المترتبة عليها.

الأزمة المالية العالمية – نظرة جديدة: يعرض هذا الصندوق مراجعة لكتاب راغورام راجان: "الانفلاق الأرضي". ويأتي هذا الكتاب بتحليلات مستجدة وبتوصيات قابلة للتطبيق تحول دون أزمات مشابهة. حيث يحاجج المؤلف أن الحكومات وسياساتها الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى الأزمات، إلى الانفلاق الأرضي حسب تعبيره. ولهذا فهو يركز على مجموعتين من الأسباب ساهمتا في خلق الأزمة الحالية: السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة، واختلال التوازن التجاري في السوق العالمية.

الفلسطينيون في سوق العمل الاسرائيلي: أجر أدنى للتعليم الأعلى: قامت وزارة الصناعة والتجارة والعمل في إسرائيل بالتعاون مع مركز الإحصاء الإسرائيلي بإجراء دراسة حول تباين نسبة المشاركة في قوة العمل والرواتب والأجور بين العرب (الفلسطينيين) واليهود في إسرائيل. وعلى الرغم من أن الدراسة أجريت في العام 2008 إلا أن نتائجها لم تنشر سوى في مطلع العام الحالي. ويعرض هذا الصندوق التفاوت في نسبة المشاركة، والبطالة، والأجر، دخل الأسرة والدخل والتعليم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد كانت الزيادة في العوامل السابقة لصالح إسرائيل.

1- الناتج المحلي الإجمالي

تابع الناتج المحلي الإجمالي النمو الذي شهده خلال أرباع السنوات الماضية وازداد بنسبة 2.8% بين الربعين الثالث والرابع 2010. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8.5% في الفصل الرابع 2010 مقارنة بالفصل الرابع 2009. ومن الجدير بالانتباه أن هذا النمو هو نمو حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي النمو الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي والتوزيع المئوي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي – باستثناء القدس (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) للعامين 2009 و2010

النشاط الاقتصادي	2009					2010				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع العام	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع العام
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,190.2**	**1,342.9**	**1,346.6**	**1,361.6**	**5,241.3**	**1,369.3**	**1,444.7**	**1,436.9**	**1,477.1**	**5,728.0**
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	**325.2**	**364.2**	**362.5**	**363.8**	**1,415.7**	**363.2**	**380.4**	**375.6**	**383.2**	**1,502.4**
التوزيع المئوي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي										
الزراعة وصيد الأسماك	**5.8**	**5.6**	**4.6**	**6.4**	**5.6**	**6.6**	**6.7**	**5.1**	**6.8**	**6.3**
التعدين والصناعة والمياه والكهرباء	**15.5**	**13.5**	**14.1**	**14.1**	**14.3**	**14.3**	**12.1**	**11.4**	**11.6**	**12.3**
التعدين واستغلال المحاجر	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4
الصناعة التحويلية	11.2	9.9	10.1	10.0	10.4	10.1	8.8	8.1	8.4	8.8
امدادات المياه والكهرباء	3.8	3.2	3.6	3.6	3.5	3.7	2.9	2.9	2.8	3.1
الإنشاءات	**7.6**	**7.8**	**7.2**	**7.0**	**7.4**	**7.4**	**9.5**	**10.2**	**9.4**	**9.2**
تجارة الجملة والتجزئة	**9.9**	**10.8**	**11.3**	**11.1**	**10.8**	**10.8**	**11.0**	**11.1**	**11.4**	**11.1**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**7.4**	**8.1**	**8.4**	**8.2**	**8.0**	**7.6**	**7.7**	**7.9**	**8.0**	**7.8**
الوساطة المالية	**5.3**	**4.9**	**5.0**	**5.3**	**5.1**	**5.4**	**5.1**	**5.2**	**5.2**	**5.2**
الخدمات	**23.1**	**22.8**	**21.8**	**20.7**	**22.1**	**21.1**	**20.9**	**21.1**	**20.3**	**20.9**
الأنشطة العقارية والايجارية	8.9	9.2	8.4	7.1	8.4	7.5	7.8	7.6	7.2	7.6
أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية	1.8	1.7	1.7	1.5	1.7	1.7	1.7	1.6	1.5	1.6
المطاعم والفنادق	0.7	1.2	1.1	1.1	1.0	1.2	1.3	1.6	1.5	1.4
التـــعليـــم	8.8	7.9	7.9	8.2	8.2	8.0	7.5	7.7	7.6	7.7
الصحة والعمل الاجتماعي	2.9	2.8	2.7	2.8	2.8	2.7	2.6	2.6	2.5	2.6
الإدارة العامة والدفاع	**14.9**	**13.8**	**14.1**	**14.6**	**14.3**	**14.3**	**13.9**	**14.1**	**13.6**	**13.9**
ناقص: الوساطة المالية والمقاصة	(4.6)	(4.2)	(4.5)	(4.5)	(4.4)	(4.2)	(4.0)	(4.2)	(4.2)	(4.1)
زائد: الرسوم الجمركية	5.9	6.7	7.0	6.7	6.6	6.3	6.9	7.3	7.9	7.1
زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات	9.1	10.1	10.9	10.3	10.1	10.3	10.1	10.7	9.9	10.2
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.
تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على التجارة والأنشطة العقارية والايجارية والتعليم.
بيانات أرباع 2009، والأرباع 1–3، 2010 عرضة لمزيد من التنقيح. بيانات الربع الرابع 2010 والعام 2010 هي الاصدار الأول.

- ارتفاع طفيف في حصة الزراعة (بمقدار 0.7 نقطة مئوية) في الناتج المحلي الإجمالي بين 2009 و2010 بسبب تحسن موسم الزيتون.
- انخفاض كبير نسبياً في حصة قطاع الصناعة والكهرباء والماء بمقدار 2 نقطة مئوية.
- ارتفاع في حصة الإنشاءات (1.8 نقطة مئوية).
- ارتفاع طفيف في حصة الرسوم الجمركية (من 6.6 إلى 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين).

وعلى الرغم من هذه التحولات إلا أن النزعات العامة في توزيع الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً، والتي تتمثل في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (زراعة + صناعة+ إنشاءات = 28%) وارتفاع مساهمة قطاعات الخدمات (الخدمات + الإدارة العامة + الوساطة المالية = 40%)، ما تزال متأصلة.

وعند أخذ السنة كاملة بعين الاعتبار نجد أن الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية شهد نمواً يعادل 9.3% بين العامين 2009 و2010. وهذا أيضاً معدل نمو حقيقي وليس أسمي. ولقد انعكس هذا بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في الأراضي الفلسطينية إلى 1,502 دولار. ويمثل هذا نمواً بمقدار 6% مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفرد في العام 2009 (وهو ما يعادل تقريباً نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه معدل نمو السكان خلال الفترة). على الرغم من النمو هذا مازال مستوى الناتج المحلي للفرد الان أقل من مستواه في العام 1998 و1999.

لم يطرأ تحولات تذكر على بنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الرابعين 2010 و2009. أما بالنسبة للسنة بكاملها فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-1):

صندوق 1: خطة التنمية الوطنية 2011-2013: "إقامة الدولة وبناء المستقبل"

وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها، في العام 1994، وحتى نهاية الألفية خمس خطط تنموية للأراضي الفلسطينية. وهذه الخطط هي: الخطة التنموية الثلاثية (1998-2000)، خطة التنمية الخمسية (1999-2003)، خطة اعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي والاجتماعي (2004-2005)، خطة التنمية متوسطة المدى (2005-2007)، وأخيراً خطة الاصلاح والتنمية (2008-2010). يضاف إلى ذلك البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني (1994-2000) الذي أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية (وهو البرنامج المعروف باسم الاقتصادي البارز الذي أشرف على صياغته، الدكتور يوسف صايغ).

تم الاعلان في أواسط شهر نيسان عن الخطة التنموية السادسة للسلطة الوطنية. ولقد أطلق على هذه الخطة اسم "خطة إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011-2013". وتأتي هذه الخطة مكمّلة لبرنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، والذي صدر في شهر آب 2009، برنامج "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة".

تتمثل الرؤيا الاساسية في الخطة الجديدة في استكمال العمل على بناء مؤسسات الدولة. وهي تستند في منهجيتها واطار صياغتها على الخطة التنموية السابقة عليها، خطة الاصلاح والتنمية للأعوام 2008-2010. ولقد اعتمدت الخطة على اطار مالي متوسط المدى (3 سنوات)، كما ركزت على توزيع الاستثمارات على أربعة قطاعات أساسية هي قطاع الحكم، وقطاع التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وأخيراً قطاع البنية التحتية.

وضعت الخطة تقديرات للقيم الإجمالية للمساعدات الدولية اللازمة لتمويل الانفاق الجاري والانفاق التطويري في الأراضي الفلسطينية. وبلغ هذا الرقم 4.8 مليار دولار خلال السنوات الثلاث موزعة مناصفة تقريباً بين الانفاق الجاري والانفاق التطويري (انظر الجدول 1). وتعكس أرقام الجدول سعي الحكومة الفلسطينية لتقليص الاعتماد على التمويل الخارجي لدعم الموازنة (الانفاق الجاري). إذ تطمح الخطة إلى تقليص الدعم الخارجي للموازنة بمقدار 48% بين 2011 و2013. وسينعكس هذا في انخفاض دعم الموازنة من 11.4% من الناتج المحلي الاجمالي إلى 4.5% فقط في العام 2013. بالمقابل تتوقع الخطة أن يزداد الدعم الدولي للانفاق التطويري بمقدار 120% خلال الأعوام الثلاثة. أي أن الانخفاض في دعم الموازنة سيتم تعويضه بزيادة أكبر في دعم الانفاق التطويري.

ومن الجدير بالتنويه أن المساعدات الدولية للموازنة الفلسطينية بلغت نحو 1,150 مليون دولار في العام 2010، في حين لم تتجاوز المساعدات الدولية للانفاق التطويري التنموي 79 مليون دولار في نفس العام.

جدول 1: اجمالي المساعدات الخارجية المطلوبة لتمويل الانفاق الجاري والتطويري

	2011		2012		2013		2013-2011
	مليون $	التبدل عن السنة السابقة*	مليون $	التبدل عن السنة السابقة	مليون $	التبدل عن السنة السابقة	مليون $
النفقات الجارية	967	16% -	881	9% -	501	43% -	2,349
النفقات التطويرية	500	100%<	873	74% +	1,095	25% +	2,470

المصدر: خطة التنمية الوطنية: إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011-2013.

* مقارنة مع الارقام الفعلية في العام 2010 (أنظر قسم المالية العامة في هذا العدد من المراقب).

وضعت الخطة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي سوف تسعى إلى تحقيقها في كل قطاع من القطاعات الأربعة المذكورة سابقاً. وشددت وثائق الخطة على أن الأهداف الاستراتيجية تم وضعها بعد التشاور المكثف مع منظمات المجتمع المدني. أحد الأهداف الاستراتيجية في قطاع الحكم، على سبيل المثال، هو توفير الأمن الوطني والامن العام في كافة أنحاء البلاد وتوفير العدالة وحكم القانون لكافة المواطنيين.

ولقد وضعت الخطة مؤشرات فرعية كمية لقياس درجة انجاز كل هدف من الاهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في القطاعات الاربعة. مثلاً، وبالعلاقة مع الهدف المذكور سابقا في قطاع الحكم، ترمي الخطة إلى تخفيض معدل الجرائم في البلاد من 7.4 لكل ألف نسمة إلى 6.3، والى زيادة نسبة الأشخاص الذين يقولون أنهم يشعرون بالأمن والاطمئنان في الاراضي الفلسطينية من 70 إلى 85%.

تضع الخطة هدف دعم الفقراء على رأس أولوياتها الاستراتيجية في القطاع الاجتماعي، إلى جانب تحضير الأطفال والشباب لحياة مثمرة ومنتجة. ويتمثل الهدف الكمي هنا بتخفيض نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من 22 إلى 13%، وزيادة حصة الفقراء من الاستهلاك الكلي من 10 إلى 12%. كما ستسعى الخطة إلى رفع نسبة التحاق التلاميذ في المدارس الثانوية إلى 97.9 لكل من الذكور والاناث.
حددت الخطة الغايات الاستراتيجية في القطاع الاقتصادي بالأهداف الخمسة التالية:

- ضمان وجود مناخ استثماري ملائم في فلسطين.
- زيادة تنافسية المنتجات والخدمات الفلسطينية.
- تعزيز التكامل الاقتصادي والوصولية إلى الأسواق الخارجية.
- تعزيز حيوية سوق العمل وتقليص البطالة.
- تقوية اجراءات ومؤسسات حماية المستهلك.

وأوردت الخطة أهدافاً كمية للقطاع الاقتصادي وهي ملخصة في الجدول 2. لا شك أن عدداً من هذه الأهداف طموح للغاية، خصوصاً لجهة النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي للفرد (8.9%)، ولجهة تقليص معدل البطالة إلى 15% في الاراضي الفلسطينية (الى 23% فقط في قطاع غزة، علما بأن المعدل بلغ نحو 38% هناك في العام 2010). كذلك فإن هدف رفع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي من 13 إلى 21% يبدو هدفاً طموحاً للغاية خصوصاً عند افتراض أن الناتج المحلي الاجمالي ذاته سوف يزداد على معدل اسمي يزيد على 15%.

جدول 2: أهداف القطاع الاقتصادي في خطة التنمية الوطنية 2011-2013

	الأساس	الهدف في 2013
نمو الناتج المحلي الاجمالي (نمو حقيقي)	%6.8	%12.0
نمو الناتج المحلي للفرد	%3.8	%8.9
الناتج المحلي الاجمالي للفرد (دولار اسمي)	1,554	2,317
تكوين رأسمالي اجمالي (% من ن.م.ج)	%30.7	%36.0
ميزان ادخار- استثمار (% من ن.م.ج)	%8.7	%15.0
صادرات زراعية (مليون دولار)	50	85
واردات زراعية (مليون دولار)	103	85
صادرات سلع وخدمات (% من ن.م.ج)	%13.5	%21.4
عجز ميزان تجاري (مليون دولار)	3,010	2,260
معدل البطالة	%24.5	%15.0
نسبة العاملين في القطاع العام/اجمالي التشغيل	%23.3	%20.0

المصدر: خطة التنمية الوطنية: إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011-2013.

أوردت وثائق الخطة أيضاً التوزيع المتوقع للانفاق التطويري على القطاعات الرئيسية الأربعة (انظر الجدول 3).

جدول 3: توزيع النفقات الاستثمارية في خطة التنمية الوطنية 2011-2013 (ألف دولار)

القطاع	2011	2012	2013	المجموع
الحكم	142,200	206,900	207,400	556,500
التنمية الاجتماعية	142,600	283,200	384,700	810,500
التنمية الاقتصادية	73,800	135,300	192,000	401,100
البنية التحتية	142,700	248,400	311,300	702,400
المجموع	501,300	873,800	1,095,400	2,470,500

المصدر: خطة التنمية الوطنية: إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011-2013.

ويستفاد من هذا الجدول أن قطاع التنمية الاجتماعية سوف يحصل على ثلث الاستثمارات، في حين تبلغ حصة قطاع الحكم 22%. ومن الملفت للنظر أن نحو 45% من اجمالي الاستثمارات سوف يتم صرفها في السنة الأخيرة من الخطة. وربما جاء هذا نتيجة توقع أن تكون السنوات القريبة حافلة بالتطورات السياسية وأن يطرأ تبدل جذري على مناخ الاستثمار وحرية الحركة والتواصل مع حلول العام 2013.

2- سوق العمل

هنالك 3 مؤشرات رئيسية تؤثر على عدد العاملين في الاقتصاد: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ومعدل البطالة عن العمل. أما دور العمل في تحفيز النمو وتعزيز النشاط الاقتصادي فتحدده مؤشرات تخص رأس المال البشري الذي يملكه العمال، وكمية رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على العملية الإنتاجية.

تعكس أوضاع سوق العمل الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاعاً في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاضاً في نسبة

المشاركة وارتفاعاً في معدل البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب عن الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب قصور الطلب على العمل، نجد أن السبب الرئيسي يعود على ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على توليد التراكم الرأسمالي المناسب لخلق فرص عمل كافية لامتصاص الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة قوة العمل إلى من هم في سن العمل) في القوى العاملة خلال الربع الرابع 41.5% مقارنة بـ 40.5% في الربع الثالث، يأتي ذلك على خلفية ارتفاع نسبة المشاركة بواقع 3% و1.5% في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت نسبة المشاركة في الضفة 44.5%، في حين لم تتعدَ 36.3% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة؛ 8.7% مقارنة مع 19.1%. ومن اللافت للنظر استمرار انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع من 13.5% في الربع الأول 2009 إلى 8.7% في الربع الرابع 2010، وهذه تمثل أقل نسبة مشاركة للإناث في القطاع منذ بداية العام 2009 (انظر جدول 2-1).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2009- الربع الرابع 2010

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010
كلا الجنسين								
الضفة الغربية	42.8	44.4	43.7	44.1	43.2	43.9	43.0	44.5
قطاع غزة	38.9	36.9	37.7	36.9	36.3	37.0	36.0	36.3
الأراضي الفلسطينية	**41.4**	**41.7**	**41.6**	**41.5**	**40.7**	**41.5**	**40.5**	**41.5**
ذكور								
الضفة الغربية	68.5	69.6	69.5	70.5	70.0	69.6	69.1	69.3
قطاع غزة	63.8	61.4	63.1	61.6	60.9	62.5	61.5	63.4
الأراضي الفلسطينية	**66.9**	**66.7**	**67.2**	**67.3**	**66.7**	**67.1**	**66.4**	**67.2**
إناث								
الضفة الغربية	16.5	18.7	17.3	17.1	15.8	17.6	16.3	19.1
قطاع غزة	13.5	11.8	11.9	11.6	11.2	11.0	10.0	8.7
الأراضي الفلسطينية	**15.4**	**16.2**	**15.4**	**15.1**	**14.1**	**15.2**	**14.0**	**15.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2009-2010.

وتشير البيانات الربعية أيضاً إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 709.5 ألف في الربع الثالث من العام 2010 إلى 767.2 ألف في الربع الرابع 2010. أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ثبات نسبة العاملين بأجر خلال الربعين الثالث والرابع 2010 (68.6%). كما ارتفعت نسبة مشاركة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة بمقدار 1.4 نقاط مئوية بين الربعين أيضاً (انظر جدول 2-2).

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية. إذ انخفضت نسبة العاملين في قطاع المحاجر والصناعة التحويلية في الضفة الغربية من 13.6% خلال الربع الثالث إلى 12.9% خلال الربع الرابع 2010. وفي قطاع غزة، انخفضت نسبة مشاركة العاملين في هذا القطاع، من 5.1% إلى 4.3% خلال الربعين (انظر جدول 2-3).

جدول 2-2: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع العامين 2009 و2010 (نسبة مئوية)

المنطقة والحالة العملية	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10
الضفة الغربية								
صاحب عمل	6.0	7.0	7.5	7.3	7.1	7.3	7.0	7.0
يعمل لحسابه	20.8	19.8	20.2	22.0	21.4	20.6	20.2	19.3
مستخدم بأجر	64.6	62.5	63.1	62.0	63.3	62.3	64.9	64.0
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.6	10.7	9.2	8.7	8.2	9.8	7.9	9.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
صاحب عمل	5.3	3.9	3.6	4.8	4.3	4.7	4.7	3.2
يعمل لحسابه	14.9	13.2	15.4	16.3	17.1	13.6	14.0	12.4
مستخدم بأجر	73.7	79.5	78.2	74.2	75.0	80.0	79.1	81.8
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.1	3.4	2.8	4.7	3.6	1.7	2.2	2.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية								
صاحب عمل	5.8	6.2	6.5	6.6	4.8	6.6	6.4	6.0
يعمل لحسابه	19.1	18.0	19.0	20.5	18.2	18.8	18.6	17.6
مستخدم بأجر	67.2	66.9	66.9	65.1	73.6	66.8	68.6	68.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.9	8.9	7.6	7.8	3.4	7.8	6.4	7.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2009-2010.

جدول 2-3: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العامين 2009 و2010

نسبة مئوية

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10
الأراضي الفلسطينية								
الزراعة والصيد والحراجة	11.7	12.3	10.7	12.4	11.8	12.7	10.2	12.5
محاجر وصناعة تحويلية	12.6	11.4	11.8	12.6	12.6	10.9	11.4	10.7
البناء والتشييد	11.1	12.3	12.2	11.4	12.7	13.4	13.8	12.7
خدمات وغيرها	40.5	40.4	39.4	37.9	37.7	38.4	38.9	38.7
الضفة الغربية								
الزراعة والصيد والحراجة	13.1	14.9	12.6	14.2	12.5	14.4	10.9	15.1
محاجر وصناعة تحويلية	15.4	13.9	13.8	15.0	15.1	13.2	13.6	12.9
البناء والتشييد	15.1	16.5	16.0	15.1	17.0	17.1	17.2	15.8
خدمات وغيرها	31.6	30.9	31.5	30.0	29.9	30.1	31.6	30.8
قطاع غزة								
الزراعة والصيد والحراجة	8.4	4.8	4.9	7.3	9.9	7.8	8.0	5.1
محاجر وصناعة تحويلية	5.6	4.2	6.0	5.7	6.0	3.8	5.1	4.3
البناء والتشييد	1.0	0.7	0.9	1.0	1.3	2.5	4.0	4.0
خدمات وغيرها	16.9	67.0	63.2	60.1	58.2	63.0	59.9	61.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2009-2010.

توزع العاملون خلال الربع الرابع 2010 حسب مكان العمل على 63.9% يعملون في الضفة الغربية، و25.8% يعملون في غزة و10.3% يعملون في إسرائيل والمستوطنات.

ويلاحظ أن حصة الضفة من عدد العاملين ارتفعت بشكل طفيف، بمقدار 0.4 نقاط مئوية بين الربع الثالث والرابع (انظر جدول 2-4).

جدول 2-4: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع العامين 2009 و2010

مكان العمل	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10	Q3/ 10	Q4/ 10
القوة البشرية (ألف)	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7	2,342.4	2,365.0	2,387.2	2,490.7
القوى العاملة	934.0	949.8	955.4	963.5	953.9	980.4	966.9	1,001.2
عدد العاملين (ألف)	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9	709.5	767.2
الضفة الغربية (%)	61.6	63.7	63.9	64.2	61.7	64.6	63.5	63.9
قطاع غزة (%)	28.4	26.1	25.4	25.8	27.2	25.3	26.0	25.8
إسرائيل والمستوطنات (%)	10.0	10.2	10.7	10.0	11.1	10.1	10.5	10.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2009-2010.

2-2 البطالة

انخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من 26.6% إلى 23.4% بين الربعين الثالث والرابع 2010. وبلغ معدل البطالة في القطاع 37.4% في الربع الرابع 2010 مقارنة مع 40.5% في الربع الثالث. وانخفضت نسبة البطالة في الضفة الغربية من 20.1% خلال الربع الثالث إلى 16.9% في الربع الرابع 2010. ومن اللافت للنظر انخفاض معدل البطالة بين الإناث بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث (من 32.6 إلى 23.2%). وحدث هذا الانخفاض في كل من الضفة وقطاع غزة.

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 39.9%.

ووصل المعدل بين الإناث إلى 47.1% بينما وصل المعدل بين الذكور إلى38.5%. هذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-6).

- أنها متمركزة في أوساط الأقل تأهيلاً بالنسبة للذكور: هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم. إذ يتضح من الجدول 2-7 أنه كلما قلّت سنوات التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الذكور. ولكن الصورة معكوسة تماماً عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 31.4%. في حين لا تزيد بطالة غير المتعلمات على 2.6%.

جدول 2-5: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع العامين 2009 و2010 (نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10
الأراضي الفلسطينية								
ذكور	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4	25.4	23.4
إناث	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0	32.6	23.2
المجموع	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**	**26.6**	**23.4**
الضفة الغربية								
ذكور	20.1	15.1	17.2	17.9	15.9	14.9	18.9	16.5
إناث	16.8	18.8	20.3	19.1	19.1	16.4	25.3	18.6
المجموع	**19.5**	**15.9**	**17.8**	**18.1**	**16.5**	**15.2**	**20.1**	**16.9**
قطاع غزة								
ذكور	36.6	34.9	40.0	37.5	31.7	37.5	38.3	37.0
إناث	39.0	41.6	54.7	48.9	46.0	49.7	53.9	40.9
المجموع	**37.0**	**36.0**	**42.3**	**39.3**	**33.9**	**39.3**	**40.5**	**37.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2009-2010.

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع العامين 2009 و2010

(نسبة مئوية)

الفئات العمرية والجنس	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010
كلا الجنسين								
24-15	39.1	35.7	40.9	39.7	35.3	37.4	42.5	39.9
34-25	25.1	23.2	26.9	24.6	22.4	23.8	28.0	22.5
44-35	19.5	14.7	16.8	16.7	15.5	14.2	16.6	14.1
54-45	17.0	15.1	17.3	18.0	14.7	14.8	18.2	18.0
+55	15.6	10.9	10.3	13.7	12.3	15.6	15.5	13.1
المجموع	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**	**26.6**	**23.4**
ذكور								
24-15	38.0	33.1	38.7	38.8	33.7	35.6	39.2	38.5
34-25	24.0	21.0	23.9	22.1	19.0	21.6	24.9	21.3
44-35	21.4	15.6	17.8	17.6	15.4	14.6	17.2	14.8
54-45	19.4	17.5	19.7	19.6	16.9	17.2	20.6	21.0
+55	17.9	13.1	11.4	15.3	14.5	18.8	17.4	14.8
المجموع	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**	**21.1**	**22.4**	**25.4**	**23.4**
إناث								
24-15	44.6	47.4	51.1	44.4	44.3	46.9	59.5	47.1
34-25	29.4	31.0	38.8	34.6	36.1	32.7	41.0	27.1
44-35	10.6	10.8	12.4	12.5	16.2	12.1	13.8	10.9
54-45	5.2	3.1	5.0	9.4	3.1	3.4	5.1	2.5
+55	6.0	0.9	4.6	5.0	1.5	1.7	2.1	3.2
المجموع	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**	**26.8**	**25.0**	**32.6**	**23.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2009-2010.

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع العامين 2009 و2010 (نسبة مئوية)

عدد السنوات الدراسية والجنس	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010	Q2/ 2010	Q3/ 2010	Q4/ 2010
كلا الجنسين								
0	14.5	13.1	14.8	16.9	10.5	14.4	15.9	15.6
6-1	29.2	23.8	27.8	26.6	24.5	24.9	28.0	25.7
9-7	27.2	22.0	26.8	25.9	23.2	23.9	27.7	24.4
12-10	26.3	22.6	25.1	24.1	20.8	22.9	24.9	24.2
+13	22.1	21.8	25.5	24.6	22.1	21.8	27.5	21.3
المجموع	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**	**26.6**	**23.4**
ذكور								
0	25.8	23.9	22.7	32.0	20.7	27.2	24.4	25.2
6-1	32.8	27.2	31.2	29.3	27.2	28.4	30.6	28.3
9-7	28.3	23.4	28.4	27.2	24.1	25.3	29.1	26.2
12-10	27.1	23.3	26.0	25.1	21.5	23.9	25.2	25.4
+13	17.0	14.7	16.9	17.3	13.7	14.1	19.3	15.5
المجموع	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**	**21.1**	**22.4**	**25.4**	**23.4**
إناث								
0	4.5	0.7	5.3	2.7	-	1.5	2.7	2.6
6-1	4.9	4.0	6.0	6.4	5.1	3.5	5.2	6.8
9-7	11.8	5.5	6.1	10.0	10.6	7.7	7.7	5.6
12-10	19.1	15.3	13.1	12.8	13.4	10.7	20.8	10.8
+13	31.0	33.7	40.2	37.5	37.2	35.3	41.6	31.4
المجموع	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**	**26.8**	**25.0**	**32.6**	**23.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2009-2010.

2-3 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 2-8 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الرابع من العام 2010 بلغ 68.5% فقط من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.1% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. ويمثل هذا بعض التحسن في غزة عن الربع السابق حيث كان معدل الأجر هناك 67% من الاجر في الضفة. ويلاحظ أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة والأجور في الضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض، علماً بأن الفجوة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليس ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع الانتفاضة. ويلاحظ أيضاً أن الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستوطنات يزيد بمقدار 86% عن مستواه في الضفة الغربية خلال الربع الرابع. وهذه الفجوة أقل قليلاً من مستواها في الربع الاول (88%). أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الرابع 2010، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والارباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية مقارنة بالعاملين في غزة أو في اسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-8).

جدول 2-8: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أرباع 2008 و2009 و2010

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2010				
الضفة الغربية	42.8	22.0	85.7	76.9
قطاع غزة	39.1	23.1	56.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.6	20.1	160.8	150.0
المجموع	**41.3**	**21.9**	**92.5**	**76.9**
الربع الثاني 2010				
الضفة الغربية	43.6	22.6	84.1	76.9
قطاع غزة	38.8	23.7	58.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	155.5	150.0
لمجموع	**41.8**	**22.3**	**89.8**	**76.9**
الربع الثالث 2010				
الضفة الغربية	43.4	22.4	86.6	76.9
قطاع غزة	39.9	23.2	58.0	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	21.3	154.7	150.0
لمجموع	**41.9**	**22.4**	**92.4**	**76.9**
الربع الرابع 2010				
الضفة الغربية	43.2	22.1	86.8	76.9
قطاع غزة	37.8	23.7	59.5	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.0	20.4	160.5	150.0
المجموع	**41.2**	**22.2**	**92.2**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2010.

2-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

يهدف هذا القسم إلى إعطاء صورة عامة وتقريبية عن الطلب المحلي على العمالة في الأراضي الفلسطينية، وماهية التخصصات المطلوبة والتوزيع الجغرافي لفرص العمل، عن طريق رصد إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية. وغني عن الذكر أن الوظائف المعلن عنها لا تمثل جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الاعلان عنها تبعاً لنص القانون[1].

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الرابع من العام 2010 نحو 1,738 وظيفة، وهو رقم مشابه لرقم الربع الثالث. (انظر جدول 2-9). ارتفعت حصة كل من قطاع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص من الوظائف الشاغرة المعلن عنها بنسبة 16% و13%، في حين انخفض نصيب القطاع العام بنسبة 43% مقارنة بالربع السابق. ولا تزال إعلانات القطاع الخاص تستحوذ على النسبة الكبرى (44%)، تليها إعلانات المنظمات الأهلية (42%)، ومن ثم إعلانات القطاع العام (13.5%). وتحتل وسط الضفة النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها يليها كل من شمال وجنوب الضفة الغربية ومن ثم قطاع غزة. وتضمنت اعلانات الشواغر فرص عمل خارج نطاق الأراضي الفلسطينية (7 اعلانات دون تحديد عدد الوظائف الشاغرة). وتوزعت ما بين العمل داخل الخط الأخضر (4 اعلانات، عمال بناء، مهنيين أو عمال لمصانع)، وشواغر عمل في السعودية (3 اعلانات لمهندسين وأطباء).

[1] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية (رقم 4 لسنة 1998) على التالي: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

جدول 2-9: عدد الوظائف الشاغرة في اعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2009، وأرباع العام 2010

	2009	2010						
		الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010	الربع الثالث 2010	الربع الرابع 2010			المجموع
					تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	المجموع
حسب القطاع								
القطاع الخاص	**1,757**	549	561	679	298	242	229	**769**	**2,558**
القطاع العام	**205**	187	178	414	78	75	82	**235**	**1,014**
المنظمات غير الحكومية	**1,185**	526	584	631	248	172	314	**734**	**2,475**
حسب المنطقة الجغرافية								
شمال الضفة	**379**	224	178	274	56	83	92	**231**	**907**
وسط الضفة	**2,136**	762	865	1,065	461	311	408	**1,180**	**3,872**
جنوب الضفة	**647**	190	140	246	68	68	80	**216**	**792**
قطاع غزة	**211**	86	140	139	39	27	45	**111**	**476**
حسب الدرجة العلمية								
ماجستير فأعلى	**278**	99	121	117	84	75	62	**221**	**558**
بكالوريوس	**2,186**	808	929	1,102	383	311	456	**1,150**	**3,989**
دبلوم	**624**	247	148	213	52	41	46	**139**	**747**
أقل من ذلك	**59**	108	125	292	105	62	61	**228**	**753**
المجموع									
	3,147	1,262	1,323	1,724	624	489	625	**1,738**	**6,047**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

جدول 2-10: عدد الوظائف الشاغرة في اعلانات الصحف اليومية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الرابع 2010

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية	7	54	54	0	0	6	**121**
علوم إنسانية واجتماعية	77	75	224	2	4	18	**400**
علوم تطبيقية	68	176	99	4	1	11	**359**
علوم إدارية واقتصادية	46	304	238	1	7	51	**647**
أخرى (حرفيين، صيانة، سكرتارية...الخ)	29	148	28	1	0	5	**211**
المجموع	**227**	**757**	**643**	**8**	**12**	**91**	**1738**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

وعلى مستوى السنة ككل، ارتفع عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في العام 2010 بنسبة 92% مقارنة بالعام السابق[2]. أما بالنسبة للتخصصات المطلوبة فلقد بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والمالية 37% من إجمالي الشواغر المعلن عنها في الربع الرابع من العام 2010. تليها تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية (23%) ومن ثم العلوم التطبيقية (21%) من إجمالي الوظائف المعلن عنها. ومن الملاحظ أن أكثر القطاعات طلباً على تخصصات العلوم الإدارية والمالية هو القطاع الخاص، بنسبة 55% من إجمالي الوظائف المعلن عنها. كما يلاحظ أن القطاع الأهلي هو الأكثر طلباً للوظائف في قطاع غزة، حيث أن 82% من الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي للقطاع الأهلي (انظر الجدول 2–10)، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية السائدة هناك وضعف القطاع الخاص الناجم عن الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

صندوق 2: نقابات العمال تطالب بفرض حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية

شهدت الضفة الغربية خلال نهاية العام الفائت ومطلع العام الحالي حملة اعلامية قوية ونشاطات شعبية تطالب السلطة الوطنية بتشريع قانون للحد الادنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. ولقد قامت بهذه الحملة نقابات العمال تساندها بعض القوى والاحزاب السياسية.

من المعلوم أن قانون العمل الفلسطيني الصادر في العام 2000 يدعو إلى تأليف لجنة وطنية للأجور، وإلى أن تقوم هذه اللجنة بدراسة السياسات العامة للأجور ومدى ملائمتها لمستوى المعيشة وإلى اقتراح حد أدنى للأجور وتقديمه إلى مجلس الوزراء لاقراره. كما نص القانون على أن تجتمع لجنة الأجور دورياً (مرة في السنة على الأقل) لمراجعة الحد الأدنى للأجور (المواد 87 و88).

ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على اقرار هذا القانون، إلا أنه لم يتم حتى الآن تشكيل لجنة الأجور كما لم يتم وضع حد أدنى للأجور. وهو الأمر الذي تطالب نقابات العمال بتحقيقه الآن، وهي تأمل أن يتم ذلك بالتزامن مع عيد العمال في أول أيار.

تباين في وجهات النظر:

تطالب النقابات العمالية بتطبيق بنود قانون العمل لحماية العاملين، مشددةً على ضرورة إقرار حدٍ أدنى للأجور. وتبرر النقابات ذلك بتدني أجور شريحة كبيرةٍ من العمال خاصةً العاملات في القطاع غير المنظم وخياطة الملابس ودور الحضانة وخدمة المنازل والسكرتارية[3]. وتطالب النقابات بأن لا يقل الحد الأدنى للأجور عن 1,800 شيكل شهرياً بشكل موحد في كافة المناطق والقطاعات. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك نحو 38 ألف عامل في الأراضي الفلسطينية يتقاضون أجراً شهرياً يقل عن الـ 1,000 شيكل. ويمثل هؤلاء 5.2% من المجموع الكلي للعمالة. ويبلغ معدل أجور هؤلاء العمال حوالي 700 شيكل فقط[4].

رغم تناغم موقف الحكومة مع المطالبات النقابية، إلا أن وزارة العمل ترى أن الوقت غير موات لفرض حد أدنى للأجور. فقد أشارت الوزارة إلى أن هناك معطيات ذاتية وموضوعية يجب أخذها بعين الاعتبار عند إقرار حدٍ أدنى للأجور. فبالنسبة للمعطيات الذاتية، أكدت الوزارة على جاهزية طواقم ولجان التفتيش وقدرتها على المتابعة وضمان تطبيق القانون في حال إقرار حدٍ أدنى للأجور. أما بالنسبة للمعطيات الموضوعية كالظروف الاقتصادية الحالية وحالة عدم الاستقرار السياسي فإن الوزارة ترى أن هذه لا تسمح بإقرار حدٍ أدنى في الوقت الراهن[5]. وترى الحكومة أن الحد الذي تطالب به النقابات (1,800 شيكل) هو سقف مرتفع لا تستطيع المنشآت الفلسطينية تحمله،

[2] ارتفع اجمالي التشغيل في الاراضي الفلسطينية خلال العام 2010 بمقدار 26,800 وظيفة (وبمقدار 69,300 خلال العام 2009). هذا يعني أن نسبة الوظائف الشاغرة المعلن عنها إلى اجمالي الزيادة المتحققة في التشغيل خلال العام 2010 بلغت 22.6% (مقارنة بنسبة 4.5% فقط في العام 2009).

[3] من مقابلة مع حسين الفقهاء، أمين سر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

[4] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2011). **قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: 2009**. رام الله–فلسطين. (بيانات غير منشورة).

[5] من مقابلة مع د. أحمد مجدلاني، وزير العمل الفلسطيني.

خصوصاً في ظل عدم قدرة الحكومة في الوضع الراهن على تعويض المنشآت أو العاملين المتضررين. كما ترى الوزارة أنه يتوجب اخذ الاختلافات القطاعية والجغرافية لمستويات الأجور والمعيشة بعين الاعتبار عند تطبيق القانون.

يتفق ممثلو أرباب العمل مع رأي الحكومة، حيث يرون أن التوقيت غير مناسبٍ لهذه المطالب رغم شرعيتها. ويؤكد هؤلاء على ضرورة ان يراعي القانون اختلاف حجم المؤسسات وطبيعة العمل فيها والمهارات والخبرات لدى العمال. ويتوقع ممثلو أرباب العمل أن يغلب الأثر السلبي لإقرار الحد الأدنى للاجور على الأثر الايجابي–على الأقل في بادئ الأمر، وأن يتضرر كل من العمال وأرباب العمل، وتحديداً في ظل غياب الإعفاءات الضريبية للمنشآت الصغيرة[6]. لذلك، يرى ارباب العمل ضرورة إعادة تقييم البيئة القانونية لضمان تطبيقٍ شاملٍ لبنود قانون العمل الأخرى والقوانين المكملة، مثل قانون التأمينات الاجتماعية، بحيث يحمي العمال من البطالة أو الاستغلال في القطاع غير المنظم. كما يرى أرباب العمل ضرورة أن تراعي الحكومة التراجع المستمر في القطاعات الإنتاجية الفلسطينية والتي ما زالت تواجه صعوبةً في خلق ميزةٍ تنافسية نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج.

يختلف الاقتصاديون حول الآثار المحتملة لإقرار حدٍ أدنى للأجور على الأداء الاقتصادي. إذ يؤكد انصار تطبيق هذه السياسة على أنها تساهم في إلغاء الميزة النسبية لبعض المنتجين، وبالتالي زيادة المنافسة في السوق، إضافةً إلى زيادة الإنتاجية عبر زيادة التزام العمال ورفع أخلاقيات العمل. كذلك يشير أنصار سياسة الحد الأدنى للأجور إلى أن الدخل الإضافي للعمال سوف يزيد من الطلب والاستهلاك الخاص، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة الانتاج وزيادة العمالة (وهو ما يعرف بالأثر الكينزي). بالمقابل يرى معارضوا هذه السياسة أنها ستزيد من معدلات البطالة نتيجةً لارتفاع تكاليف الإنتاج، مما سيسبب ارتفاع الأسعار ويؤدي إلى انخفاض الطلب. ويعتقد هؤلاء بأن إقرار حد أدنى للأجور من شأنه أن يضر العاملين في القطاع المنظم (الذي يخضع للرقابة) وغير المنظم. حيث سيؤدي هذا الى فقدان العديد من العمال في القطاع المنظم لوظائفهم وتوجههم للقطاع غير المنظم، وبذلك يزداد العرض على العمل في القطاع غير المنظم مما يؤدي إلى انخفاض أجور العاملين فيه أكثر فأكثر.

إذا ما حاولنا تقدير الكلفة التقريبية لقانون يفرض حدا أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية (يبلغ 1,800 شيكل شهرياً حسب اقتراح نقابات العمال) يمكن التوصل إلى التالي: هناك حوالي 108 ألف عامل تقريباً في العام 2009 يتقاضون أقل من 1,800 شيكل شهرياً، بمعدل 1,200 شيكل شهرياً لكل عامل. وفي حال تم اعتماد حد أدنى للأجور يساوي 1,800 شيكل، فمن المتوقع أن تزيد فاتورة الأجور الكلية بحوالي 64.8 مليون شيكل (108,000عامل×600 شيكل)، أي بزيادة تقارب 3.7% على مجمل فاتورة الأجور الكلية والبالغة 1,723 مليون شيكل[7]. ومن الجدير بالإشارة هنا إلى الدراسة التي قامت بها ماس مؤخراً والتي توصلت إلى أن أي حد أدنى للأجور يجب ألا يزيد مجمل فاتورة الأجور للعمال غير المهرة عن نسبة 5%، تجنباً لغلبة الآثار الاقتصادية السلبية على آثارها الإيجابية[8].

لا شك أن الأصعدة الاجتماعية والانسانية يجب أن تؤخذ أيضاً بالاعتبار، وليس الأصعدة الاقتصادية فحسب، عند تناول موضوع الحد الأدنى للأجور. ولا شك أن هناك عمالاً يحصلون على أجور غير عادلة ومتدنية للغاية لقاء جهود شاقة ومهام مرهقة. السؤال إذن لا يتعلق بعدالة وضرورة أن يحصل العامل على أجر يضمن له العيش الكريم. السؤال هو فقط في ما إذا كان فرض قانون للاجور سيؤدي إلى تحسين ظروف حياة العمال الفقراء أم إلى زيادة وضعهم سوءاً. لهذا السبب فإن المستوى الذي يتم وضع الحد الادنى عليه هو بيت القصيد، وهو ما يجب دراسته بعناية ودقة بحيث يراعي الاصعدة الاجتماعية والانسانية دون ان يؤدي الى تراجع الانتاج وانخفاض الاستثمار. من ناحية ثانية، فإن تشريع واصدار القانون لا يضمن تطبيقه، وهو ما يتطلب وجود هيكلية رقابية كفؤة ومعرفة دقيقة بطبيعة وخصوصية سوق العمل الفلسطيني.

---

[6] من مقابلة مع أحمد أبو بكر، المدير العام لمركز تطوير المنشآت الصغيرة.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: 2009. رام الله – فلسطين (بيانات غير منشورة).
تم التوصل إلى قيمة فاتورة الأجور في العام 2009 (نحو 1,723 مليون شيكل) بضرب عدد العاملين (718 ألف عامل) بالاجر الشهري المتوسط (2,400 شيكل).

[8] مساليا، ماركو، وآخرون (2010). الآثار المحتملة لتبني السلطة الوطنية الفلسطينية لسياسة الحد الأدنى للأجور. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

3- المالية العامة

شهد الربع الرابع من العام 2010 النزعات العامة التالية في أداء وزارة المالية والموازنة الفلسطينية مقارنة بالربع الثالث من العام ذاته:

- ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 27.9% (إلى 893.9 مليون دولار) على خلفية ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية وهو على العكس مما حصل في الربع الثالث.
- ارتفاع إجمالي النفقات العامة بحوالي 12.2% (إلى 861.5 مليون دولار) جراء تزايد النفقات الجارية.
- انخفاض صافي الإقراض بحوالي 29.9% خلال الربع الرابع وهو ما يدلل على استمرار الحكومة في سياستها الهادفة إلى حذف هذا البند والتخلص منه نهائياً.
- ارتفاع العجز الجاري بأكثر من الضعف (إلى 358.2 مليون دولار)، وهو ما يشكل نحو 19.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- انخفاض الرصيد القائم من الدين العام بنحو 3.3% (إلى 1882.8 مليون دولار)، وهو ما يمثل 26.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نهاية كانون أول من عام 2010.

3-1 خلاصة الموازنة العامة[9]

أشارت بيانات وزارة المالية إلى ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الرابع من العام 2010 بحوالي 28% مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه وبحوالي 29.3% مقارنة بالربع الرابع من عام 2009، لتبلغ حوالي 894 مليون دولار. وفي نفس السياق أظهرت البيانات ارتفاعاً بحوالي 3.2% في صافي الإيرادات العامة والمنح على مستوى العام 2010 مقارنة بالعام 2009 لتبلغ حوالي 3 مليار دولار. أما فيما يخص المنح والمساعدات الخارجية فقد تضاعفت خلال الجزء الأخير من العام 2010، وبلغت حوالي 466 مليون دولار في الربع الرابع مقارنة بـــ 194.8 مليون دولار في الربع الثالث على خلفية تزايد المنح المقدمة من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي خلال الربع الرابع.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المنح والمساعدات انخفض بحوالي 13.6% على أساس سنوي، ليبلغ 1.2 مليار دولار في العام 2010 مقارنة مع 1.4 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يتفق مع توجه الحكومة المعلن في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية ومحاولة إيجاد البدائل التمويلية المحلية لدعم الموازنة العامة.

على الرغم من تراجع المنح والمساعدات الخارجية، إلا أن الإيرادات العامة في الموازنة ارتفعت بحوالي 3.2% في العام 2010 مقارنة بالعام السابق، لتصل بذلك إلى نحو 3 مليار دولار. وبلغت الإيرادات الفعلية خلال العام 2010 حوالي 79% من الإيرادات المتوقعة/المستهدفة.

شهدت النفقات العامة وصافي الإقراض زيادة بحوالي 12.2% خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق من عام 2010، لتبلغ حوالي 861.5 مليون دولار. ويعود السبب في هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة أجور ورواتب العاملين، إضافة إلى زيادة نفقات غير الأجور. أما على المستوى السنوي فقد ارتفعت النفقات العامة وصافي الإقراض بحوالي 2.9% خلال العام 2010 مقارنة بالعام 2009 لتبلغ حوالي 3.2 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى زيادة النفقات التطويرية وأجور ورواتب الموظفين بشكل أساسي والتي ارتفعت بحوالي 46.6% و9.8% على التوالي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق الفعلي خلال عام 2010 شكل حوالي 83% من النفقات المتوقعة/المخطط لها. أي أن الانخفاض في الإيرادات والإنفاق الفعلي مقارنة بالمخطط خلال العام 2010 كان متعادلاً تقريباً.

وعلى الرغم من زيادة العجز الجاري خلال الربع الرابع من عام 2010 مقارنة بالربع الثالث من نفس العام (358.2 مقارنة مع 169.7 مليون دولار)، إلا أن العجز الجاري انخفض على مستوى العام ليبلغ حوالي 1.1 مليار دولار مقارنة مع 1.4 مليار دولار خلال العام 2009. هذا على الرغم من ان العجز الكلي بعد المنح والمساعدات ارتفع

[9] البيانات الواردة في هذا القسم هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية وهي عرضة للتحديث والتنقيح.

بحوالي 12.2% خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 174.2 مليون دولار، كنتيجة لتراجع المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية. وتتطرق الأجزاء اللاحقة إلى تحليل تفصيلي لكل من بنود الإيرادات والنفقات على مستوى الربع الرابع من عام 2010 وعلى مستوى العام مقارنة بالعام السابق.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الرابع من 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**620.2**	**516.3**	**1122.3**	**691.4**	**656.9**	**795.3**	**699**	**893.9**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**342.1**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**447.1**	**455.5**	**504.2**	**427.9**
الإيرادات المحلية	352.6	359.4	554.7	408.4	448.2	463.7	513.1	492
الإيرادات الضريبية	71.2	60.8	84.1	85.4	116.6	101.9	115.7	95.8
الإيرادات غير الضريبية [1]	40.2	39.6	158.6	45.2	43.7	59.9	91.5	59.4
إيرادات مقاصة	241.2	259	312	277.8	287.9	301.9	305.9	336.8
ارجاعات ضريبية [2]	10.5	4.1	100.9	11.1	1.1	8.2	8.9	64.1
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	**278.1**	**161**	**668.5**	**294.1**	**209.8**	**339.8**	**194.8**	**466**
لدعم الموازنة	259	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6	177.9	428.5
لدعم المشاريع التطويرية	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9	37.5
إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض	**734.7**	**706.2**	**1009**	**655.6**	**758.5**	**808.1**	**768**	**861.5**
النفقات الجارية، ومنها:	**726**	**644.4**	**952.2**	**597**	**708.1**	**755.5**	**673.8**	**786.1**
الأجور والرواتب[3]	321.3	341.1	509	251.8	373.1	393.8	376.1	420
نفقات غير الأجور[4]	328.2	221.6	327.9	264	261.1	294.1	237.4	323.8
صافي الإقراض	76.5	81.7	115.3	81.2	73.9	67.7	60.3	42.3
النفقات التطويرية[5]	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**50.4**	**52.5**	**94.2**	**75.4**
ممولة من قبل الخزينة	10.4-	49.1	51.7	48.7	48.2	30.3	77.3	37.9
ممولة من قبل الدول المانحة	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9	37.5
العجز (الفائض) الجاري	**383.9-**	**289.1-**	**498.4-**	**199.7-**	**261-**	**300.1-**	**169.7-**	**358.2-**
العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**392.6-**	**350.9-**	**552.2-**	**258.3-**	**311.4-**	**352.6-**	**263.9-**	**433.6-**
العجز (الفائض) بعد المنح والمساعدات	**114.5-**	**189.9-**	**113.3-**	**35.8**	**101.6-**	**12.9-**	**92.2-**	**32.4**
التمويل	**114.5**	**189.9**	**113.3-**	**35.8-**	**101.6**	**12.9**	**92.2**	**32.4-**
صافي التمويل من المصارف المحلية	90.6	225.3	175.6-	35.5	97.7	23.3	89.4	20.9-
الرصيد المتبقي	23.9	35.4-	62.3	71.3-	3.9	10.4-	20.4-	11.5-
الفجوة المالية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

(1) يتضمن الربع الثالث من عام 2009 مبلغ 100 مليون دولار كرخص مزاولة المهنة، تم استلامها في شهر تموز، من شركة جوال (60 مليون دولار) ومن شركة زين للاتصالات (40 مليون دولار)، وذلك بمناسبة الدمج بينهما.

(2) تضمنت الإرجاعات الضريبية للربع الثالث من عام 2009 مبلغ 90 مليون دولار من الإرجاعات التراكمية، تم تحويلها إلى هيئة البترول في شهر تموز.

(3) تضمنت نفقات الأجور لشهر أيلول 2009، دفعتين من المصروفات: مبلغ 131.4 مليون دولار لشهر أيلول 2009، ومبلغ 148.5 مليون دولار لشهر تشرين الأول، تم دفعها مقدماً. كما تضمنت نفقات الأجور لشهر تشرين الثاني دفعتين: مبلغ 132 مليون دولار في شهر تشرين الثاني، ومبلغ 118.9 مليون دولار في شهر كانون الأول.

(4) تمت مراجعة سلسلة نفقات غير الأجور الشهرية للأشهر من كانون ثاني-أيلول لمعالجة مشكلة تكرار الادخال. كما ازدادت ميزانية نفقات غير الأجور بمقدار 300 مليون دولار، وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء على ملحق قانون الموازنة في 2009/9/29.

(5) جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009

3-2 تحليل بنود الإيرادات والمنح

أشارت بيانات وزارة المالية للعام 2010 أن إجمالي الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الرابع من العام قد انخفض بحوالي 15.1% مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه، ليبلغ حوالي 428 مليون دولار، وفق الأساس النقدي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الرابع في الأعوام الثلاثة الماضية كان أقل من تلك المتحققة في الربع الثالث من كل عام. ويعزى السبب في ذلك إلى نشاط حركة المعابر خلال فترة الصيف (تموز وآب) وهو ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات خلال الربع الثالث من كل عام. ويضاف إلى ذلك أن العام 2010 شهد إيراداً إضافياً يعادل نحو 40 مليون دولار كعوائد استثمارية وردت لمرة واحدة خلال الربع الثالث. ونتيجة إلى تحسن أداء نظام الجباية وتحصيل الضرائب لدى السلطة الفلسطينية فقد زاد إجمالي الإيرادات المحلية الصافية على أساس سنوي، إذ ارتفعت الإيرادات خلال العام 2010 بحوالي 18.5% مقارنة مع العام 2009، لتبلغ 1.8 مليار دولار.

تراجعت مساهمة الإيرادات المحلية الصافية في تغطية النفقات العامة وصافي الإقراض (إلى 49.7% خلال الربع الرابع مقارنة بـــ 65.7% في الربع الثالث). أما على المستوى السنوي فقد زادت نسبة هذه التغطية لتبلغ حوالي 57.4% في العام 2010 مقارنة مع 50% عام 2009. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية الصافية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد خلال العام 2010 بنسبة 67.2%، تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 23.4% ومن ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 13.9%.

ارتفعت إيرادات المقاصة في الربع الرابع من عام 2010 بحوالي 10.1% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام لتبلغ 336.8 مليون دولار. ويعزى السبب الرئيس لزيادة إيرادات المقاصة إلى زيادة ضريبة الجمارك والمحروقات. أما على المستوى السنوي فقد ارتفعت إيرادات المقاصة بحوالي 13.1% خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 1.2 مليار دولار.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

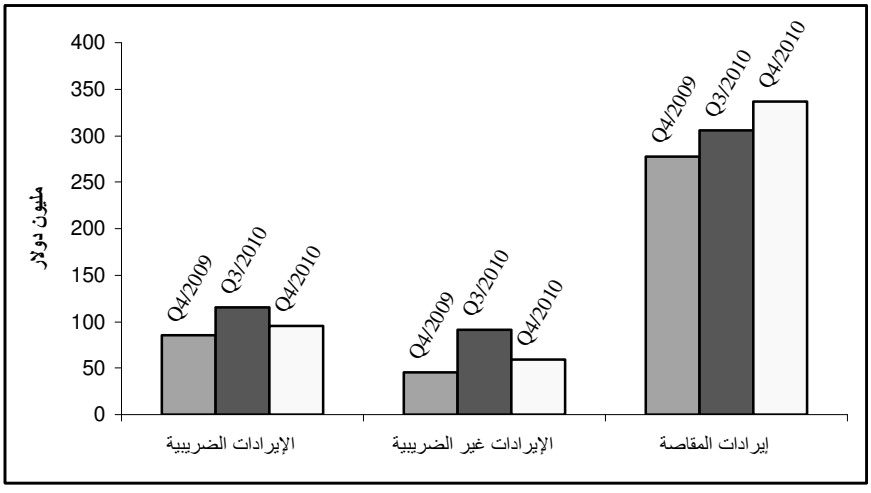

المصدر: جدول رقم (3-1).

أما بالنسبة للإيرادات الضريبية، فقد انخفضت خلال الربع الرابع من عام 2010 مقارنة بالربع السابق من نفس العام لتبلغ 95.8 مليون دولار، إلا أنها بقيت أعلى من قيمتها في الربع الرابع من عام 2009. وبالرغم من هذا التراجع، إلا إنها بقيت أعلى بحوالي 12.2% من الإيرادات المتحققة في الربع الرابع من عام 2009. ويعزى السبب الرئيس لتراجع الإيرادات الضريبية إلى انخفاض العائد من كل من ضريبة الدخل والقيمة المضافة خلال الربع الرابع من عام 2010،

مقارنة بالربع السابق من نفس العام. وبالرغم من هذا التراجع الربعي، إلا أن الإيرادات الضريبية بلغت خلال العام 2010 حوالي 430 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 42.6% عن العام 2009.

أما الإيرادات غير الضريبية فقد انخفضت على المستوى الربعي والسنوي، إذ انخفضت خلال الربع الرابع بحوالي 32.1 مليون دولار مقارنة بالربع الثالث من نفس العام لتبلغ بذلك 59.4 مليون دولار. وعلى الرغم من أن الإيرادات غير الضريبية قد تضمنت 40 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2010 كعوائد استثمارية وردت لمرة واحدة، إلا أن هذا البند شهد انخفاضاً على المستوى السنوي بحوالي 10.3% عن عام 2009 ليبلغ 254.5 مليون دولار. ويعود ذلك إلى أن الإيرادات غير الضريبية للعام 2009 اشتملت على 100 مليون دولار كرسوم اندماج شركتي جوال وزين الكويتية

أدى انخفاض الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الرابع من عام 2010 إلى انخفاض نسبة هذه الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 23% خلال هذا الربع مقارنة مع 27.7% في الربع الثالث. أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) فقد ارتفعت خلال الربع الرابع من هذا العام على نحو كبير لتبلغ حوالي 466 مليون دولار مقارنة مع 194.8 مليون دولار في الربع الثالث من نفس العام. وقد ساهمت هذه المنح والمساعدات بشكل أساسي في تحسين وضع الموازنة وتغطية جزء كبير من العجز المزمن فيها. وتجدر الإشارة هنا، إلى انخفاض قيمة المنح والمساعدات على أساس سنوي بحوالي 13.6% خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ قيمتها 1.21 مليار دولار. ولقد ذهب ما مقداره 78.8 مليون دولار من هذه المنح والمساعدات، لدعم المشاريع التطويرية مقابل 46.8 مليون دولار في العام 2009.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الرابع من 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**342.1**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**447.1**	**455.5**	**504.2**	**427.9**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح	55.2	68.8	40.4	57.5	68.1	57.3	72.1	47.9
كنسبة إلى النفقات الجارية	47.1	55.1	47.7	66.5	63.1	60.3	74.8	54.4
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(1)	23.1	22.2	27.7	23.6	26.1	25.2	27.7	23.1
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	**278.1**	**161**	**668.5**	**294.1**	**209.8**	**339.8**	**194.8**	**466**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح	44.8	31.2	59.6	42.5	31.9	42.7	27.9	52.1
كنسبة إلى النفقات الجارية	38.3	25	70.2	49.3	29.6	45	28.9	59.3
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	18.8	10.1	40.8	17.4	12.2	18.8	10.7	25.2
الإيرادات العامة والمنح	**620.2**	**516.3**	**1122.3**	**691.4**	**656.9**	**795.3**	**699**	**893.9**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة	84.4	73.1	111.2	105.5	86.6	98.4	91	103.8
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	41.9	32.3	68.5	41	38.3	43.9	38.3	48.3
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	**1480.7**	**1597.9**	**1638.7**	**1685.7**	**1715.1**	**1810.1**	**1823.3**	**1852.2**

المصدر: جدول رقم (3-1).

(1) تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام معدل التضخم الربعي كمخفض:

$$\text{Nominal GDP}_i = \text{Real GDP}_i * [\ (CPI_{it} - CPI_{2004})/\ CPI_{2004})*100\ ]$$

حيث i = 1,2,3,4 تمثل الأرباع و t تمثل السنوات 2009 و 2010.

ساهمت الدول العربية بنحو 113.3 مليون دولار من قيمة المساعدات المخصصة لدعم الموازنة في الربع الرابع، وهو ما يعادل حوالي 25.6% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية، وكانت المملكة العربية السعودية هي مصدر هذا التمويل. وفي المقابل، ساهمت الدول المانحة الأخرى بحوالي 74.4% من إجمالي المساعدات لدعم الموازنة وبقيمة 329 مليون دولار. كانت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأهم لهذا الدعم بحوالي 148 مليون دولار، كما

ساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي 107 مليون دولار، من خلال الآلية الفلسطينية – الأوروبية. وكذلك أيضاً قدم البنك الدولي مساعدات بقيمة 73.6 مليون دولار. وتجدر الإشارة هنا إلى تراجع مساهمة الدول العربية في دعم موازنة الحكومة (من حوالي 34.1% عام 2009 لتبلغ حوالي 20.1% خلال العام 2010).

جدول 3-3 :المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
دعم الموازنة	**259.2**	**148.2**	**663.5**	**284.2**	**207.7**	**318.5**	**177.9**	**443.3**
منح عربية	**73.9**	**21.1**	**217.8**	**148.9**	**0**	**57.5**	**60**	**113.3**
منح دولية	**185.3**	**127.1**	**445.7**	**135.3**	**207.7**	**261**	**117.9**	**329.1**
الآلية الفلسطينية-الأوروبية	94.2	120.3	163.9	54.7	106.5	72.2	88.6	107.4
البنك الدولي	53.3	3	72.9	5.9	87.1	95.4	29.3	73.6
الولايات المتحدة			198.6	74.7		74.8		148.1
دول أخرى*	37.8	2.7	10.3	0	9.9	15.9	0	0
منح قديمة لصالح الوزارات		1.1			4.2	2.7	0.1	1.1
التمويل التطويري	**19.1**	**12.7**	**5.1**	**9.9**	**2.2**	**22.2**	**16.9**	**37.5**
إجمالي التمويل الخارجي	**278.3**	**160.9**	**668.6**	**294.1**	**209.9**	**340.7**	**194.9**	**480.8**

المصدر: وزارة المالية، الدعم الخارجي، جدول رقم (7).

* الهند، فرنسا، اليونان، وتركيا

3-3 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الرابع من العام 2010، ارتفاعاً بحوالي 12.2% عما كانت عليه في الربع الثالث، لتبلغ 861.5 مليون دولار. شكلت هذه النفقات حوالي 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الربع الرابع من العام 2010. وعلى الرغم من ارتفاع قيمة النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الرابع، إلا أن مستواها خلال العام 2010 (3.2 مليار دولار) ظل على ذات المستوى خلال العام السابق تقريبا (3.1 مليار دولار).

استحوذت النفقات الجارية على الحصة الأكبر من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الرابع (91.2%) مقارنة مع 87.7% في الربع الثالث وحوالي 91.1% خلال الربع الرابع من عام 2009. وقد سجلت النفقات الجارية ارتفاعاً نسبته 16.7% عما كانت عليه في الربع الثالث (وبحوالي 31.7% عما كانت عليه في الربع الرابع من عام 2009) لتبلغ 786.1 مليون دولار. أما على المستوى السنوي فقد بقيت النفقات الجارية ثابتة تقريباً (2.9 مليار دولار).

استحوذت أجور ورواتب الموظفين على ما يقارب 53.4% من النفقات الجارية، في حين شكلت نفقات غير الأجور حوالي 41.2% واستحوذ صافي الإقراض على 5.4% من إجمالي النفقات الجارية خلال الربع الرابع. ويلاحظ هنا ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب خلال الربع الرابع من عام 2010 بحوالي 11.7% مقارنة بالربع الثالث وبحوالي 66.8% مقارنة بالربع الرابع من عام 2009. وبشكل عام فقد ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب خلال عام 2010 بحوالي 9.8% مقارنة بالعام 2009، لتبلغ 1.56 مليار دولار تقريباً.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الرابع من العام 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
النفقات الجارية، ومنها:	**726**	**644.4**	**952.2**	**597**	**708.1**	**755.6**	**673.8**	**786.1**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة	98.8	91.2	94.4	91.1	93.4	93.5	87.7	91.2
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	49	40.3	58.1	35.4	41.3	41.7	37	42.4
النفقات التطويرية	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**50.4**	**52.5**	**94.2**	**75.4**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة	1.2	8.8	5.6	8.9	6.6	6.5	12.3	8.8
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.6	3.9	3.5	3.5	2.9	2.9	5.2	4.1
إجمالي النفقات العامة	**734.7**	**706.2**	**1009**	**655.6**	**758.5**	**808.1**	**768**	**861.5**
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	49.6	44.2	61.6	38.9	44.2	44.6	42.1	46.5

المصدر: جدول رقم (3-1).

ارتفعت نفقات غير الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية العادية) خلال الربع الرابع حوالي 36.4% عما كانت عليه في الربع الثالث (إلى 323.8 مليون دولار). وبالرغم من هذا الارتفاع الذي شهدته هذه النفقات، إلا أنها انخفضت بحوالي 2.2% على المستوى السنوي، لتبلغ حوالي 1.12 مليار دولار في نهاية العام 2010.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

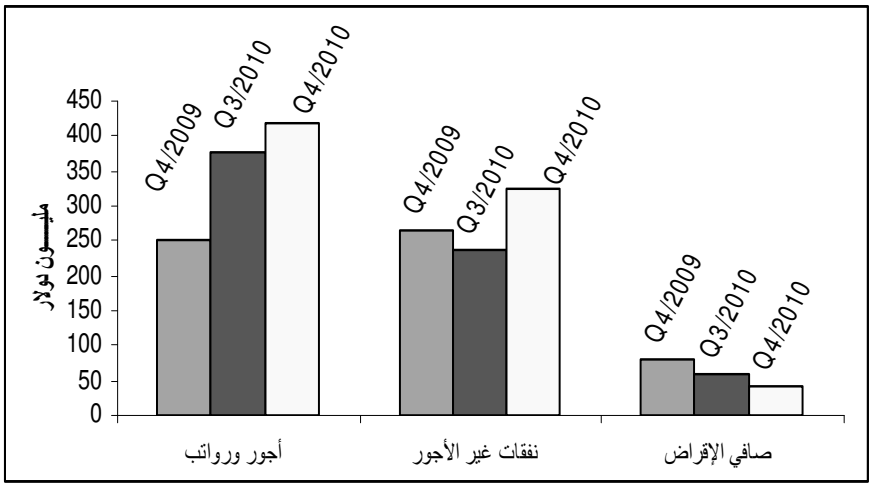

المصدر: جدول رقم (3-1).

سجل الإنفاق على صافي الإقراض خلال الربع الرابع انخفاضاً بحوالي 29.9% قياساً على الربع الثالث ليصل إلى 42.3 مليون دولار[10]. وقد استقطع هذا البند خلال الربع الرابع ما يقارب 5.4% من النفقات الجارية. وعلى المستوى السنوي تراجع بند صافي الإقراض بحوالي 31.2% مقارنة بالعام 2009، ليبلغ 244.2 مليون دولار، ويأتي هذا الانخفاض في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى إنهاء هذا البند كلياً.

من ناحية أخرى، تراجعت النفقات التطويرية خلال الربع الرابع من عام 2010 لتبلغ حوالي 75.4 مليون دولار مقارنة مع 94.2 مليون دولار في الربع الثالث من نفس العام. وبذلك فقد تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي النفقات

[10] يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها إلى شركات المنافع العامة الإسرائيلية.

العامة وصافي الإقراض إلى 8.8% مقارنة مع 12.3% في الربع الثالث من عام 2010. كما تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى 4.1% خلال الربع الرابع من عام 2010 بعد أن كانت 5.2% خلال الربع السابق من نفس العام. ومن الجدير ذكره أن حوالي 49.7% من النفقات التطويرية، خلال الربع الرابع من عام 2010 تم تمويله من خلال المنح والمساعدات الخارجية. وعلى المستوى السنوي تضاعفت النفقات التطويرية، لترتفع من 185.9 مليون دولار عام 2009 إلى 272.5 مليون دولار عام 2010، مولت الموازنة 71.1% منها، في حين تم تمويل الباقي (28.9%) من خلال المنح والمساعدات.

3-4 الفائض (العجز) المالي

أدى ارتفاع النفقات الجارية وانخفاض الإيرادات المحلية الصافية إلى زيادة العجز الجاري خلال الربع الأخير من عام 2010، حيث تضاعف العجز خلال هذا الربع ليبلغ 358.2 مليون دولار مقابل 169.7 مليون دولار في الربع الثالث من نفس العام. وبالرغم من ارتفاع العجز الجاري في الربع الأخير، إلا أنه انخفض على المستوى السنوي بحوالي 20.6%، ليبلغ نهاية عام 2010 حوالي 1.1 مليار دولار. ويمثل هذا نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 21.4% في العام 2009)، وهذا مؤشر واضح على تحسن أداء المالية العامة في السلطة الفلسطينية.

جدول 3-5: مؤشرات العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي خلال الربع الرابع - 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	25.9-	18.1-	30.4-	11.8-	15.2-	16.6-	9.3-	19.3-
العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي	26.5-	22-	33.9-	15.3-	18.2-	19.5-	14.4-	23.4-
العجز بعد المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.7-	11.9-	6.9	2.1	5.9-	0.7-	5-	1.7

المصدر: جدول رقم (3-1).

كما ارتفع العجز الكلي قبل المنح والمساعدات خلال الربع الرابع بحوالي 64.3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 67.9% عما كان عليه في الربع الرابع من عام 2009، ليبلغ 433.6 مليون دولار. إلا أن زيادة المساعدات الخارجية خلال الربع الرابع أدى إلى تحقيق فائض في العجز الكلي بعد المنح والمساعدات بحوالي 32.4 مليون دولار. ولكن على المستوى السنوي شهد العجز الكلي قبل المنح والمساعدات تحسناً ملحوظاً، حيث تراجع إلى حوالي 1.4 مليار دولار عام 2010 مقارنة مع 1.6 مليار دولار عام 2009 (18.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 مقارنة بـــ 24.3% عام 2009).

3-5 الدين العام

شهد الدين العام خلال الربع الرابع من العام 2010 انخفاضاً بنحو 3.3% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ مجموع هذا الدين حتى نهاية شهر كانون أول من عام 2010 نحو 1,882 مليون دولار (موزعة بين 839 مليون دين داخلي و1,043 مليون دين خارجي). ولقد جاء هذا نتيجة انخفاض كل من الدين الداخلي (بمقدار 36 مليون دولار) والدين الخارجي (بمقدار 28 مليون دولار).

ساهمت المصارف المحلية بتغطية ما مقداره 87.6% من الدين الداخلي. وتوزع دين الجهاز المصرفي خلال الربع الرابع من عام 2010، بين قروض بنسبة 46.9%، وجاري مدين بنسبة 53.1% مقارنة بحوالي 51.8% و48.2% على التوالي خلال الربع الثالث. كما ساهمت هيئة البترول بحوالي 11.3% من إجمالي الدين المحلي خلال الربع الرابع، في حين بقيت مساهمة المؤسسات العامة الأخرى من إجمالي الدين المحلي في حدود 1% خلال نفس الفترة. في المقابل، توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 51.7%، مؤسسات دولية وإقليمية بنحو 33.4%، وقروض ثنائية بنحو 14.9%.

انخفضت الديون من المؤسسات المالية العربية خلال الربع الرابع بشكل طفيف (حوالي 2.4%) إلى 539.4 مليون دولار. وقد ساهم صندوق الأقصى بنحو 82.3%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 7.9%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 9.8% من هذا الدين. أما فيما يخص حجم الدين من المؤسسات الدولية والإقليمية فقد وصل الدين إلى 348.3 مليون دولار، توزع بين البنك الدولي بنسبة 87%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 6.7%، ومنظمة الأوبك بنسبة 5.3%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1%. كذلك انخفضت القروض الثنائية خلال الربع الرابع بحوالي 7.5%، لتبلغ 155.6 مليون دولار. ساهمت اسبانيا بحوالي 59.7%، وإيطاليا بنسبة 20%، والسويد بنحو 17%، والصين بحوالي 3.2%.

كما ارتفع العجز الكلي قبل المنح والمساعدات خلال الربع الرابع بحوالي 64.3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 67.9% عما كان عليه في الربع الرابع من عام 2009، ليبلغ 433.6 مليون دولار. إلا أن زيادة المساعدات الخارجية خلال الربع الرابع أدى إلى تحقيق فائض في العجز الكلي بعد المنح والمساعدات بحوالي 32.4 مليون دولار. ولكن على المستوى السنوي شهد العجز الكلي قبل المنح والمساعدات تحسناً ملحوظاً، حيث تراجع إلى حوالي 1.4 مليار دولار عام 2010 مقارنة مع 1.6 مليار دولار عام 2009 (18.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 مقارنة بـــ 24.3% عام 2009).

جدول 3-6: الدين العام خلال العام 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009	2010			
	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الدين العام الداخلي	**644.79**	**745.43**	**780.69**	**875.64**	**839.56**
المصارف المحلية	**561.15**	**630.40**	**677.26**	**767.60**	**735.74**
قروض	304.20	411.68	432.63	397.80	345.04
جاري مدين	256.95	218.72	244.63	369.80	390.70
هيئة البترول	**78.37**	**106.99**	**95.50**	**99.27**	**95.01**
المؤسسات العامة الأخرى[1]	**5.27**	**8.04**	**7.93**	**8.77**	**8.81**
الدين العام الخارجي	**1086.93**	**1067.55**	**1064.60**	**1071.38**	**1043.28**
المؤسسات المالية العربية	**551.22**	**550.98**	**550.33**	**552.47**	**539.39**
صندوق الأقصى[2] [3]	444.09	444.09	444.09	444.10	444.09
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.71	54.38	54.78	54.79	42.64
البنك الإسلامي للتنمية[3]	52.42	52.51	51.46	53.58	52.66
المؤسسات الدولية والإقليمية	**370.58**	**351.81**	**353.14**	**350.64**	**348.29**
البنك الدولي[4]	308.22	305.95	305.91	304.00	302.94
بنك الاستثمار الأوروبي[3]	41.51	25.23	25.53	24.63	23.36
الصندوق الدولى للتطوير الزراعى	3.65	3.38	3.31	3.49	3.39
الأوبك[2]	17.20	17.25	18.39	18.52	18.60
القروض الثنائية	**165.13**	**164.76**	**161.13**	**168.27**	**155.60**
اليونان	12.85	12.85	12.85	12.85	0.00
أسبانيا[2]	92.95	92.95	92.95	92.94	92.95
إيطاليا[4]	29.75	29.67	27.53	31.28	31.18
الصين[2]	4.77	4.77	4.81	4.86	4.95
السويد[2]	24.81	24.52	22.99	26.34	26.52
إجمالى الدين العام القائم فى نهاية الفترة	**1731.72**	**1812.98**	**1845.29**	**1947.02**	**1882.84**

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (8) تقرير الدين العام (الداخلي والخارجي).
* تمثل بيانات شهر نيسان 2010.
[1] قروض من مؤسسة دار الأيتام إلى هيئة البترول.
[2] معلومات مؤقتة بحاجة إلى تأكيد.
[3] تتضمن ضمانات القروض.
[4] تتضمن الإقراض.

3-6 ايرادات المقاصة

يوضح الجدول 3-7 تطور إجمالي إيرادات المقاصة خلال 2008-2010. إذ ازدادت هذه الإيرادات بمقدار 22% خلال السنوات الثلاث، على الرغم من انخفاض إيرادات المقاصة من مستوردات واستهلاك قطاع غزة بمقدار 13% خلال نفس الفترة. ويلاحظ أن إيرادات المقاصة من مستوردات واستهلاك القطاع تمثل 7.5% فقط من إجمالي الإيرادات، وهي نسبة أقل بكثير من حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي ومن الاستهلاك الكلي من الأراضي الفلسطينية. ولا شك أن انخفاض تلك الحصة يعود إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض على القطاع خلال الفترة. ومن المعلوم أن اتفاق باريس يمنح إسرائيل الحق في استقطاع 3% كفوائد أتعاب وإدارة على تحصيل التعرفة الجمركية وضرائب القيمة المضافة لحساب السلطة الفلسطينية.

جدول 3-7: إيرادات حساب المقاصة (مليون شيكل)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
• **2008**	**3,514**	**404**	**3,918**
كانون ثانى – تموز	1,992	225	2,217
آب – كانون أول	1,522	178	1,700
• **2009**	**4,020**	**352**	**4,372**
كانون ثاني – تموز	2,216	177	2,393
آب – كانون أول	1,804	175	1,979
• **2010**	**4,436**	**357**	**4,743**
كانون ثانى – تموز	2,510	192	2,702
آب – كانون أول	1,926	165	2,091

المصدر: وزارة المالية (الأرقام مأخوذة من تقرير صندوق النقد الدولي، نيسان 2011)

صندوق 3: "انجازات" ممثل اللجنة الرباعية في تخفيف القيود الاقتصادية

تم الاتفاق في 4 شباط 2011 بين ممثل اللجنة الرباعية (السيد طوني بلير) وحكومة إسرائيل على جملة من الاجراءات لتخفيف قيود الحصار الاقتصادي على الضفة وغزة. ولقد ورد نص الاتفاق بين الطرفين في التقرير الذي أصدره صندوق النقد الدولي في أواسط شهر نيسان 2011 بعنوان "الاقتصاد الكلي والإطار المالي للضفة الغربية وغزة – المراجعة السابعة للتقدم الذي تم تحقيقه"[11]. إن قراءة سريعة لبنود الاتفاق توضح مدى محدودية "الإنجازات" التي حققها ممثل اللجنة الرباعية خلال ما يزيد على السنوات الأربع من اللقاءات والتوسّط والترحال والتكاليف المالية الباهظة. ولقد تم الاتفاق بين السيد بلير والحكومة الاسرائيلية على عدد من الخطوات تحت العناوين الاربعة التالية، علماً بأن أياً من الوعود والاجراءات التي تم الاتفاق عليها، على تواضعها وهامشيتها، لم يوضع موضع التطبيق:

1. **تخفيف القيود على الصادرات من غزة**

من المعلوم ان إسرائيل فرضت حصاراً محكماً على قطاع غزة منذ 2006، ولم تسمح منذ ذلك الحين سوى بتصدير كميات ضئيلة للغاية، وبدون انتظام، من الورود والتوت البري. وقد تم الاتفاق بين ممثل اللجنة الرباعية وحكومة إسرائيل على التالي:

- ✧ سوف تسمح إسرائيل منذ الأول من نيسان 2011 بتصدير النسيج والمفروشات والمنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى السوق الدولية (ولكن ليس لإسرائيل أو إلى الضفة الغربية). ولقد سمحت إسرائيل منذ أواسط شهر آذار بتصدير كميات محدودة من الطماطم (شيري) والفلفل الحلو من غزة إلى أسواق الإتحاد الأوروبي، إلى جانب الورود والتوت البري.
- ✧ سوف تدرس حكومة إسرائيل في نهاية شهر نيسان وتقرر فيما إذا كانت ستسمح بتصدير المنسوجات والمفروشات من غزة إلى الضفة الغربية (من منتجين وإلى مستوردين حاصلين على موافقة من السلطة الفلسطينية).

[11] Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza-Seventh Review of Progress. The IMF , April 13, 2011.

- ✧ سوف تقوم إسرائيل بزيادة كميات السلع ، وربما أنواع السلع، التي يقوم القطاع بتصديرها إلى كافة الأسواق الدولية (ولكن ليس لإسرائيل أو الضفة الغربية) حالما يتم الانتهاء من تركيب أجهزة الفحص الأمني للشاحنات التجارية (وهذا يتوقع أن يتم في وسط العام 2011).
- ✧ وافقت حكومة إسرائيل أن تدرس، في الوقت الملائم، إمكانية تخفيف إضافي على القيود على التصدير من القطاع.

2. تخفيف القيود على الواردات إلى القطاع

من المعلوم أن إسرائيل لم تكن تسمح للقطاع، خلال الفترة 2006- الى أواسط 2010، سوى باستيراد البضائع الإغاثية وكميات محددة من البضائع الاستهلاكية الواردة في قائمة أطلقت عليها اسم "القائمة الايجابية". وفي أواسط العام 2010 بدأت بالسماح باستيراد سلع استهلاكية أخرى، ومدخلات بناء ومستلزمات لنشاطات استثمارية لمشاريع تتم مراقبتها من هيئات دولية. ولكن الحظر استمر على استيراد نطاق واسع من المدخلات ومستلزمات الصناعة بما فيها المكائن والمعدات، ولقد تم الآن الاتفاق على التالي:

- ✧ وافقت حكومة إسرائيل على أن تناقش مع الأمم المتحدة تطبيق مشروع تجريبي، سيبدأ في أول نيسان 2011، يسمح باستيراد كميات محددة من مواد البناء إلى غزة من قبل رجال أعمال حاصلون على موافقة من السلطة الفلسطينية.
- ✧ وافقت إسرائيل على إعطاء الضوء الأخضر لتنفيذ 20 مشروع من قبل هيئات دولية كانت قد تمت الموافقة على تنفيذها والسماح باستيراد المواد الأولية لها مسبقاً. وهذه المشاريع موزعة في مجالات الإسكان والبنية التحتية والصحة والبيئة.

3. تحسين توريد الطاقة في الضفة والقطاع

اعتمد قطاع غزة منذ 2006 على الطاقة التي تنتجها محطة غير فعالة تعمل على الوقود النفطي وتعاني من انقطاعات متكررة. وحتى 2010 كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تقوم بتسديد فاتورة الوقود التي تستهلكها المحطة. ولكن الدعم المادي من السلطة الوطنية للمحطة تم تقليصه تدريجياً مع زيادة وتحسن التحصيل من المستهلكين للكهرباء. ولقد تم الاتفاق على الأمور التالية:

- ✧ وافقت حكومة إسرائيل على ان تنهي مع حلول حزيران 2011، المفاوضات الأولية مع السلطة الفلسطينية حول تطوير حقل غاز مارين غزة (Gaza Marine) في المياه الإقليمية للقطاع بهدف توفير مصدر طاقة لكل من الضفة والقطاع.
- ✧ وافقت حكومة إسرائيل على تجديد وتطوير محطة توليد الطاقة في غزة وعلى تشييد محطة ثانية عقب تقديم السلطة الفلسطينية للخطط اللازمة. ولقد وافقت أيضاً على استخدام غاز حقول غزة، عند تطويرها، لتزويد محطتي توليد الطاقة بالوقود اللازم. كذلك على دراسة مطالب توريد طاقة كهربائية لقطاع غزة من المصادر الإسرائيلية .

4. تطوير وتحسين موارد المقاصة

سعت السلطة الوطنية منذ أمد طويل إلى زيادة موارد المقاصة وتقليص التسرب المالي إلى أقصى حد ممكن عبر زيادة تبادل المعلومات مع السلطات الإسرائيلية (بالنسبة لضريبة القيمة المضافة)، وزيادة الرقابة الفلسطينية على الاستيراد عبر بوابات العبور المختلفة. ولقد وافقت الحكومة الإسرائيلية الان على عقد اجتماعات دورية مع الطرف الفلسطيني لتحديد الإجراءات اللازمة لزيادة الإيرادات وتسهيل عمليات تحويلها. ولقد بدأت الاجتماعات بين المسؤولين في وزارتي المالية لدى الطرفين في آذار 2011.

إعفاء المنتجات الفلسطينية من التعرفة الجمركية في الاتحاد الأوروبي

من جهة أخرى، أعلن الاتحاد الأوروبي، على لسان السيدة كاترين اشتون، الممثلة العليا للسياسة الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، عن منح كافة المنتجات الفلسطينية حرية الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي دون تعرفه جمركية. ولقد تم الإعلان عن هذا في أواسط شهر نيسان أثناء زيارة رئيس الوزراء الفلسطيني إلى بروكسل. وقالت السيدة اشتون " إن تشجيع التجارة الفلسطينية عنصر أساسي في مسار بناء الدولة الفلسطينية، وهو أمر يدعمه الاتحاد الأوروبي سياسيا وماديا". ولقد وافق الاتحاد على منح هذه التسهيلات للمنتجات الفلسطينية منذ يوم الإعلان ولمدة عشرة سنوات تالية. وتشمل الإعفاءات الجمركية كافة المنتجات الزراعية (المصنعة وغير المصنعة) ومنتجات الأسماك، على ان يتم استثناء الخضروات فقط إذا ما كانت أسعارها أدنى من مستويات معينة.

4- القطاع المصرفي[12]

تفيد بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن البنود الرئيسة لتلك الميزانية شهدت في نهاية الربع الأخير من العام 2010 بعض التغيرات مقارنة مع الربع السابق من نفس العام. وشملت هذه التغيرات جانبي الأصول والخصوم، وكانت على النحو التالي:

في جانب الأصول

- ✧ نمو صافي موجودات المصارف بنسبة 3.4%، حيث بلغت أكثر من 8.6 مليار دولار.
- ✧ ارتفاع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 4.2%[13]، لتبلغ نحو 2.6 مليار دولار.
- ✧ نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 1.5%[14]، متخطية 2.8 مليار دولار.
- ✧ زيادة أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 4.6%، مسجلة نحو 1.1 مليار دولار.
- ✧ ارتفاع أرصدة المصارف داخل فلسطين بنحو 43.5%، حيث بلغت 252.4 مليون دولار.

وفي جانب الخصوم:

- ✧ نمو إجمالي الودائع بنسبة 2.5%.[15]
- ✧ نمو ودائع الجمهور بنسبة 2.7%، حيث تعدت ما قيمته 6.8 مليار دولار.
- ✧ تراجع أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 1.2%، لتصل إلى 7.2 مليار دولار.

ارتفاع حقوق الملكية للمصارف بنسبة 11.3%.

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

1. جانب الموجودات

استمر صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية في النمو خلال الربع الأخير من العام 2010، وبلغ معدل النمو 3.4% بالمقارنة مع نحو 5.2% في الربع السابق. وجاء هذا الارتفاع ليؤكد الاتجاه التصاعدي لموجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية عبر السنوات، رغم ظهور بعض التماوجات الموسمية. كما أن قيمة هذه الموجودات ازدادت بنسبة 9.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (الربع الأخير من العام 2009).

شكل 4-1: صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من الربع الأول 2009-الربع الأخير 2010

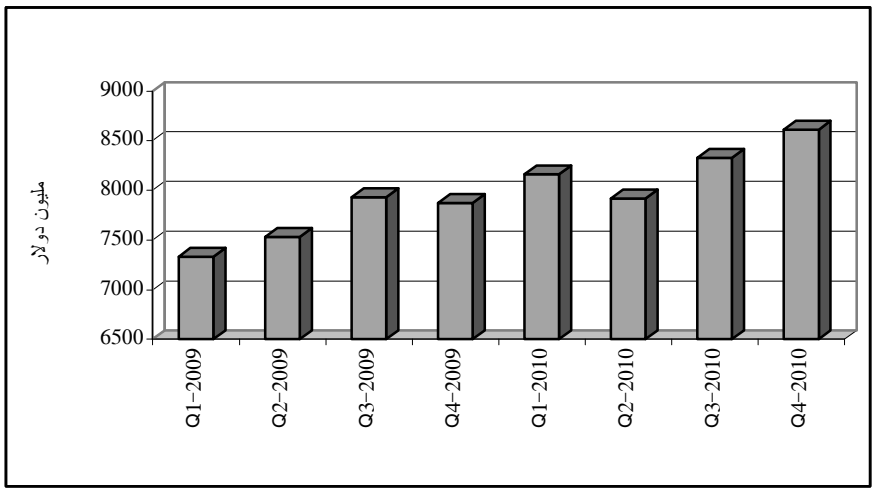

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

[12] البيانات الواردة في هذا الجزء بيانات أولية قابلة للتعديل.
[13]. الأرصدة الخارجية هي الأموال التي تقوم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بإيداعها خارج فلسطين.
[14]. تتكون التسهيلات الائتمانية المباشرة من القروض وتسهيلات الجاري مدين والتمويل التأجيري.
[15]. إجمالي الودائع تشمل الودائع المصرفية والودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور أو ودائع العملاء).

جاء الارتفاع في صافي موجودات المصارف في الربع الأخير من العام 2010 نتيجة ارتفاع كافة البنود المكونة لأصول المصارف، باستثناء بند النقدية الذي تراجع بنسبة 10.3% مقارنة بالربع الثالث. أما أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية فسجلت ارتفاعاً بنسبة 4.6%، في حين ارتفعت أرصدة المصارف فيما بينها (أرصدة المصارف في فلسطين) بنسبة 43.6% خلال نفس الفترة.

شكل 4-2: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأخير 2010

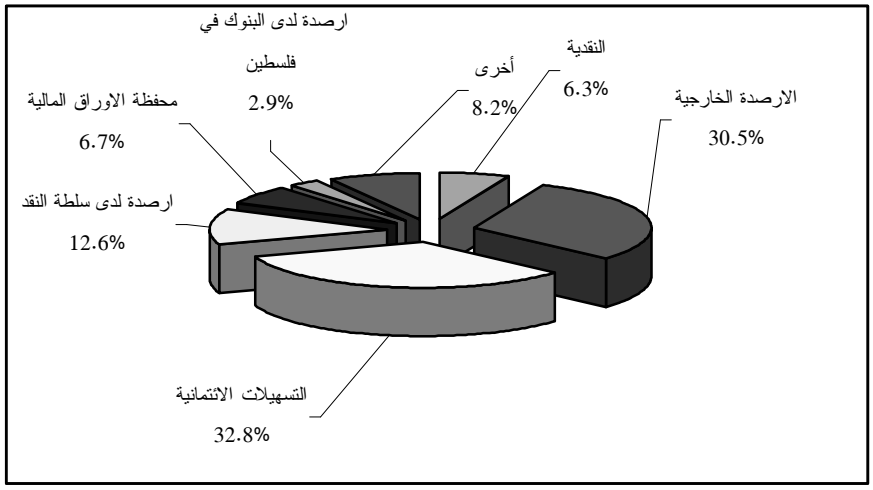

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف. أخرى: القبولات المصرفية، الاستثمارات، الأصول الثابتة، والأصول الأخرى.

أما أرصدة المصارف خارج فلسطين، وهي المكون الرئيس لما يعرف بالتوظيفات الخارجية، فقد ارتفعت بنسبة 4.2%. وعند المقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (الربع الأخير 2009) نجد أن تراجعاً بنسبة 7.2% قد طرأ على هذا البند عاكسا الاتجاه التنازلي لمجمل التوظيفات الخارجية على الرغم من الارتفاع الربعي المشار إليه أعلاه.

واستمر الارتفاع في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأخير من العام مسجلة نمواً بحوالي 1.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 2825.5 مليون دولار. وبالمقارنة مع نفس الفترة المقابلة من العام 2009، يلاحظ أن نمواً بنسبة 30.9% قد طرأ على هذا البند.

طرأ تراجع طفيف لا يتعدى 0.6 نقطة مئوية على نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات مقارنة بالربع السابق، قابله ارتفاع طفيف بنحو 0.2 نقطة مئوية في نسبة أرصدة المصارف الخارجية إلى إجمالي الموجودات خلال نفس فترة المقارنة. كما تراجعت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي ودائع العملاء من 42% في الربع الثالث إلى 41.5% نهاية الربع الأخير من العام 2010. وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 68.9%، وجاري مدين بنسبة 30.9%، وتمويل تأجيري بنحو 0.2%. ويشير هذا التوزيع إلى استمرار الزيادة في حصة الجاري مدين من التسهيلات خلال الربع الرابع على حساب حصة القروض. فقد ارتفعت هذه الحصة بنحو 1.2 نقطة مئوية لتضاف إلى زيادة في تلك الحصة بمقدار 2.5 نقطة مئوية في الربع السابق.

وفي ذات السياق، يلاحظ حدوث بعض التغيرات في توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع خلال الربع الأخير من العام، مقارنة بالربع السابق، حيث تراجع نصيب القطاع العام منها لصالح حصة القطاع الخاص بحوالي 2.2 نقطة مئوية، لتصبح حصة القطاع العام 29.6% من التسهيلات، والقطاع الخاص 70.4%.

أما بالنسبة إلى توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية، فقد طرأ تحسن طفيف في حصة قطاع غزة خلال الربع الأخير مقارنة بالربع السابق: بنسب 93.2% في الضفة الغربية، و6.8% في قطاع غزة. ويمثل هذا ارتفاعاً في حصة قطاع غزة بنحو 0.4 نقطة مئوية من إجمالي التسهيلات[16].

[16] نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الضفة الغربية تتضمن أيضاً التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية والتسهيلات لغير المقيمين. عند استثناء هذه فإن حصة المقيمين في الضفة الغربية تهبط غلى 63% فقط من إجمالي التسهيلات.

شكل 4-3: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الأخير 2010

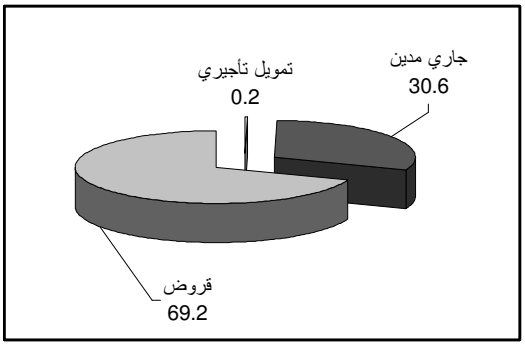

شكل 4-4: توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع المستفيد نهاية الربع الأخير 2010

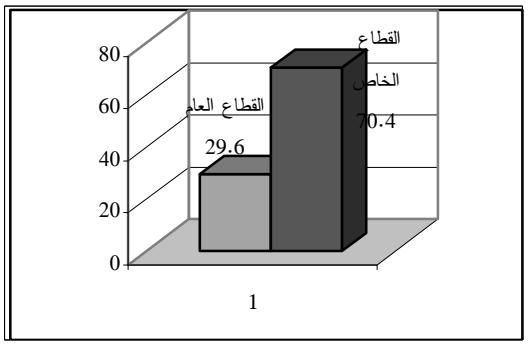

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

كما يظهر توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملات المختلفة المستخدمة في الأراضي الفلسطينية استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر من التسهيلات في نهاية الربع الأخير من العام وبنسبة 60.8%، ثم الشيكل الإسرائيلي بنسبة 30.1%، ثم الدينار الأردني بنسبة 8.5%.

جدول 4-1: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الأول 2009-الربع الرابع 2010

مليون دولار

البيان	2009				2010			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني**	الربع الثالث	الربع الرابع
حسب التوزيع الجغرافي								
الضفة الغربية*	1650.7	1924.2	2087.3	2061.2	2408	2402.8	2604.3	2633.2
قطاع غزة	192.2	175.5	173.6	172.7	178.5	185.0	178.4	192.3
حسب الجهة المستفيدة								
قطاع عام	581.6	748.8	722.2	637.4	870.1	824.7	885.3	837.4
قطاع خاص مقيم	1123.2	1216.2	1365.2	1448.6	1662.4	1712.5	1844.6	1930.3
قطاع خاص غير مقيم	138.1	134.7	151.0	147.9	54	50.6	52.8	57.8
حسب نوع التسهيل								
قروض	1159.0	1338.9	1500.2	1566.8	1873.6	1885.9	1960.9	1953.9
جاري مدين	673.6	750.7	753.3	659.3	705.1	694.0	814.3	864.7
تمويل تأجيري	10.3	10.2	7.5	7.8	7.9	7.9	7.5	6.9
حسب نوع العملة								
دولار أمريكي	1225.9	1301.7	1388.6	1427.4	1602.4	1656.8	1700.7	1714.9
دينار أردني	142.5	200.3	208.5	218.0	220.9	229.7	243.1	236.6
شيكل إسرائيلي	460.6	582.7	650.7	579.0	753.4	688.5	822.4	857.8
عملات أخرى	13.8	15.0	13.1	9.5	9.8	12.8	16.5	16.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

* القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

** البيانات لغاية الربع الأول 2010 هي إجمالي التسهيلات (التسهيلات +المخصصات) بينما اعتبارا من الربع الثاني 2010 يظهر صافي التسهيلات فقط.

5- جانب المطلوبات

بلغ إجمالي الودائع نهاية الربع الأخير من العام 2010 حوالي 7.2 مليار دولار. وتمثل هذه نحو 84.1% من إجمالي مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وبمقارنتها بنهاية الربع السابق يلاحظ أن نموا بنسبة 2.5% قد طرا عليها، وبمقارنتها بنفس الفترة من العام الماضي فان نموا بنسبة 8.4% قد تحقق في هذا البند. يلاحظ أيضاً أن بند ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) هو المسبب الرئيس للنمو في إجمالي الودائع، حيث ازدادت بنحو 2.7% مقارنة بالربع السابق، وكذلك حققت نمواً بنسبة تجاوزت 8% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

شكل 4-5: النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008-الربع الرابع 2010

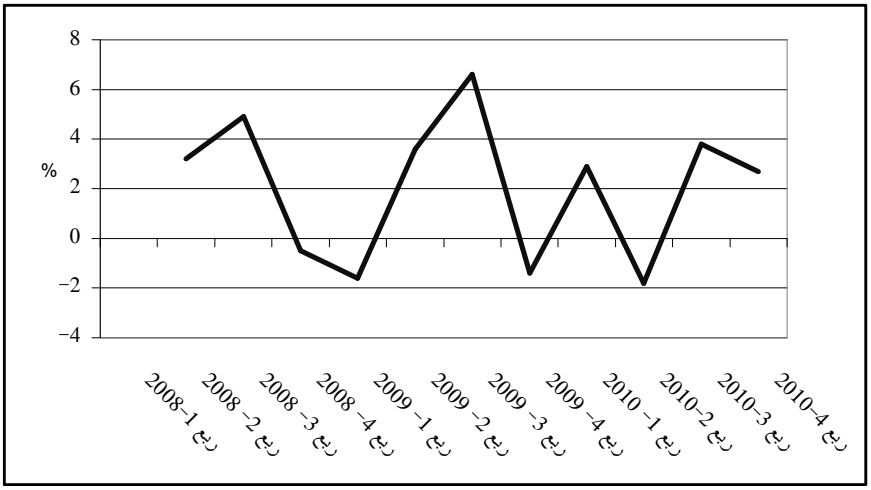

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وتوزعت ودائع الجمهور بين القطاعين العام والخاص، بنسب 10%، و90% للقطاعين على التوالي. وهي قريبة من النسب المسجلة نهاية الربع الثالث. واستمر تراجع حصة قطاع غزة من ودائع الجمهور، حيث انخفضت من جديد لتصبح 11.5% فقط من إجمالي ودائع الجمهور، فاقدة بذلك نقطة مئوية من حصتها المسجلة خلال الربع الثالث، وأكثر من ثلاث نقاط مئوية مقارنة مع ما كان عليه الحال في الفترة المقابلة من العام 2009. بالمقابل استمر ارتفاع حصة الضفة الغربية لتصل إلى 88.5% من إجمالي ودائع الجمهور نهاية الربع الأخير من العام 2010.

شكل 4-6: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الأخير 2010

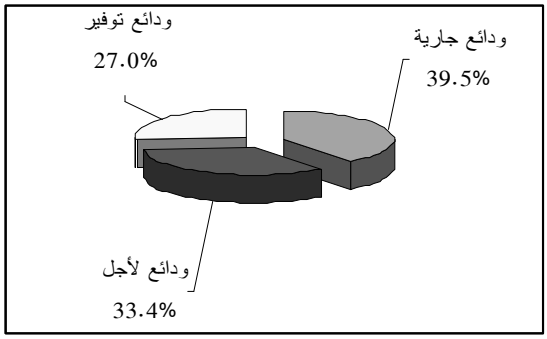

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 4-7: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الأخير -2010

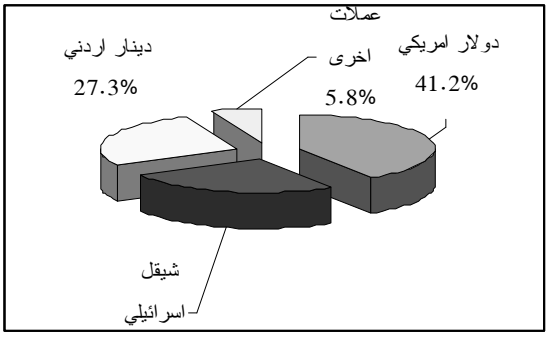

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

توزعت ودائع الجمهور نهاية الربع الأخير بحسب نوع الوديعة بنسب 39.4 للودائع الجارية تحت الطلب، 27.1 لودائع التوفير، و33.5% للودائع الآجلة. ويتضح من خلال هذه النسب أنها قريبة إلى حد بعيد من النسب المسجلة في الربع السابق، وكان التغير الوحيد هو فقدان الودائع الجارية لنحو نقطة مئوية من حصتها لصالح الودائع لأجل خلال فترة المقارنة.

شكل 4-8: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الأخير 2010

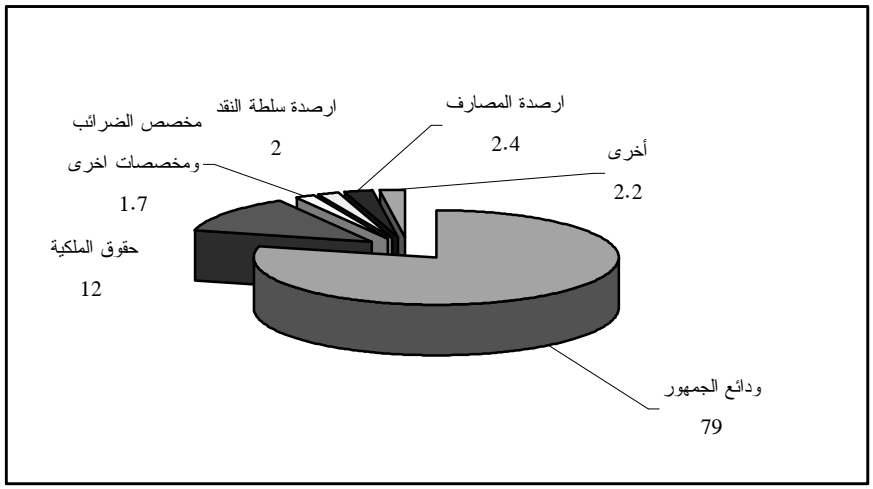

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.
تشمل المطلوبات الأخرى، القبولات المنفذة والقائمة، أرصدة المصارف من خارج فلسطين.

جدول 4-2: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة من الربع الثاني 2008- الربع الأخير 2010

البيان	2009 مليون دولار أمريكي				2010 مليون دولار أمريكي			
بيان الميزانية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
النقدية والمعادن الثمينة	334.6	501.0	515.8	534.9	551.5	465.7	605.4	542.8
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4513.5	4086.8	4265.3	4185.5	3935.8	3681.7	3732.6	3962.3
محفظة الأوراق المالية	233.1	429.7	467.5	535.6	685.6	689.3	691.3	574.1
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1842.9	2099.7	2261.2	2233.9	2586.5	2587.7	2782.7	2825.5
القبولات المصرفية	3.2	3.5	4.2	3.9	3.6	4.9	4.5	3.6
الاستثمارات	188.1	172.8	165.7	162.2	127.6	133.7	132.4	349.7
الأصول الثابتة	243.9	252.8	255.9	267.9	140.0	142.8	138.5	139.7
الأصول الأخرى	213.2	208.7	220.9	167.3	205.8	209.2	238.4	210.8
الأصول (الإجمالي)	**7570.7**	**7755.0**	**8156.5**	**8091.1**	**8249.1**	**7915.0**	**8325.8**	**8608.5**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	417.6	426.4	383.6	381.4	457.3	318.7	438.7	433.6
إجمالي ودائع الجمهور	5772.5	5988.7	6385.9	6295.3	6495.5	6379.7	6621.3	6802.2
القبولات المنفذة والقائمة	9.3	10.7	13.2	12.4	11.7	13.4	14.4	15.3
المطلوبات الأخرى	144.0	111.9	115.7	93.2	101.1	118.5	126.0	113.1
مخصص ضرائب وأخرى	346.3	337.2	346.6	341.4	126.8	134.8	139.1	147.7
حقوق الملكية	880.9	880.1	911.5	967.8	970.4	949.8	986.3	1096.6
المطلوبات (الإجمالي)	**7570.7**	**7755.0**	**8156.5**	**8091.1**	**8249.1**	**7915.0**	**8325.8**	**8608.5**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف
ملاحظة: تم أخذ صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات في الربع الثاني 2010 في الجدول أعلاه، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

واستمرت سيطرة الدولار الأمريكي على النسبة الأكبر من عملات الإيداع، بنسبة 41.2% من إجمالي ودائع الجمهور، في حين شكلت ودائع الدينار الأردني 27.3%، ودائع الشيكل 25.7%، والعملات الأخرى نحو 5.8%. ويلاحظ أن التراجع في حصة الدينار الأردني في الربع الثالث قد تحول إلى زيادة خلال الربع الأخير. ويلاحظ كذلك أن هذه الزيادة كانت على حساب حصة الشيكل، الذي فقد من حصته حوالي نقطتين مئويتين لصالح حصة الودائع بعملة الدينار الأردني. ويبدو أن سعر الفائدة على الإيداع بالدينار الأردني، والذي يزيد على سعر الفائدة على العملات الأخرى، هو السبب الرئيس لهذه التغيرات.

كذلك ارتفع بند رأس المال (أو حقوق الملكية) لمجمل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 11.3% خلال الربع الرابع من العام، مقارنة بالربع السابق. وعند المقارنة مع الربع المقابل من العام 2009 يلاحظ أن ارتفاع بنسبة 14.4% قد حدث على هذا البند. وتولي سلطة النقد أهمية خاصة لرأسمال المصارف، وهي تحث على زيادته وتدعيمه، كونه خط الدفاع الأول للمصارف في مواجهة المخاطر المختلفة.

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي[17]

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الأخير من العام 2010، إلى أن تغيرات طفيفة حدثت على بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي مقارنة مع الربع السابق. فقد تراجعت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى كل من إجمالي الودائع بمقدار 0.3 نقطة مئوية، وإلى الودائع غير المصرفية بمقدار0.5 نقطة مئوية. كما تراجعت نسبة التسهيلات إلى إجمالي موجودات المصارف بنحو 0.6 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

وفي مقابل ذلك ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع بمقدار 0.7 نقطة مئوية. كذلك ارتفعت نسبة تسهيلات القطاع الخاص المقيم إلى ودائعه بمقدار 0.3 نقطة مئوية. وسجلت نسبة الأرصدة الخارجية من إجمالي الودائع ارتفاعا بنحو 0.6 نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة.

جدول 4-3: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2008-الربع الأخير 2010

نسبة مئوية

المؤشر	2009				2010			
	ربع 1	ربع 2	ربع 3	ربع 4	ربع 1	ربع 2	ربع 3	ربع 4
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الودائع	29.8	32.7	33.4	33.5	37.2	38.6	39.4	39.1
التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية	32.0	35.1	35.4	35.5	39.8	40.6	42.0	41.5
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات	24.3	27.0	27.7	27.6	31.4	32.7	33.4	32.8
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	24.1	24.6	26.6	27.9	29.4	30.7	31.8	32.5
تسهيلات القطاع الخاص المقيم الائتمانية/ودائع القطاع الخاص المقيم	22.3	23.3	25.4	26.8	30.3	32.2	32.2	32.5
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	52.4	42.5	43.2	42.3	37.7	37.3	35.6	36.2
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	76.2	77.2	78.4	77.8	78.7	80.6	79.5	79.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

ملاحظة: تم أخذ صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات اعتباراً من الربع الثاني 2010 في الجدول أعلاه، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

[17] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، وغيره من التطورات التي تخص القطاع المصرفي الفلسطيني، يمكن الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي في فلسطين الذي باشرت سلطة النقد بإصداره اعتبارا من العام 2010.

4-3 نشاط غرف المقاصة

أظهرت بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، استمرار النمو في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة نهاية الربع الأخير من العام 2010، قياسا بالربع السابق فقد ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 4.8%، كما زادت قيمتها بنحو 10%. وترافق هذا الارتفاع مع تراجع في نسبة الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة أيضاً (بنحو 0.6% للنسبتين كما هو واضح من الجدول 4-4).

وبلغت نسبة الشيكات المعادة من المقدمة للتقاص للعدد والقيمة 10%، 5.9% على التوالي، وبمقارنة هذه النسب مع نفس النسب المسجلة في الربع المقابل من العام الماضي (الربع الأخير 2009) يلاحظ حدوث انخفاض ملحوظ في الشيكات المعادة في كل من العدد والقيمة في الربع الحالي مقارنة بذلك الربع، فبينما تراجع العدد بنقطتين مئويتين (من 12%-10%) تراجعت القيمة بنقطة مئوية واحدة (من 6.9%-5.9%).

جدول 4-4: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008-الربع الأخير 2010

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد %	القيمة %
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9
2010/Q1	817,520	2220.1	80,071	127.2	9.8	5.7
2010/Q2	882,782	2347.8	83,098	131.8	9.4	5.6
2010/Q3	940,280	2380.1	99,652	156.6	10.6	6.6
2010/Q4	984,926	2620.4	98,896	155.3	10.0	5.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

لا شك في أن تعليمات سلطة النقد الفلسطينية الجديدة التي تم تطبيقها خلال العام 2010، والهادفة إلى تكريس ثقة الجمهور بالشيكات كأداة إيفاء، ومحاربة ظاهرة الشيكات المعادة، قد بدأت تعطي ثمارها. ومن الجدير ذكره هنا إلى أن ثمار هذه السياسة تحتاج إلى المزيد من الوقت لتعطي النتائج المرجوة منها.

4-4 بورصة فلسطين

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً هاماً في حشد المدخرات لتوظيفها في استثمارات الأسهم والسندات التي يتم طرحها في الأسواق. يؤدي إدراج أسهم الشركات المساهمة العامة أيضاً إلى تحفيز الشركات لتحسين أدائها وزيادة ربحيتها من أجل المحافظة على أسعار أسهمها. وغالباً ما يتم تقييم السوق المالية على أرضية ثلاث مجموعات من المؤشرات:

- مؤشرات السوق المالي:
  - الرسملة السوقية: وتقاس من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها. في العام 2010 بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين 43% مقارنة مع 46.4% في العام 2009[18].
  - عدد الشركات المدرجة: يدل هذا المؤشر على عمق السوق وتنوعها. بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من

[18] يتم وضع هذا المؤشر عادة بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، ولكن نظراً لأن بيانات الحسابات القومية للعام 2010 متوفرة بالأسعار الثابتة فقط، تم حساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

العام الحالي 40 شركة، تم تداول أسهم 38 شركة منها. شهد العام 2010 إدراج ثلاث شركات جديدة (شركة أبراج الوطنية وشركة فلسطين للتأمين وشركة مصايف رام الله). في حين تم شطب شركتين من قائمة الشركات المدرجة (الشركة العربية لمنتوجات الباطون والمؤسسة العربية للتامين)[19].

✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة هذا المؤشر في بورصة فلسطين للعام 2010 حوالي 8% مقارنة مع 9% للعام 2009.
- الدوران: إجمالي قيمة الأسهم المتداولة مقسومة على إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية، أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم. بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين في العام 2010 نحو 18% مقارنة مع 21% في العام 2009. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 30%، وقطاع الخدمات 17%، وقطاع الصناعة 10%. يعزى ارتفاع معدل دوران الأسهم في بورصة فلسطين (في قطاع الاستثمار بشكل خاص) إلى عامل المضاربة، بالاضافة إلى انخفاض رأس مال الشركات المدرجة. وبشكل عام يلاحظ أن معدل دوران الأسهم ذات السعر المنخفض أعلى من معدل دوران الأسهم مرتفعة السعر. وتعمل هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين على مراقبة حركات التداول لتجنب معدلات الدوران الوهمية[20].

✧ درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة. احتلت أسهم شركة الاتصالات الفلسطينية المركز الأول في بورصة فلسطين بقيمة 176.8 مليون دولار وبنسبة 39% من إجمالي قيمة الاسهم المتداولة. واحتلت المركز الثاني أسهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار. تلاها في المركز الثالث أسهم شركة فلسطين للإستثمار الصناعي (انظر جدول 4-5). حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 75% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة للعام 2010 في بورصة فلسطين. وهذا التركيز العالي يعني أن هذه الشركات الخمس تؤثر بقوة على مؤشرات سوق الأوراق المالية.

جدول 4-5: الشركات الخمس الأكثر تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة

اسم الشركة	رمز السهم	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	معدل سعر السهم بالدولار	معدل دوران السهم
الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	176.8	23.51	7.52	17.86
فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	77.27	57.61	1.34	23.04
فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	35.1	19.02	1.84	101.44
بنك فلسطين	BOP	30.24	8.51	3.55	8.51
بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	18.74	15.59	1.2	38.97

المصدر: بورصة فلسطين (www.p-s-e.com).

شهد عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الرابع ارتفاعاً نسبته 29% مقارنة بالربع الثالث ليصل إلى 46.7 مليون سهم. كما سجلت قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الرابع 2010 ارتفاعاً نسبته 44% مقارنة مع الربع الثالث (انظر الشكلين 4-10 و4-11).

[19] مجلة سوق رأس المال الفلسطيني، العدد 19، كانون ثاني 2011

[20] مقابلة تمت مع السيد حسني ناصر، رئيس قسم الافصاح في هيئة سوق رأس المال، بتاريخ 2010/12/30

شكل 4-9: عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال العام 2010

الأعداد بالمليون

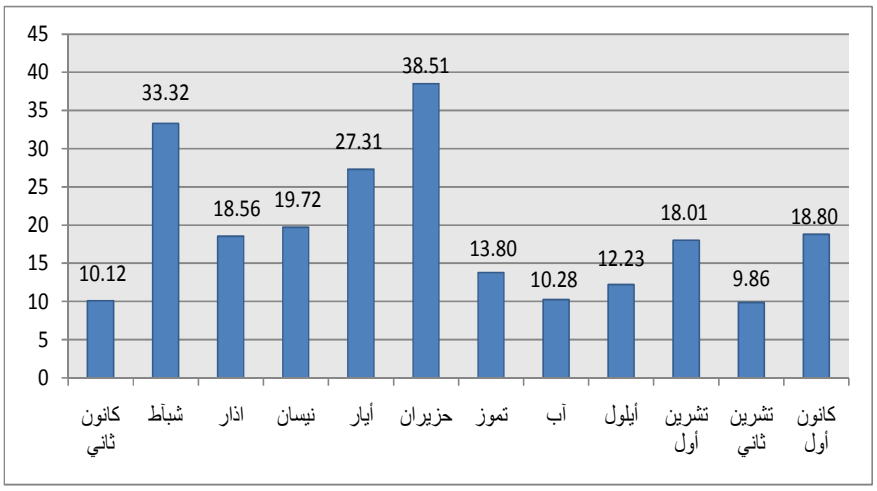

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

شكل 4-10: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال العام 2010

مليون دولار

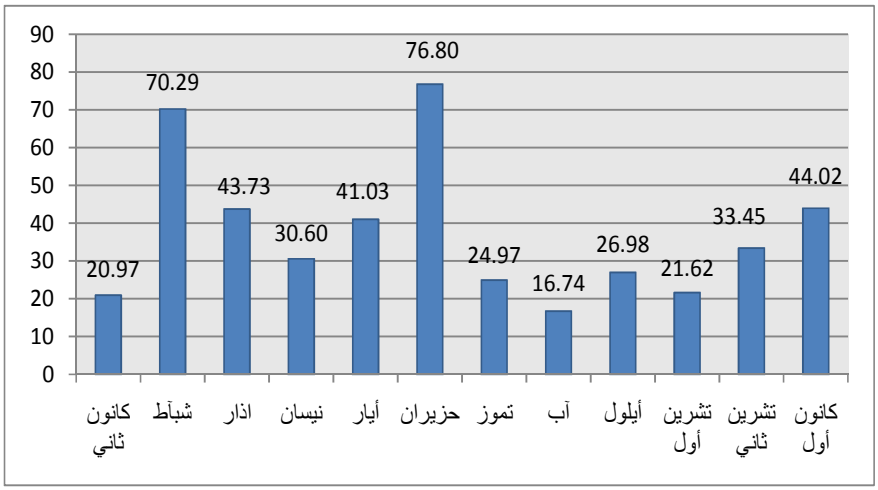

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

يتضح من الشكلين 4-10 و4-11 أن أداء السوق المالية شهد نشاطاً ملحوظاً في النصف الأول من العام مقارنة مع النصف الثاني من العام 2010. يرجح السبب في ذلك إلى أن الشركات تفصح عن بياناتها المالية خلال الشهور الثلاثة الاولى عقب نهاية السنة المالية. بالاضافة إلى أن توزيع الارباح يتم في النصف الأول من العام وهو ما يمكن أن يزيد نشاط المستثمرين في السوق.

أما فيما يتعلق بالأسعار، فقد أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام المنصرم عند 489.60 نقطة متراجعاً بنحو نقطتين عن اغلاق الربع الثالث. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات البنوك والخدمات المالية والتأمين مقابل ارتفاع قيمة أسهم شركات الصناعة والاستثمار والخدمات (لمتابعة أداء مؤشر القدس خلال العام 2010 انظر شكل 4-12).

شكل 4-11: مؤشر القدس في العام 2010

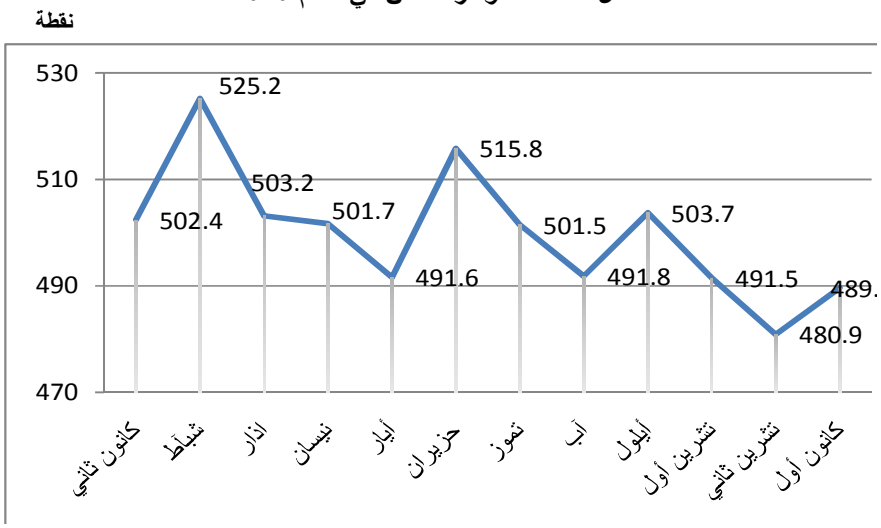

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

شكل 4-12: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الرابع من العام 2010

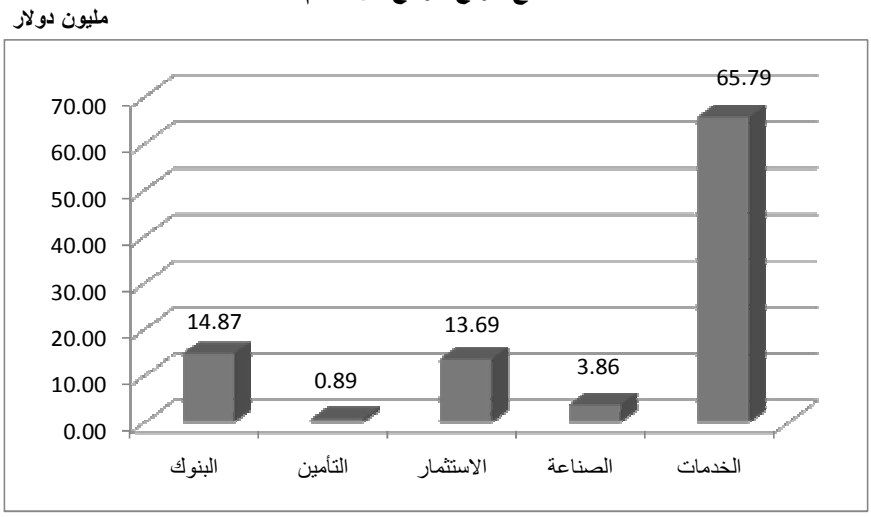

المصدر: بورصة فلسطين (www.p-s-e.com).

تم خلال العام 2010 تداول أسهم 38 شركة من أصل 40 شركة مدرجة في السوق. ولقد ارتفعت أسعار أسهم 23 شركة منها، في حين انخفضت أسعار أسهم 15 شركة أخرى. وتم ذلك خلال 249 جلسة بلغت كمية الأسهم المتداولة فيها 230.5 مليون سهم بقيمة 451.2 مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 10% عن قيمة الأسهم المتداولة في العام 2009. وعلى صعيد القطاعات، استأثر قطاع الخدمات على الحصة الكبرى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الرابع بقيمة 298 مليون دولار وبنسبة 66%، تلاه قطاع البنوك بقيمة 68 مليون وبنسبة 15%، ثم قطاع الاستثمار (انظر شكل 4-13).

✧ الاستثمار المحلي والأجنبي في بورصة فلسطين[21]:

بلغت قيمة الأسهم التي اشتراها المستثمرون الأجانب (غير المقيمين) خلال العام 2010 حوالي 119.5 مليون دولار.

[21] المستثمر الفلسطيني هو المستثمر المقيم في فلسطين – سواء كان يحمل الجنسية الفلسطينية أم لا- بالاضافة إلى المستثمر الذي يحمل الجنسية الفلسطينية ويقيم خارج فلسطين – خالد حمدان مدير مركز الايداع والتحويل في بورصة فلسطين.

وتمثل هذه 27% من قيمة الأسهم المتداولة خلال العام. في حين بلغت قيمة الأسهم التي باعها غير المقيمين 107 مليون دولار خلال العام 2010. وبذلك يكون صافي الاستثمار الأجنبي في بورصة فلسطين للعام 2010 قد بلغ حوالي 12 مليون دولار. في المقابل، سجل صافي الاستثمار الأجنبي قيمة سالبة في العام 2009 بقيمة 19.5 مليون دولار (حيث فاقت قيمة الأسهم التي باعها غير المقيمين قيمة الأسهم التي اشتروها في ذلك العام) (انظر جدول 4-6).

جدول 4-6 : صافي الاستثمار المحلي والأجنبي في بورصة فلسطين للعامين، 2009- 2010

العام	الجنسية	شراء		بيع		الصافي
		عدد (مليون سهم)	قيمة (مليون دولار)	عدد (مليون سهم)	قيمة (مليون دولار)	(مليون دولار)
2010	استثمار المقيمين	189.67	317.04	173.82	329.1	-12.06
	استثمار غير المقيمين	32.6	119.48	48.46	107.42	12.06
	المجموع	222.27	436.52	222.27	436.52	0
2009	استثمار المقيمين	155.55	340.08	145.72	320.59	19.49
	استثمار غير المقيمين	70.52	138.18	80.35	157.67	-19.49
	المجموع	226.07	478.26	226.07	478.26	0

المصدر: مركز الايداع والتحويل في بورصة فلسطين- نابلس.

وتشير البيانات الورادة من مركز الايداع والتحويل في بورصة فلسطين- نابلس، إلى أن حوالي 47% من إجمالي الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين في العام 2010 كانت مملوكة لمستثمرين غير مقيمين (بقيمة 1,161 مليون دولار). ويمثل هذا انخفاضاً بنقطة مئوية واحدة مقارنة مع العام 2009 (انظر الجدول 4-7).

جدول 4-7: مساهمة المستثمرين الفلسطينيين والأجانب في بورصة فلسطين خلال العامين، 2009 – 2010

العام	الجنسية	الأسهم المملوكة			
		عدد (بالمليون)	نسبة	القيمة (مليون دولار)	نسبة
2010	مستثمرون فلسطينيون	638.72	%56	1,288.3	%53
	مستثمرون غير مقيمين	486.71	%44	1,161.6	%47
	المجموع	1,125.43	%100	2,449.9	
2009	مستثمرون فلسطينيون	596.16	%55	1,244.9	%52
	مستثمرون غير مقيمين	486.05	%45	1,127.5	%48
	المجموع	1,082.21	%100	2,372.4	%100

المصدر: مركز الايداع والتحويل في بورصة فلسطين- نابلس.

صندوق 4: قانون جديد لتنظيم عمل المصارف في الأراضي الفلسطينية

صدر قانون جديد للمصارف في الأراضي الفلسطينية بموجب القرار الرئاسي رقم (9) لسنة 2010 (نظراً لتعطل المجلس التشريعي)، وتم نشره في الجريدة الرسمية "الوقائع" العدد 4، بتاريخ 2010/11/27. ولقد قامت سلطة النقد الفلسطينية باعداد مسودة/مشروع القانون هذا، وعقد لهذا الغرض العديد من الاجتماعات التشاورية مع المصارف والعديد من الجهات ذات العلاقة للاستماع إلى وجهة نظرهم وملاحظاتهم حول التشريع المقترح، ومن ثم تم تضمينها في القانون. ويتضمن القانون معالجات للفجوات وعدم التناسق وجوانب القصور في قانون المصارف القديم (رقم 2، لسنة 2002) وبما يتوافق والممارسات الدولية الفضلى. إلى جانب تضمينه عناصر الحداثة والشمولية والأطر الفعالة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

شملت أبرز الإضافات والتعديلات التي تضمنها القانون الجديد المجالات التالية:

- **التعريفات والتطبيق**

توسيع الإطار المفاهيمي سواء بإضافة تعريفات جديدة (المصرف المحلي، المصرف المتخصص، مكتب التمثيل، مؤسسات الإقراض المتخصصة، الشركة الشقيقة، الصيرفة الإلكترونية، الاحتياطي النقدي الإلزامي، التعرض، التركز الائتماني)، أو بإعادة صياغة البعض الآخر لإزالة الغموض والالتباس عنها (مثلاً ميّز القانون بين السلطة الرقابية المحلية والسلطة الرقابية في البلد الأم) . كما لم يعد نطاق التطبيق مقتصرًا على المصارف، بل تعداه ليشمل مؤسسات الإقراض المتخصصة والمصارف المتخصصة.

- **دور سلطة النقد**

حددت المادة (2) من القانون الجديد دور وصلاحيات سلطة النقد باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة برسم السياسات النقدية والإشراف على تنفيذها. وتم تخويل صلاحيات حصرية لسلطة النقد في مجال منح التراخيص للمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، الرقابة والإشراف، إنشاء نظام المدفوعات، وإصدار أدوات الدين.

- **الأعمال التي يسمح للمصارف بأدائها**

وسَّع القانون الجديد قائمة الأعمال التي يسمح للمصارف بأدائها، مثل الإقراض فيما بين المصارف، والاستثمار في حقوق الملكية، وخدمات الصيرفة الإلكترونية. كما تم إضافة بند خاص بالأعمال الممكنة للمصارف الإسلامية، وآخر يتعلق بمؤسسات الإقراض المتخصصة.

- **إدارة المصارف**

يحتوى القانون الجديد على شروط أكثر تفصيلاً بخصوص الأحكام المتعلقة بالهيئات التأسيسية والجمعيات العمومية للمصارف المحلية، ومجالس إدارة المصارف (الشروط العامة والمؤهلات). كما أعطى القانون الجديد تفصيلات أكثر بشأن الإفصاح عن الذمة المالية والمصالح الشخصية لأعضاء مجالس إدارة المصارف. كما حدد القانون صلاحيات مجالس إدارة المصارف في تشكيل اللجان المختصة للقيام بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه بكفاءة ومهنية، وإمكانية تفويض بعضاً من مسؤولياتها. كما تم تخويل سلطة النقد بالتنسيق مع مراقب الشركات صلاحية دعوة مساهمي المصرف في حال عدم التزام رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف بالدعوة لعقد الاجتماع وفق النظام الداخلي للمصرف أو التعليمات ذات العلاقة.

- **متطلبات السرية**

حدد القانون الشروط والتفصيلات المنظمة لسرية الحسابات المصرفية. وبيّن القانون الجديد الحالات التي يجوز استثناؤها من متطلبات السرية المصرفية كالإفصاح لأداء الواجبات القانونية المحددة للمدقق الخارجي، والإفصاح عن المعلومات والوثائق التي تطلبها سلطة النقد، والإفصاح عن بعض أو جميع معلومات العميل لتوفير الأدلة القضائية، أو الإفصاح عن المعلومات بموجب قانون مكافحة غسل الأموال .... إلخ.

- **الائتمان، تقييم الأصول وصلاحيات سلطة النقد**

احتوى القانون الجديد على بنود إضافية تتعلق بتوثيق الائتمان وحدود أسعار الفوائد والعمولات، وحجم الائتمان الممنوح والمخصصات مقابل المتعثر منها. كما أعطى القانون الجديد سلطة النقد صلاحية تحديد، حجم الائتمان والتمويل الممنوح من المصارف كنسبة من ودائع العملاء. كما أعطى القانون الجديد سلطة النقد صلاحية تحديد القيود والشروط المتعلقة بالتوظيفات الخارجية، وتنظيم واستخدام المعلومات الائتمانية والمهام المتعلقة ببعض الوظائف مثل مراقبة الامتثال وإدارة المخاطر.

- **التنسيق مع السلطات الرقابية**

تم إضافة مادة تتعلق بجواز توقيع مذكرات تفاهم بين سلطة النقد والسلطات الرقابية الداخلية والخارجية للتنسيق والتعاون بشأن تبادل المعلومات. كما احتوى القانون الجديد على نص صريح يتعلق بمكافحة غسل الأموال، إذ يحظر على أي مصرف إخفاء عمليات تحويل أموال أو أية ممتلكات أخرى وهو علم معرفة بأن هذه الأموال أو الممتلكات متأتية من أنشطة غير مشروعة بغية إخفاء مصدرها، أو مساعدة أي شخص متورط في هذه الأنشطة.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

لا تزال الشركات في الأراضي الفلسطينية تعمل وفق قوانين شركات مختلفة، ففي حين يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة. تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات بموجب هذين القانونين. يتناول هذا العدد تطورات تسجيل الشركات في محافظات الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات حول تسجيل الشركات في قطاع غزة.

شهد عدد الشركات المسجلة خلال الربع الرابع 2010 ارتفاعاً بنسبة 78% مقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 290 شركة[22]. على أن عدد الشركات المسجلة خلال الربع الرابع انخفض بنسبة 34% مقارنة مع الربع ذاته من العام 2009. كما انخفض إجمالي عدد الشركات المسجلة خلال العام 2010 ككل بنسبة 26.4% مقارنة مع العام 2009 لتصل إلى 1,216 شركة (انظر جدول5-1).

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2010)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010
الربع الأول	247	454	334
الربع الثاني	334	412	428
الربع الثالث	315	349	164
الربع الرابع	287	438	290
المجموع	1,183	1,653	1,216

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات

بلغت قيمة إجمالي رؤوس أموال الشركات المسجلة في الربع الرابع 2010 نحو 237 مليون دينار أردني[23]، ليسجل بذلك ارتفاعاً نسبته 932% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً نسبته 270% مقارنة مع الربع الرابع 2009. يرجع هذا الارتفاع الكبير إلى تسجيل شركة "موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات" التي تندرج تحت الشركات المساهمة العامة[24]. وعلى مستوى العام 2010 ككل، انخفض رأس المال المسجل بنسبة 54% مقارنة مع العام 2009. وباستثناء الزيادة في رأس المال الناجمة عن تسجيل شركة موبايل الوطنية للاتصالات، يتبين أن إجمالي رأس مال الشركات المسجلة خلال العام 2010 قد انخفض بنسبة 76% مقارنة برأس مال الشركات المسجلة خلال العام السابق 2009.

وقد تراوح رأس مال أكثر من 95% من الشركات المسجلة خلال الربع الرابع 2010 بين 5,000 دينار ومليون دينار أردني. في حين لم يتجاوز نسبة الشركات المسجلة التي يزيد رأسمالها على 2 مليون دينار 2%.

وبالنسبة لتوزع رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال الربع الرابع من العام 2010 على القطاعات الاقتصادية، استحوذ قطاع الخدمات على الحصة الكبرى بنسبة 86% (مقارنة بـ 35% خلال الربع السابق). تلاه قطاع التجارة بنسبة 6.6% (36% خلال الربع السابق). ثم قطاع الإنشاءات 3%، وقطاع السياحة 2%، وأخيراً قطاع الزراعة 0.6%.

[22] هذه هي الشركات التي استوفت شروط التسجيل خلال الربع الرابع 2010. أما مجمل عدد الشركات التي تقدمت بطلبات تسجيل، دون أن يستوفي بعضها كافة شروط التسجيل فلقد بلغ 309 شركة -بناءً على مقابلة هاتفية مع السيدة ليانا الأطرش- دائرة تسجيل الشركات- وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

[23] تم تسجيل الشركات في الربع الرابع 2010 وفق ثلاث عملات رئيسية: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، واليورو .وبلغت رؤوس الأموال المسجلة بهذه العملات: 31.9 مليون دينار، 283.8 مليون دولار، و4 ملايين يورو.

[24] بلغ رأس مال هذه الشركة 258 مليون دولار، أو نحو 77% من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة خلال الربع الرابع 2010، و49% من مجمل رؤوس الأموال للشركات المسجلة للعام 2010.

اتخذت الشركات المسجلة خلال العام 2010، الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (بنسبة 17%)، شركات مساهمة خصوصية (29%)، مساهمة عامة (49%)، ومساهمة خصوصية أجنبية (5%). (انظر جدول 5-2).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني للشركة خلال للعام 2009 وأرباع العام 2010 (ألف دينار أردني)

السنة		الكيان القانوني							المجموع
		عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية اجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
العام 2009		8,563	321,942	0	416,605	0	0	100	824,274
الربع الأول 2010		20,809	22,225	0	595	0	0	0	43,629
الربع الثاني 2010		21,399	39,355	0	12,605	0	0	0	73,359
الربع الثالث 2010		9,941	10,044	0	2,958	0	0	0	22,943
الربع الرابع 2010		12,196	42,180	182,664	3,945	0	0	0	236,805
العام 2010	القيمة	64,345	113,804	182,664	20,103	0	0	0	376,736
	النسبة	%17	%29	%49	%5	%0	%0	%0	%100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات

جدول 5-3: توزيع الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال العام 2009 وأرباع العام 2010

المحافظة	العام 2009		الربع الأول 2010		الربع الثاني 2010		الربع الثالث 2010		الربع الرابع 2010		العام 2010	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	557	33.7	113	34	167	39	48	29.3	126	43.4	454	37.4
الخليل	288	17.4	54	16.2	58	13.6	22	13.4	39	13.4	173	14.2
نابلس	299	18.1	49	14.7	44	10.3	19	11.6	14	4.8	126	10.4
طولكرم	61	3.7	8	2.4	16	3.7	9	5.5	8	2.8	41	3.4
جنين	186	11.3	34	10.2	40	9.3	14	8.5	28	9.7	116	9.5
أريحا والأغوار	26	1.6	4	1.2	15	3.5	1	0.6	3	1	23	1.9
ضواحي القدس	56	3.4	15	4.5	25	5.8	12	7.3	19	6.6	71	5.8
بيت لحم	110	6.7	23	6.9	38	8.9	19	11.6	34	11.7	114	9.4
قلقيلية	41	2.5	16	4.8	11	2.6	10	6.1	11	3.8	48	4.0
سلفيت	27	1.6	9	2.7	14	3.3	9	5.5	7	2.4	39	3.2
طوباس	0	0	8	2.4	0	0	1	0.6	1	0.3	10	0.8
المجموع	1651	100	333	100	428	100	164	100	290	99.9	1215	100.0

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات

وفيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على محافظات الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2010، فقد أشارت البيانات إلى أن النسبة الكبرى من الشركات المسجلة كانت في محافظة رام الله والبيرة (43.4%). بينما بلغت نسبتها في كل من الخليل ونابلس 13% و12% على التوالي، و10% في جنين، و7% في ضواحي القدس، بينما لم يتجاوز عدد الشركات المسجلة في كل من طولكرم، وقلقيلية، وأريحا والأغوار، وسلفيت، وطوباس الـ 5% (انظر جدول 5-3).

أما عن توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة على المحافظات خلال الربع الرابع 2010، فقد تبين أن الغالبية العظمى لرؤوس الأموال (212 مليون دينار) قد تركزت في محافظة رام الله والبيرة بنسبة تقارب الـ 90%. بلغت قيمة رؤوس الأموال المسجلة في الخليل نحو 8.2 مليون دينار أو 4% من الإجمالي، وفي بيت لحم 2%.

5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هي مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. ويتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بالعوامل الجوية وحالة الطقس خلال الفترة الزمنية. ولذلك هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

جدول 5-4: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الضفة الغربية خلال الأرباع: الأول 2009- الربع الرابع 2010

		الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010	الربع الثالث 2010	الربع الرابع 2010
مجموع الرخص الصادرة		**1,219**	**1,309**	**1,296**	**1,482**	**1,528**	**1,741**	**1,449**	**1,518**
مبنى سكني		1,052	1,144	1,135	1,296	1,330	1,470	1,258	1,316
مبنى غير سكني		167	165	161	186	198	271	191	202
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)		**469.2**	**522.9**	**510.3**	**593.7**	**531.4**	**663.9**	**650.1**	**693.5**
الوحدات السكنية المرخصة									
وحدات جديدة	عدد	1,266	1,485	1,311	1,668	1,513	1,976	1,921	2,127
	مساحة (ألف م^2)	245.6	311.2	241.4	297.8	293.2	375.6	347.2	357.1
وحدات قائمة	عدد	261	322	495	423	461	420	414	643
	مساحة (ألف م^2)	74.3	85.6	88.5	74.5	95.4	74.4	72.7	90.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 2%. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الرابع من العام 2010 حوالي 694 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 17% عن الربع المناظر من العام 2009. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال الربع الرابع من العام 2010 إلى 2,770 وحدة سكنية مقارنة مع 2,335 وحدة سكنية في الربع الرابع من العام السابق. وعلى مستوى العام كله، ارتفع مجموع المساحات المرخصة في 2010 إلى نحو 2,540 ألف متر مربع، بزيادة مقدارها 442 ألف متر مربع (نحو 20%) عن العام 2009 (انظر جدول 5-4).

5-3 استيراد الأسمنت

تتشابه العوامل التي توثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الإسمنت المستوردة، لذا فإن ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الإسمنت. تشير البيانات إلى ارتفاع كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2010 بنسبة 15% مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه لتبلغ 357,680 طن. ويتضح من الجدول 5-5 أن الكمية الإجمالية للإسمنت المستورد ارتفعت بنسبة 11% في العام 2010 مقارنة بالعام 2009. وعلى الرغم من نمو حصة كمية الاسمنت المستوردة من الاردن خلال العام 2010 (ازدادت من لا شيء إلى 45 ألف طن)، إلا أن إسرائيل لا تزال تستحوذ على حصة الأسد في تصدير الإسمنت إلى الضفة الغربية (96%).

جدول 5-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية
لعامي 2009 و2010

الفترة	من إسرائيل	من الأردن	الكمية
2009	1,224,975	0	1,224,975
2010	1,312,010	44,906	1,356,916
الربع الأول 2010	301,385	5,195	306,580
الربع الثاني 2010	368,665	12,947	381,612
الربع الثالث 2010	297,839	13,205	311,044
الربع الرابع 2010	344,121	13,559	357,680

المصدر: الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية.

5-4 النشاط الفندقي

شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن خلال الربع الرابع من العام 2010، ولكن هذا اقتصر على الضفة الغربية فقط دون غزة. بلغ إجمالي عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية 102 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً. ويختلف عدد الفنادق العاملة حسب الشهر. كان هناك 94 فندقاً عاملاً في شهر كانون أول 2010، يتوفر فيها 4,719 غرفة، وتضم 10,169 سريراً. بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2010 ما مجموعه 170,671 نزيلاً، 9% منهم من الفلسطينيين، و36% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2010 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 24%، وبنسبة 20% بالمقارنة مع الربع الرابع 2009.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 2,020 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 41.3% من الغرف المتاحة، (انظر شكل 5-1). تركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 44.9% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية (بنسبة 36.4% و16.3% على التوالي). بلغت حصة فنادق قطاع غزة نحو 0.2% فقط من اجمالي نزلاء الفنادق.

شكل 5-1: نسبة إشغال الغرف الفندقية حسب الربع، 2007-2010

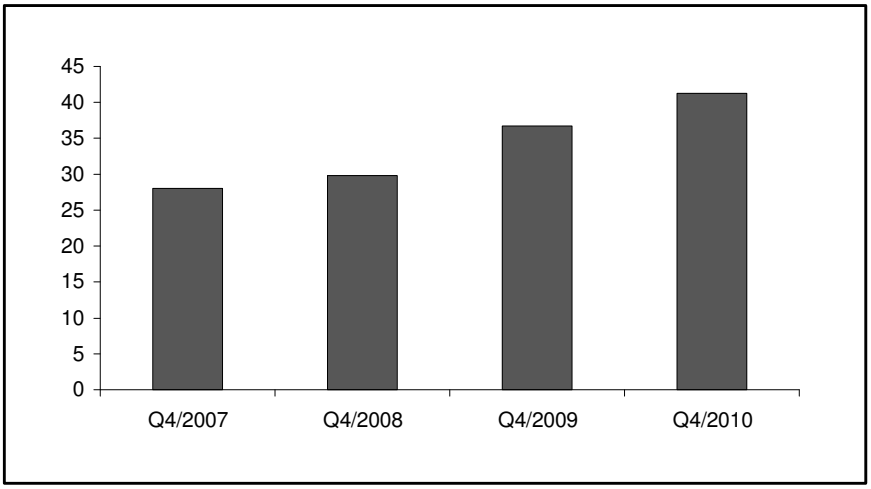

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الرابع 2007- الربع الرابع 2010.

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 370,966 ليلة خلال الربع الرابع 2010 (انظر جدول 5-6). وتوزعت هذه بين النزلاء الفلسطينيين (9.0%) والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي (39.7%). بينما بلغت النسبة للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 12.0%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربع من العام 2009 يتبين أن هناك ارتفاعاً بلغ 19%، وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2010، فقد شهد عدد ليالي المبيت ارتفاعاً بنسبة 22%. بلغ متوسط مدة الإقامة خلال الربع الرابع في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.2 ليلة لكل نزيل، ووصل أعلى معدل لمدة الإقامة 2.9 ليلة لكل نزيل في فنادق قطاع غزة ووسط الضفة.

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية خلال الربعين الثالث والرابع 2010، والربع الرابع 2009

المؤشر	الربع الثالث 2010	الربع الرابع 2010	الربع الرابع 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	94	94	97
متوسط عدد العاملين خلال الربع	1,783	1,778	1,648
عدد النزلاء	137,733	170,671	142,504
عدد ليالي المبيت	304,504	370,966	311,617
متوسط إشغال الغرف	1,700.1	2,019.7	1,791.1
متوسط إشغال الأسرة	3,309.8	4,032.20	3,387.1
نسبة إشغال الغرف %	35.2	41.3	36.7
نسبة إشغال الأسرة %	32.1	38.4	31.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية 2009، و2010.

صندوق 5: تعديلات جديدة على قانون تشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية: الأسباب والآثار المتوقعة

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية قراراً بقانون لتعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لسنة 1998، وهو التعديل الثاني الذي يجري على هذا القانون بعد تعديلات العام 2004. وتهدف التعديلات، بحسب وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، إلى "تحفيز المزيد من الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، وترجمة الشراكة مع القطاع الخاص بشكل أعمق وأفضل. بالإضافة لإعادة هيكلة هيئة تشجيع الاستثمار لتأخذ دورها في قيادة الجهود لتطوير الاقتصاد الفلسطيني والاستثمار في فلسطين بالوسائل المختلفة" (جريدة الأيام، 19 كانون الثاني 2011). ويقدّم هذا الصندوق أهم التعديلات التي لها تداعيات اقتصادية، والأسباب الكامنة وراء إقرارها، ومن ثم ينظر في الآثار المترتبة عليها.

أعاد التعديل الجديد تقسيم شرائح الاستثمارات الحاصلة على إعفاءات، حيث رفع عدد سنوات الإعفاء الكلي مقابل إلغاء سنوات الإعفاء الجزئي. وبحسب هيئة تشجيع الاستثمار، يهدف إلغاء الإعفاء الجزئي إلى تجاوز المشاكل المتعلقة بتطبيقها، وتحديداً تلك المتعلّقة بطريقة احتسابها من قبل دوائر ضريبة الدخل في ظل التعديلات التي تطرأ على قانون ضريبة الدخل. وتعامل التعديل الجديد مع التوسعات في المشاريع القائمة باعتبارها مشاريع حديثة يتم منحها إعفاءات كلية، شريطة أن تزيد قيمة التوسعات عن 100 ألف دولار. ويأتي هذا التعديل على خلفية العديد من المطالبات بتحفيز توسعة المشاريع القائمة، والتي تداركها مجلس الوزراء سابقاً بقراره في العام 2007 بمنح إعفاءات خاصة لهذه التوسعات.

رفَعَ التعديل الجديد الحد الأدنى لرأس مال الشركات المسجّلة حديثاً من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار، كشرط للاستفادة من الإعفاءات الضريبية. وقلص القانون الحد الأقصى لسنوات الإعفاء الكلي إلى 11 سنة بدلاً من 21 سنة. كما منح التعديل إعفاءات من ضريبة الدخل للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، استناداً إلى معيار قدرة المشاريع على التشغيل (المحلي بشكل خاص) عوضاً عن معيار رأس المال. ويبدو أن هذا التعديل جاء استجابة للتوصيات المنادية بالاستناد إلى عوامل أخرى إلى جانب عامل رأس المال كأساس لمنح الإعفاءات، وفي ظل تعاظم أهمية هذا القطاع في الاقتصاديات المختلفة.

ومن الجدير بالتنويه أن قيمة الإعفاءات الكلية من ضريبة الدخل التي يحصل عليها المستثمر بحسب التعديلات الجديدة تماثل تلك في القانون القديم، إذ أن حزمة الإعفاءات الممنوحة بموجب التعديل لا تقدّم، في المتوسط، إعفاءات أفضل من الحزم الممنوحة في القانون القديم. ولكن زيادة الإعفاءات ليست الهدف الأساسي لهذا التعديل.

تشير البيانات إلى أن عدد المشاريع التي استفادت من الإعفاءات الكلية على ضريبة الدخل في الضفة الغربية منذ العام 1998 وحتى 2010 قد بلغت 275 مشروعاً، بالإضافة إلى 90 مشروعاً استفادت من الإعفاءات الجزئية[25]. ويلاحظ أن حوالي نصف المشاريع التي استفادت من الإعفاءات (الكلية والجزئية) كانت في محافظة رام الله والبيرة، ومحافظة الخليل، فيما حصلت كافة المحافظات الأخرى في الضفة الغربية على النصف الثاني من الإعفاءات، وكان أقلها في محافظة قلقيلية ومحافظة أريحا والأغوار. ومن الملفت للنظر أن النسبة الأكبر من المشاريع المستفيدة من الإعفاءات هي مشاريع صناعية (بنسبة 73% من المشاريع الجديدة، و89% من المشاريع القائمة).

تعددت الآراء حول التأثيرات المحتملة للتعديلات الجديدة، وقدرتها على تحقيق الهدف الأهم المتمثّل بتشجيع الاستثمار. ويمكن تلخيص الآثار المتوقّعة للتعديلات الجديدة بالتالي:

- ✧ يُتوقّع أن يؤثر رفع الحد الأدنى لرأس مال الشركات المستفيدة من الإعفاءات سلبياً على أعداد هذه الشركات، وإيجابياً على حجم إيرادات ضريبة الدخل. فمن جهة، سيؤدي ذلك إلى حرمان العديد من المشاريع الجديدة التي يتراوح رأسمالها بين 100 ألف و250 ألف دولار، من الإعفاءات الممنوحة بموجب التعديل الجديد والتي بلغت في المتوسط 43% من إجمالي المشاريع المسجّلة لدى وزارة الاقتصاد خلال الفترة كانون الثاني2007- شباط 2011. ومن جهة أخرى، سينعكس هذا التعديل إيجابياً على حجم إيرادات ضريبة الدخل المجباة من الشركات، والتي بلغت 122 مليون دولار سنوياً في المتوسط خلال الأعوام 2007-2009.
- ✧ يُتوقّع أن يؤدي التعديل المتعلّق بمنح الإعفاءات الكلية للتوسعات على تشجيع المشاريع القائمة على توسعة أعمالها، لكن ذلك قد يصطدم بارتفاع الحد الأدنى لقيمة التوسّعات المستفيدة من الإعفاء والبالغة 100 ألف دولار. يُذكر أن نصف عدد الشركات المسجّلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني يقلّ رأسمالها عن 100 ألف دولار.
- ✧ سيؤثر منح حوافز خاصة بالشركات العاملة في تكنولوجيا المعلومات إلى تحفيز الاستثمار في هذا القطاع، وزيادة أعداد العاملين المحليين فيه، وهذا أمر ايجابي في ظل ازدياد أعداد خريجي هذه التخصصات والذين بلغ عددهم حوالي 1,000 خريج من حملة شهادة البكالوريوس في العام 2008.

هنالك بطبيعة الحال وجهات نظر مختلفة حول جدوى التعديلات الجديدة، ومدى تغطيتها لجوانب النقص في القانون القديم. وتتلخص المآخذ على القانون بإغفاله للمشاريع الصغيرة وعدم إدراج حوافز خاصة بهذه المشاريع. وعلى العكس من ذلك، رفع التعديل الحد الأدنى لرأس المال للاستفادة من الإعفاءات. ويؤخذ على القانون أيضا اقتصاره -باستثناء حالة شركات تكنولوجيا المعلومات- على استخدام معيار رأس المال كمحدد للحصول على الإعفاءات، بالرغم من وجود معايير أخرى قد تكون فعالة في تحفيز الاستثمارات مثل نوع القطاع الذي يعمل به المشروع، ومساهمته في التشغيل، وقدرته على خلق فرص عمل، والمنطقة الجغرافية، وغيرها من العوامل.

في المحصّلة، وبغض النظر عن مستوى الإعفاءات المقدمة ضمن قوانين تشجيع الاستثمار، فإن القدرة على جذب وتحفيز الاستثمارات تبقى مرهونة بعاملين آخرين أكثر أهمية. يتمثل الأولى بالاستقرار الأمني والسياسي، في حين يتعلّق الثاني بمستوى الشفافية والنزاهة في مؤسسات الدولة. وفي الأراضي الفلسطينية، لا يملك صانع القرار الفلسطيني القدرة التامة على توفير الاستقرار السياسي والأمني في ظل استمرار الاحتلال، وحالة الانقسام السياسي الداخلي التي تعاني منه الأراضي الفلسطينية. وربما يلجأ صانع القرار السياسي الفلسطيني لهذا السبب إلى منح حوافز ضريبية وغير ضريبية كريمة للمستثمرين. ولا يفوتنا أن نشير في هذا السياق إلى أن معدل ضريبة الدخل على الشركات في الأراضي الفلسطينية منخفضة أصلا مقارنة بالدول المجاورة، إذ تبلغ 15% فقط مقارنة مع معدل يتراوح بين 24%-30% في الأردن، و20% في مصر، و25% في إسرائيل.

[25] تعذّر الحصول على بيانات قطاع غزة.

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.59% خلال الربع الرابع من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وهذا الارتفاع في الرقم القياسي هو استمرار للنزعة منذ بداية العام 2010. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع هي أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ ازدادت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.64%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.16% مقارنة بالربع المناظر من العام 2009. ويعزى ذلك بالمقام الأول على ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. إذ ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وفقاً لمنظمة الغذاء والزراعة، بنسبة 24% خلال كانون أول 2010 مقارنة مع كانون الثاني من نفس العام.

ارتفعت أسعار الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 1.72% خلال الربع الرابع 2010 مقارنة بالربع الذي سبقه. كما سجلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته ارتفاعاً بنسبة 1.23%. وارتفعت أسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 0.87%. كما ارتفعت أسعار مجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" بنسبة 1.42%. فيما سجلت أسعار مجموعة الاتصالات انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.02% خلال نفس الفترة. (انظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2010 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الرابع 2010 عن الربع الثالث 2010	نسب الربع الرابع 2010 عن الربع الرابع 2009
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	2.64	4.16
المشروبات الكحولية والتبغ	0.44	12.64
الأقمشة والملابس والأحذية	1.72	3.51
المسكن ومستلزماته	1.23	2.32
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.67	0.82
الخدمات الطبية	0.87	0.62
النقل والمواصلات	0.41	1.57
الاتصالات	(0.02)	(0.05)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.27	1.37
خدمات التعليم	0.29	1.11
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.94	2.38
سلع وخدمات متنوعة	1.42	5.24
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.59	3.48

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الرابع من العام 2010. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2010 مقارنة بالربع السابق. سجلت أسعار الخضراوات أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 14.9%. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار البندورة خلال الربع الرابع 2010. وصلت اسعار البندورة إلى 8 شيكل/كغم خلال شهر تشرين الاول على سبيل المثال.

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية
خلال الربع الرابع 2010 مقارنة بالربع السابق

السلع الاستهلاكية الأساسية	تغير أسعار الربع الرابع عن الربع الثالث (%)
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	1.93
أسعار الوقود المنزلي	1.85
الخضراوات	14.88
اللحوم الطازجة	3.48
السكر	10.68
الأرز	1.50
الدواجن الطازجة	(0.99)
الطحين	(1.67)
منتجات الألبان والبيض	(0.24)
الفواكه الطازجة	(4.90)

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كما سجلت أسعار السكر ارتفاعاً بنسبة 10.68%. ويعزى ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار السكر في الأسواق العالمية، إذ سجل مؤشر أسعار السكر في الأسواق العالمية (وفقاً لمنظمة الغذاء والزراعة) 374 نقطة خلال الربع الرابع 2010 مقارنة مع 276 نقطة خلال الربع الذي سبقه. وقد طرأ انخفاض طفيف على كل من أسعار الدواجن، والطحين، والالبان. ولقد انخفضت اسعار الفواكه الطازجة بمقدار 5% تقريباً (انظر الجدول 6-2).

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 2.06% خلال الربع الرابع من العام 2010 مقارنة بالربع الثالث. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 4.05% (والتي تشكل 35% في سلة أسعار المنتج)، وارتفاع أسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 1.01% (وهي تشكّل 63.5% في سلة أسعار المنتج). وتجدر الإشارة أن أسعار المنتج ارتفعت خلال الربع الرابع 2010 بنسبة 4.06% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. وتوزعت الأسباب وراء هذه الزيادة بين ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً والسلع المصدرة بنسبة 2.19% و1.21% على التوالي.

أما أسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.8% خلال الربع الرابع من العام 2010 مقارنة بالربع الثالث. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.56% (وهي تشكل 29% في سلة أسعار الجملة، وأسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 1.95% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة). فيما شهدت أسعار سلع التعدين والمحاجر انخفاضاً مقداره 1.18%خلال الربع الرابع بالمقارنة مع الربع الثالث. كما سجل الرقم القياسي لاسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 4.52% بين الربع الرابع من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق. وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار الجملة خلال الربع الرابع 2010 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 2.51% و1.14%على التوالي.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء في الأراضي الفلسطينية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.50% مقارنة مع الربع الثالث. ولا تتوفر معلومات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
تموز 2010	109.31	0.07	
أب 2010	109.62	0.29	
أيلول 2010	109.53	(0.09)	
متوسط الربع الثالث 2010	109.48		(0.42)
تشرين أول 2010	109.73	0.18	
تشرين ثاني 2010	109.78	0.05	
كانون أول 2010	110.58	0.73	
متوسط الربع الرابع 2010	110.03		0.50

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق فهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الأراضي الفلسطينية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.33% مقارنة بالربع الثالث. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-4).

جدول 6-4: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
تموز 2010	107.50	(0.08)	
أب 2010	107.71	0.19	
أيلول 2010	107.57	(0.13)	
متوسط الربع الثالث 2010	107.60		(0.22)
تشرين أول 2010	107.66	0.08	
تشرين ثاني 2010	107.84	0.17	
كانون أول 2010	108.36	0.48	
متوسط الربع الرابع 2010	107.95		0.33

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 أسعار العملات والقوة الشرائية

لا تزال حركة أسعار صرف العملات الرئيسة المتداولة في السوق الفلسطيني تتسم بعدم الاستقرار. إذ فقد الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من 2010 ما يعادل 3.3% من قيمته مقابل الشيكل، وذلك على عكس الربع الرابع من عام 2009 الذي استعاد فيه الدولار نحو 0.5% من قيمته مقابل الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف

الثابت مع الدولار الأمريكي، فقد انعكس الانخفاض في الدولار على وضع الدينار الذي فقد هو الآخر ما يعادل 3.3% من قيمته أمام الشيكل خلال الربع الرابع. وهذه أيضاً نسبة انخفاض قيمة الدينار تجاه الشيكل في الربع الثالث. ومنذ بداية عام 2010، يكون الدولار الأمريكي قد فقد ما يعادل 4.7% من قيمته أمام الشيكل، لتضاف إلى 0.7% النسبة التي فقدها خلال العام 2009. وكذلك فقد الدينار الأردني من قيمته ما يعادل 4.9% أمام الشيكل خلال عام 2010، مقارنة مع 1.4% النسبة التي فقدها خلال العام 2009. الأمر الذي تسبب في تراجع نسبي واضح في القدرة الشرائية لكل من عملة الدولار الأمريكي والدينار الأردني في السوق الفلسطيني خلال هذه الفترات.

جدول 6-5: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل والتبدل في القوة الشرائية

الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (%)	الدولار الأمريكي			الدينار الأردني		
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
كانون الثاني 2010	0.06	3.7173	(1.85)	(1.91)	5.2430	(2.06)	(2.12)
شباط	(0.27)	3.7480	0.83	1.10	5.2864	0.83	1.10
آذار	(0.03)	3.7431	(0.13)	(0.10)	5.2794	(0.13)	(0.10)
نيسان	0.05	3.7086	(0.92)	(0.97)	5.2308	(0.92)	(0.97)
أيار	0.08	3.7880	2.14	2.06	5.3427	2.14	2.06
حزيران	0.24	3.8512	1.67	1.43	5.4422	1.86	1.63
تموز	0.47	3.8626	0.30	(0.17)	5.4380	(0.08)	(0.55)
آب	0.30	3.7915	(1.84)	(2.15)	5.3477	(1.66)	(1.96)
أيلول	1.39	3.7314	(1.59)	(2.97)	5.2629	(1.59)	(2.97)
تشرين الأول	0.52	3.6107	(3.23)	(3.76)	5.0929	(3.23)	(3.76)
تشرين الثاني	0.11	3.6379	0.75	0.65	5.1311	0.76	0.65
كانون الأول	(0.11)	3.6073	(0.84)	(0.73)	5.0879	(0.84)	(0.73)

المصدر: تم حساب الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

ترتبط القوة الشرائية لوحدة العملة عكسياً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وطردياً بسعر صرفها. أي أن القوة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد (في ظل افتراض ثبات الدخل) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المقاس بالشيكل)، وسعر صرف العملة مقابل الشيكل[26].

شهد الربع الرابع من 2010 تراجعاً نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 3.8%، مقارنة مع تراجع أكبر في الربع الثالث من نفس العام وبحوالي 5.3%. كما تراجعت أيضاً القوة الشرائية للدينار الأردني خلال الربع الرابع من عام 2010 بحوالي 3.8%، مقارنة مع تراجع بنحو 5.5% في الربع الثالث من نفس العام. وعلى مستوى العام 2010 ككل، تراجعت القوة الشرائية للدولار الأمريكي في السوق الفلسطيني بنحو 7.5%، مقارنة مع تراجع بنحو 5% في العام 2009. كما تراجعت القوة الشرائية للدينار الأردني خلال نفس الفترة بنحو 7.7%، مقارنة مع تراجع بنحو 5.7% في العام 2009.

[26] تعرّف القدرة الشرائية بأنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه من نقود". وتعتمد هذه القدرة الشرائية على دخل المستهلك والتغير فيه، وعلى التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفي حالة فلسطين، يستخدم المواطن الفلسطيني عملات الشيكل، والدولار، والدينار لغايات التداول، في حين يقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالشيكل، وبالتالي فإن سعر صرف عملتي الدولار والدينار مقابل الشيكل يؤثر على القوة الشرائية: (القدرة الشرائية للعملة= التغير في سعر صرف العملة – التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

7- التجارة الخارجية

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في شهر آذار، 2011 إحصاءات التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية للعام 2009. ويعرض الجدول (7-1) المعالم الرئيسية للتجارة الخارجية في العام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه. يستفاد من الجدول أن الواردات السلعية إلى الأراضي الفلسطينية ازدادت على معدل يقارب 4% بين 2008 و2009، ووصلت إلى 3.6 مليار دولار. بالمقابل انخفضت الصادرات السلعية بمعدل 7% بين العامين، وبلغت قيمتها أكثر من نصف مليار دولار بقليل (518 مليون دولار). هذا يعني أن عجز الميزان التجاري السلعي بلغ 3.1 مليار دولار بزيادة 6% عن العجز المناظر في العام 2008.

جدول 7-1: صادرات وواردات السلع والخدمات (مليون دولار)

	الواردات[1]				الصادرات[1]			
	السلعية		الخدمات[2]		السلعية		الخدمات[2]	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009
الربع 1	644.3	815.1	17.3	31.3	137.1	120.3	26.5	27.0
الربع 2	933.2	933.8	27.3	32.6	157.7	143.0	33.8	33.7
الربع 3	1,022.1	916.8	28.6	34.2	146.8	131.2	34.2	31.1
الربع 4	866.6	935.1	21.8	33.1	116.9	123.9	32.0	31.1
المجموع	**3,466.2**	**3,600.8**	**95.1**	**131.1**	**558.4**	**518.4**	**126.6**	**122.9**

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة بالسلع والخدمات 2009. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011.
(1) باستثناء القدس. (2) واردات وصادرات الخدمات فقط من واالى إسرائيل، والأرقام مأخوذة من فواتير المقاصة.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل، فلقد ازدادت الواردات منها على معدل مرتفع للغاية، 38%، بين 2008 و2009 ووصلت قيمتها إلى 131 مليون دولار. في حين انخفضت صادرات الخدمات إلى إسرائيل بمقدار طفيف 3% لتصل إلى 123 مليون دولار. وعلى ذلك بلغ عجز ميزان الخدمات مع إسرائيل نحو 8 ملايين دولار في العام 2009 بعدما كان فائضاً بمقدار 31 مليون دولار في العام الذي سبقه.

جدول 7-2: مصادر الواردات واتجاه الصادرات السلعية (مليون دولار)

	الواردات[1]		الصادرات[1]		الميزان التجاري السلعي[1]	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009
الدول العربية الآسيوية	52.3	56.5	44.1	38.5	-8.3	-18.0
الأردن	47.1	48.1	34.1	28.8	-13.0	-19.3
الإمارات	2.8	4.5	3.7	3.1	0.9	-1.4
السعودية	2.2	2.9	3.5	4.2	1.3	1.2
الدول العربية الإفريقية	22.7	35.5	1.7	11.8	-20.4	-23.7
بقية دول آسيا	3,058.5	3,044.1	500.2	454.1	-2,558.3	-2,589.9
إسرائيل	2,794.8	2,651.1	499.4	453.5	-2,295.4	-2,197.6
تركيا	65.8	113.8	0.5	0	-65.3	-113.7
الصين	121.0	157.8	0	0	-121.0	-157.8
أمريكا الشمالية	34.8	43.0	3.8	8.8	-31.0	-34.2
الاتحاد الأوروبي	223.7	348.5	8.1	4.7	-215.6	-343.7
دول أخرى	74.2	73.2	0.5	0.4	-73.7	-72.8
المجموع	**3,466.2**	**3,600.8**	**558.4**	**518.3**	**-2,907.7**	**-3,082.4**

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة بالسلع والخدمات 2009. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011.
(1) باستثناء القدس.

يوضح الجدول (7–2) مصادر الواردات السلعية الفلسطينية واتجاهات الصادرات خلال العامين 2008 و2009. انخفضت حصة إسرائيل في الواردات الفلسطينية السلعية من 80.6% في العام 2008 إلى 73.6% في العام 2009. وبالمقابل ارتفعت حصة الدول العربية من 75 مليون دولار (2% من الواردات) إلى 92 مليون (أو 2.5% من الواردات). كذلك ارتفعت حصة دول الاتحاد الأوروبي من 6.4% إلى 9.6%. من ناحية أخرى، ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية بشكل طفيف (5 مليون) بين العامين، ولم تستحوذ سوى على 10% من إجمالي الصادرات. وذهب أكثر من نصف الصادرات إلى الدول العربية إلى الأردن. أما حصة إسرائيل من الصادرات فلقد بلغت 87.5% في العام 2009، وهي أدنى بنقطتين مئويتين عن النسبة في العام الذي سبقه.

يمكن تفسير، ولكن ليس بالضرورة تبرير، الزيادة في الواردات في العام 2009 بالنمو الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. ذلك لأن الواردات غالبا ما يتم أخذها على أنها نسبة ثابتة من الناتج المحلي. على أن التراجع في الصادرات، الضئيلة أصلا، وزيادة العجز في الميزان التجاري، إلى نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، أمر يبعث على القلق الشديد ويتطلب معالجة سريعة وجدية. وعلى الرغم من أن الهدف الذي وضعته خطة التنمية التي صدرت مؤخرا برفع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13.5% إلى 21.4% بين العامين 2011 و2013، يبدو طموحا للغاية، إلا أنه يعكس الوعي بأهمية هدف تحفيز التصدير وتقليص عجز الميزان التجاري.

جاء نشر أرقام التجارة الخارجية للعام 2009 بعد انقضاء نحو 15 شهراً على انتهاء ذلك العام. وهذا يمثل تأخيراً كبيراً ويقلل من فرص صانعي السياسة للتعامل في الوقت المناسب مع الانحرافات والمشاكل التي تواجهها التجارة الخارجية. ولكن، يجب عدم الاستهانة بالصعوبات التي تواجه جهاز الإحصاء للوصول إلى أرقام التجارة الخارجية. كما يجدر التنبيه إلى أن أرقام التجارة الخارجية الواردة هنا هي تقريبية وقد تكون الفجوة بينها وبين الأرقام الفعلية كبيرة. وهذا ليس فحسب بسبب استثناء استيراد وتصديرسكان القدس الغربية، ولكن أيضاً بسبب استثناء كافة أشكال التهريب وانتقال البضائع المباشر بين الضفة وإسرائيل أو التجارة عبر الأنفاق بين مصر وقطاع غزة. كذلك فإن الأرقام المذكورة لا تأخذ بالاعتبار سوى تجارة الخدمات مع إسرائيل وتعتمد في ذلك، كما في توثيق التجارة السلعية مع إسرائيل، على فواتير المقاصة. ومن المعلوم أن نسبة لا يستهان بها من الواردات من إسرائيل لا يتم توثيقها بفواتير المقاصة.

صندوق 6: مراجعة كتاب – الأزمة المالية العالمية – نظرة جديدة

لا شك أن عدد الكتب التي صدرت في السنوات الأخيرة والتي تتناول أسباب ونتائج الأزمة المالية التي شهدها العالم يكاد أن لا يحصى. ولكن عدداً قليلاً فقط من هذه الكتب يلفت الأنظار إليه ويأتي بتحليلات مستجدة وبتوصيات قابلة للتطبيق تحول دون أزمات مشابهة. ومن بين هذه الباقة القليلة من الكتب يبرز كتاب راغورام راجان: "الانفلاق الأرضي"[27]. والمؤلف هو بروفوسور في جامعة شيكاجو وشغل سابقاً منصب كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي. ولقد حصل كتابه على عدد كبير من الجوائز الدولية المميزة منها جائز جريدة الفاينانشل تايمز لأفضل كتاب اقتصادي 2010 وجائزة الامتياز لناشري الكتب الاقتصادية المتخصصة في الولايات المتحدة. كما اختارت لجنة من ألمع الاقتصاديين كتابه على أنه الكتاب الذي يحتوي على أفضل وأهم الآراء والتحليلات حول الأزمة الاقتصادية الراهنة (انظر مجلة الايكونومست 12 شباط 2011).

عنوان الكتاب هو استعارة من الظواهر الجيولوجية: إن الأزمة المالية العالمية مثل ظاهرة الانفلاق الأرضي، من حيث أن هناك عوامل متعددة وراء حدوثها ولا يمكن لأحد هذه العوامل أن يؤثر دون الأخرى، ومن حيث أن هذه العوامل ما تزال قائمة ويمكن أن تفعل فعلها ثانية.

27 Reghuram Rajan: "Fault Lines - How hidden Factures Still Threaten World Economy". Princeton University Press, 2010.

يحاجج المؤلف أن الحكومات وسياساتها الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى الأزمات، إلى الانفلاق الأرضي. ذلك لأن كل الأزمات المالية في العالم لها جذور سياسية. ولهذا فهو يركز على مجموعتين من الأسباب ساهمتا في خلق الأزمة الحالية: السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة واختلال التوازن التجاري في السوق العالمية، هذا الاختلال الذي عززت السياسة الاقتصادية الأمريكية من شدة تبعاته.

تتضمن المجموعة الأولى من الأسباب "زيادة اللامساواة في الدخل في الولايات المتحدة". ولقد تولدت هذه من اللامساواة في التعليم وفرص التعلم على المدى الطويل، إذ أثبتت الدراسات المختلفة أن جزءاً كبيراً من التفاوت في الدخل يرجع إلى التباين في مستويات التعليم. حجة الكتاب هنا تقول أن زيادة اللامساواة في المجتمع الأمريكي، أو بشكل أدق رد فعل السياسيين على هذه الظاهرة، كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء الأزمة المالية. ليس من الجديد في شيء، بطبيعة الحال، ملاحظة أن التطور التقني أدى إلى زيادة نسبية في الطلب على العمل الماهر المتعلم مقارنة بالعمل غير الماهر، وأن هذا أدى إلى اتساع فارق الأجور والرواتب بينهما، والى زيادة اللامساواة بالتالي. هذا أمر معروف وهناك إجماع حوله ولقد حدث في مختلف انحاء العالم. الجديد في الموضوع هو أن مؤلف الكتاب يقترح أن اتساع تلك الهوة كانت وراء التوسع الكبير في الإقراض والديون، وهو ما أدى إلى الأزمة المالية.

وفي واقع الحال فإن اللامساواة ازدادت بشكل كبير خلال السنوات الماضية. إذ على الرغم من أن أغنى 1% من سكان أمريكا لم يحرزوا أكثر من عُشر الدخل القومي على امتداد 1952–1986، فإن حصتهم بدأت منذ ذلك التاريخ بازدياد حتى وصلت في 2007 إلى نسبة مذهلة، الى 17.3%. وهذه النسبة لم تكن على هذا القدر من الارتفاع إلا في العام 1929، أي قبل اندلاع الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث وصلت عندذاك إلى 18.4%. هل هذا التشابه في الحال قبل اندلاع الأزمتين مجرد مصادفة؟ [28]

ما يقترحه المؤلف هنا هو التالي: لم تستطع الحكومات المختلفة أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تراجع دخل الفقراء وغير المتعلمين. كان من الواجب عليها إنفاق مبالغ أكبر على التعليم وإعادة التأهيل، ولكن هذا الحل يستغرق وقتاً طويلاً. لذلك اختارت الحكومات حلاً سهلاً وهو توفير قروض سهلة لرفع مستوى حياة الشرائح السكانية في أسفل الهرم الاجتماعي. وتركز هذا بشكل خاص في أمريكا ذات نظام الضمان الاجتماعي البائس. على ذلك فإن التوسع في الإقراض، خصوصاً للطبقات الفقيرة ولتمويل الإسكان بشكل خاص، خلال العقد الماضي لم يكن مصادفة. إذ ارتفعت حصة قروض الإسكان غير المضمونة كلياً (Subprime) من أقل من 4% إلى 15% قبل اندلاع الأزمة. وهذا أدى إلى انتفاخ فقاعة أسعار المنازل وإلى بقية القصة المعروفة. ما يقوله المؤلف إذن أن رد الفعل السياسي على ازدياد اللامساواة، وهو أمر مقلق على كافة الأصعدة، أدى إلى آثار جانبية مدمرة. إن سعي السياسيين لتطبيق حلول سهلة وسريعة لردم الهوة، عوضاً عن العمل على تحسين تنافسية قوة العمل وزيادة فرص التأهيل والتعليم على المدى الطويل قاد إلى نتائج عكسية.

المجموعة الثانية من الأسباب تتعلق بالاختلال في التجارة الدولية. إذ أطلقت بعض الدول، مثل أمريكا واليونان وإسبانيا والمملكة المتحدة، العنان لنزعات الإنفاق والاقتراض من السوق الدولية. بالمقابل طورت دولاً أخرى، مثل الصين وألمانيا واليابان، نزعات معاكسة توفر الادخارات اللازمة لتمويل الإقراض للمبذرين. هذا الاختلال ما كان له أن يستمر، وأدى بدوره إلى زيادة الاحتقان قبل اندلاع الصدع الأرضي.

هل يعني هذا أن المؤلف لا يعزي أهمية تذكر على الأسباب التقليدية الأخرى التي أكدت الدراسات والتحليلات المختلفة عليها كمسببات رئيسية للأزمة مثل جشع المصارف وفشل أنظمة الرقابة وخطل النماذج النظرية لتقييم المخاطرة ؟ كلا بالتأكيد. إذ يؤكد المؤلف على كافة هذه العوامل، وعلى مسؤولية القطاع الخاص أيضاً عن اندلاع الأزمة. وهو يتناول بشكل خاص اتساع المسافة بين المصارف والعملاء، وبؤس قياس النجاح بالربح على المدى القصير، وعلى الغش في تقدير المخاطر وتوزيع المخاطرة. ويستنتج المؤلف أن "المشاكل عبرت عن نفسها عبر تقاطع سياسات الحكومة وسلوك القطاع الخاص معاً وفي آن واحد. ولهذا السبب فإن الإصلاح يجب أن يتم على الجبهتين معاً".

السؤال إذن هو كيف يمكن تجنب الانهيار ثانية في المستقبل؟ يقترح المؤلف ضرورة العمل على ثلاث جبهات: بناء شبكات ضمان أفضل في أمريكا، وهنا يذكر بشكل خاص أهمية فتح فرص التعليم للجميع وتوسيع نطاق التأمين ضد البطالة وزيادة قيمة التعويضات. ثانياً، تقليص اللاتوازن في العالم وفي السوق الدولية. وأخيراً، تحسين وتطوير أنظمة الرقابة على القطاع المالي والمصرفي لضمان أن يتكفل هذا القطاع بمسؤولياته وتحمل تكاليف انفجار الفقاعات التي يساهم في خلقها، وضاً عن أن يتم تحويل الفواتير إلى الحكومات والبنوك المركزية، اللذان يحولانها بدورهم إلى دافعي الضرائب كما يحدث الآن.

[28] T. Piketty & E. Saez: "Income Inequality in the United States". Oxford University Press, 2007.

8- البيئة القانونية والتشريعية

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قراراً واحداً له قوة القانون خلال الربع الرابع من 2010، وهو قانون رقم (9) لسنة 2010 الذي ينظم عمل المصارف. ويهدف القانون الجديد إلى معالجة جوانب القصور وعدم التناسق والفجوات في قانون المصارف القديم رقم (2) لسنة 2002. ومن المعلوم أن القوانين باتت تصدر بمراسيم رئاسية من أن توقف المجلس التشريعي عن العمل. ويفترض أن يتم إعادة النظر بهذه القوانين وإقرارها ثانية من المجلس التشريعي حالما يعود إلى عمله الطبيعي.

كما أصدر الرئيس بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مرسوماً رئاسياً خلال نفس الفترة يقضي بإنشاء الهيئة الخيرية الفلسطينية للتكافل الأسري. وتتبع هذه الهيئة للرئيس مباشرة، وتهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان عن طريق الدعم المادي وبرامج التوأمة مع الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى مستوى العام 2010 بكامله، يكون الرئيس قد أصدر 9 قرارات بقوانين بالإضافة إلى ما يقارب 60 قراراً ومرسوماً رئاسياً ما بين ترقيات وتخصيص أراضي وعفو عن محكومين وتشكيل محاكم عسكرية وما إلى ذلك. وفي ما يلي جدول يوضح القرارات بقوانين التي أصدرها الرئيس خلال العام 2010:

قرار بقانون	تاريخ الصدور
قرار بقانون رقم (1) لسنة 2010 بشأن المصادقة على تعيين رئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع	2010/03/09
قرار بقانون رقم (2) لسنة 2010 بشأن المصادقة على قرار تحديد الراتب والحقوق المالية لرئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية	2010/03/17
قرار بقانون رقم (3) لسنة 2010 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2010	2010/03/31
قرار بقانون رقم (4) لسنة 2010 بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات	2010/04/26
قرار بقانون رقم (5) لسنة 2010 بشأن المصادقة على تعيين رئيس ديوان الموظفين العام	2010/04/26
قرار بقانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن سلطة الأراضي	2010/05/19
قرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005	2010/06/20
قرار بقانون رقم (8) لسنة 2010 بشان تعديل قانون المحامين النظاميين	2010/06/26
قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 الذي ينظم عمل المصارف	2010/11/08

صندوق 7: الفلسطينيون في سوق العمل الاسرائيلي: أجر أدنى للتعليم الأعلى!

قامت وزارة الصناعة والتجارة والعمل في اسرائيل بالتعاون مع مركز الاحصاء الاسرائيلي بإجراء دراسة حول تباين نسبة المشاركة في قوة العمل والرواتب والأجور بين العرب (الفلسطينيين) واليهود في اسرائيل[29]. وعلى الرغم من أن الدراسة أجريت في العام 2008 إلا أن نتائجها لم تنشر سوى في مطلع العام الحالي. ويستفاد من الدراسة المعلومات التالية:

- نسبة المشاركة: على الرغم من أن نسبة المشاركة في قوة العمل بين العرب واليهود الذكور متقاربة للغاية (67 و68% على التوالي)، إلا أنها لا تزيد على 22% في أوساط الإناث الفلسطينيات مقارنة بأكثر من 66% في أوساط الإناث اليهوديات.
- البطالة: بلغ معدل البطالة 11.3% في أوساط الإناث الفلسطينيات (مقارنة مع 6.2% بين اليهوديات). وبلغ المعدل 7.4% بين الذكور (مقارنة مع 5.4% بين الذكور اليهود).

[29] Haaretz, Jan 19th, 2011

- الأجر: بلغ الأجر المتوسط الإجمالي (قبل الضرائب والاستقطاعات) في العام 2007 للعامل/الموظف الفلسطيني في اسرائيل 5,410 شيكل. ويمثل هذا 68% فقط مما يحرزه العامل/الموظف اليهودي بالمتوسط شهرياً (7,885 شيكل). هذا على الرغم من أن العامل الفلسطيني الذكر يعمل نحو 4 ساعات أسبوعياً أكثر من العامل اليهودي.
- دخل الأسرة: بلغ متوسط دخل الأسرة العربية في اسرائيل 8,818 شيكل شهرياً مقارنة مع 14,242 شيكل للأسرة اليهودية. أي أن دخل الأسرة العربية يعادل نحو 60% فقط من دخل الأسرة اليهودية.
- الدخل والتعليم: لعل أكثر ما يلفت النظر في نتائج البحث، تبعاً لصحيفة هآرتز، أن الهوة في الراتب بين اليهودي والفلسطيني تزداد كلما ازداد مستوى التعليم. ويوضح الجدول التالي التباين في مستوى التعليم بين العرب واليهود في اسرائيل. إذ في حين 92% من السكان اليهود حصلوا على تعليم أكثر من 9 سنوات، فإن النسبة المناظرة بين الفلسطينيين في اسرائيل لا تزيد على 75%. وفي حين بلغت نسبة الحاصلين على أكثر من 16 سنة تعليم بين اليهود نحو ربع السكان اليهود تقريباً، فإن هذه النسبة لا تزيد على 10% بين الفلسطينيين.

جدول 1: توزع السكان (أكبر من 15سنة) حسب سنوات التعليم في اسرائيل (2008)

عدد سنوات التعليم	0	4-1	8-5	10-9	12-11	15-13	أكثر من 16
توزيع السكان اليهود (%)	1.8	0.8	5.7	8.6	35.6	24.8	22.7
توزيع السكان العرب (%)	5.5	3.1	17.1	17.2	36.9	10.5	9.8
توزيع سكان اسرائيل (%)	2.4	1.2	7.6	10.2	35.7	22.6	20.4

المصدر: http://www.tamas.gov.il/NR/rdonlyres/71041375-FF29-4207-9DF8-14BA57295407/0/aravim09.pdf

9- الاجراءات الإسرائيلية

9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون

استشهد خلال الربع الربع الأخير من العام 2010 ستة وعشرون شهيداً؛ ستة منهم في الضفة الغربية، و20 في قطاع غزة. كما بلغ عدد الجرحى 215 جريحاً؛ منهم 116 في الضفة الغربية، و99 في قطاع غزة. أما المعتقلون فبلغ عددهم 679 معتقلاً؛ 670 في الضفة الغربية، وتسعة في قطاع غزة. وعلى مستوى العام 2010 ككل، بلغ عدد الشهداء 94 شهيداً، وكان شهر حزيران الأكثر دموية حيث بلغ عددهم 17 شهيداً. فيما بلغ مجمل عدد الجرحى خلال نفس الفترة 792 جرحاً، وعدد المعتقلين 2,956 معتقلاً، 96.7% منهم في الضفة الغربية.

يظهر الجدول 9-1 توزع عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين خلال الربع الرابع 2010 بين الضفة والقطاع. بلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية 6 شهداء؛ 5 استشهدوا في شهر تشرين الأول، وشهيد في شهر كانون الأول. شهداء تشرين الأول في الضفة الغربية هم: الشاب عز الدين صالح كوازبة (36) عاما، من بلدة سعير في محافظة الخليل الذي أعدمته قوات الاحتلال بتاريخ 2010/10/3، في منطقة الزعيم شمال شرق مدينة القدس وذلك بإطلاق الرصاص الحي عليه من مسافة الصفر. الشهيدين نشأت الكرمي (33 عاما) من طولكرم ويقيم في الخليل ومأمون النتشة (25عاماً) من مدينة الخليل، حيث هدم الاحتلال المنزل الذي تواجدا فيه. والمواطن محمد كراجة الذي استشهد جراء إطلاق الجيش الإسرائيلي للغاز المسيل للدموع، والمواطن خالد العمور الذي دهسته سيارة شرطة في مدينة "اسدود" الإسرائيلية[30]. وشهد شهر كانون الأول استشهاد المواطنة جواهر إبراهيم أبو رحمة (34 عاما) من قرية بلعين غرب رام الله،

[30] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=331668

في مسيرة بلعين الأسبوعية المناهضة للجدار والاستيطان. ووصل عدد شهداء قطاع غزة خلال نفس الفترة 18 شهيداً.

أما عدد الجرحى فقد بلغ عددهم 116 في الضفة الغربية؛ 36 منهم في تشرين أول، و40 في تشرين ثاني، و40 في كانون أول. أما عدد الجرحى في قطاع غزة فقد بلغ عددهم 99 جريحاً؛ 22 منهم في شهر تشرين أول، و34 في تشرين ثاني، و43 في كانون أول. كما هو مبين في الجدول س فإن معظم المعتقلين خلال الربع الرابع هم من الضفة الغربية و9 منهم من قطاع غزة. ووصل عدد المعتقلين خلال نفس الفترة 679 معتقلاً. توزع المعتقلون في محافظات الضفة كما يلي: 85 في القدس، 78 في رام الله، 28 في جنين، 14 في طوباس، 18 في طولكرم، 47 في قلقيلية، 83 في نابلس، 28 في سلفيت، 39 في أريحا، 48 في بيت لحم، 202 في الخليل. أما في قطاع غزة فقد كان التسعة معتقلين من شمال غزة.

جدول 9-1:الانتهاكات الإسرائيلية في الربع الأخير 2010

الحدث	تشرين أول		تشرين ثاني		كانون أول		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
الشهداء	5	3	0	3	1	14	26
الجرحى	36	22	40	34	40	43	215
المعتقلون	226	1	218	2	226	6	679
المجموع	267	26	258	39	267	63	920

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية الربع الرابع 2010، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية http://www.Nad-plo.org:

9-2 عوائق الحركة والتنقل

استمرت قوات الاحتلال بنفس الوتيرة بسياسة وضع الحواجز والاغلاقات. بلغ عدد الحواجز المؤقتة في الضفة الغربية خلال الربع الأخير 2171 حاجزاً، بارتفاع نسبته 4.6% مقارنة مع الربع الذي سبقه. وبلغ عدد المرات التي تم فيها إغلاق المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل 288 مرة مقارنة مع 300 مرة في الربع الثالث من نفس العام. فيما بلغ عدد مرات إغلاق المنافذ الدولية لقطاع غزة 108 مرات، بارتفاع نسبته 13.7% مقارنة مع الربع الذي سبقه. أما على مستوى العام 2010 ككل، فقد بلغ عدد الحواجز المؤقتة 7,676 حاجزاً، وبلغ عدد مرات إغلاق المعابر بين محافظات غزة وإسرائيل 1,174 مرة، وعدد مرات إغلاق المنافذ الدولية لقطاع غزة 468 مرة.

جدول 9-2:الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل في الربع الأخير 2010

العوائق	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	المجموع
حواجز مؤقتة في الضفة الغربية	751	729	691	2171
إغلاق المعابر بين محافظات غزة وإسرائيل	99	93	96	288
إغلاق المنافذ الدولية لقطاع غزة	31	36	41	108
المجموع	881	858	828	2567

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية، الربع الرابع 2010، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

9-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغ عدد الاعتداءات على القطاع التعليمي في الربع الأخير من العام 2010 عشرة اعتداءات (انظر الجدول 9-3). تضمنت الاعتداءات على التعليم ثلاثة اعتداءات في تشرين الأول وكلها في الضفة الغربية، وهي احتلال سطح مدرستين بمدينة نابلس ومحاصرة مدرسة بنات أساسية بمحافظة قلقيلية. كما منعت طواقم الإسعاف من الوصول إلى منطقة جبل جوهر في الخليل في ذات الشهر. وفي شهر تشرين ثاني تم تسجيل أربع إعتداءات على قطاع التعليم أحدها في نابلس وآخر في قلقيلية، واعتدائين في محافظة الخليل. وفي كانون الثاني تم هدم مدرسة بمحافظة نابلس، ومداهمة مدرسة وروضة أطفال بمحافظة جنين. أما الاعتداءات على القطاع الصحي فقد سُجّل ثلاثة اعتداءات خلال الربع الرابع 2010. تمثلت بمنع سيارة إسعاف من نقل مصابين بمحافظة رام الله، ومداهمة مشفى بمحافظة بيت لحم.

هذا وقد بلغ إجمالي الاعتداءات خلال العام 2010 على القطاع التعليمي 47 إعتداء، و11 إعتداء على القطاع الصحي، و39 إعتداء على أماكن العبادة.

جدول 9-3: الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة في الربع الأخير 2010

الاعتداء	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	المجموع
الاعتداء على القطاع التعليمي	3	4	3	10
الاعتداء على القطاع الصحي	1	0	2	3
المجموع	4	4	5	13

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية، الربع الرابع 2010،
الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

9-4 الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال واعتداءات المستوطنين

بلغ عدد المنازل المحتلة خلال الربع الأخير من العام المنصرم 23 منزلاً سبعة منها في محافظة الخليل. فيما بلغ عدد المنازل المهدمة خلال نفس الفترة 15 منزلاً، وقد توزعت بواقع 10 منازل في القدس، منزلين بمحافظة الخليل، ومنزل في كل من بيت لحم وغزة ورفح. وبلغ عدد اعتداءات المستوطنين 266 إعتداءً خلال نفس الفترة، كان أكثر من نصفها في شهر تشرين أول.

جدول 9-4: الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية في الربع الأخير من العام 2010

الاعتداء على المنازل	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	المجموع
إحتلال	13	5	5	23
هدم	1	3	11	51
اعتداءات المستوطنين	138	56	72	266

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية(2010) للربع الأخير من العام 2010، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2010

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)											
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12
الحسابات القومية (مليون دولار)											
ن.م.ج **	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,241.3	5,728.0
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.7	1,502.4
الإنفاق الأسري**	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,285.4	-
الإنفاق الحكومي	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,105.5	-
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	-
صافي الميزان التجاري السلعي **	(2,431.9)	(2,055.4)	(2,082.0)	(2,382.4)	(2,209.8)	(2,009.0)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.4)	–
الواردات السلعية **	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.2	–
الصادرات السلعية **	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	–
الأسعار والتضخم											
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93	3.73
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54	5.27
معدل التضخم (%) ***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75
سوق العمل											
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7
الأوضاع الاجتماعية											
نسبة الفقر (%) ****	–	27.9	–	–	25.9	24.3	24.0	31.2	–	26.2	25.7
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	19.5	–	–	14.2	15.3	13.7	18.8	–	13.7	14.1

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المالية العامة (مليون دولار)											
صافي الإيرادات المحلية*****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,834.7
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6	2,923.4
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	273
فائض (عجز) الموازنة الجاري قبل الدعم	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)	(1,089)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,210
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(174.2)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883
القطاع المصرفي (مليون دولار)											
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,608
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,097
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000– 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 –2010 هي سنة 2004، و بيانات العام 2010 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 2000–2006 كانت 1996 (100=1996)، سنة الأساس للأعوام 2007–2010 هي 2004 (100=2004).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الايرادات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

السياسات النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية

السياسة النقدية	
مقدمة:	تدار الشؤون والسياسات النقدية في الأراضي الفلسطينية من قبل "سلطة النقد الفلسطينية". ويحكم عمل سلطة النقد وثيقتان هما اتفاق باريس بين السلطة الوطنية وإسرائيل الذي تم توقيعه في 1994 (كوثيقة للعلاقات الاقتصادية ملحقة باتفاقيات أوسلو)، وقانون سلطة النقد الذي أصدرته السلطة الوطنية في العام 1997. ولقد قامت سلطة النقد بإعداد مسودة مشروع قانون جديد لها (قانون البنك المركزي). ويمثل مشروع القانون هذا تحديثاً وتطويراً شاملاً لقانون سلطة النقد الحالي، وتسعى سلطة النقد إلى متابعة إصداره في الفترة القادمة. سلطة النقد الفلسطينية هي مؤسسة فريدة من نوعها، إذ إنها مسؤولة عن الشؤون النقدية في ظل غياب عملة وطنية (واتفاقيات رسمية على استخدام عملات دول أخرى)، وفي ظل استخدام ثلاث عملات في التداول في الأراضي الفلسطينية (الشيكل والدينار الأردني والدولار). بهذا المعنى فإن سلطة النقد الفلسطينية ليست بنكاً مركزياً بكل ما يحمله هذا المعنى، ولكنها مؤسسة تطمح لأن تتحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات تبعاً لخطة تحول استراتيجي وضعت لهذه الغاية وتم توفير الأرضية اللازمة لها في مشروع القانون الجديد.
الأهداف:	يحدد بروتوكول باريس أن سلطة النقد الفلسطينية هي المستشار الاقتصادي والنقدي للسلطة الفلسطينية ووكيلها المالي الوحيد. كذلك يعطي البروتوكول لسلطة النقد صلاحية ترخيص وتنظيم عمل المصارف والإشراف على القطاع المصرفي، بما فيها تأسيس غرفة مقاصة لتسوية التعاملات المالية بين المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويضيف قانون سلطة النقد إلى المهام حق إصدار عملة وطنية (في الوقت المناسب)، فضلاً على إعداد وإصدار ميزان المدفوعات الفلسطيني، وهو ما يتم الآن بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
الأدوات:	يتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه سلطة النقد في صياغة وتطبيق سياسة نقدية بظل غياب عملة وطنية. ويترك هذا الوضع مجالاً ضيقاً جداً للسياسة النقدية. فالأداة الرئيسية التي تستخدمها سلطة النقد هي نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف (على الرغم من أن اتفاق باريس ينص على أن هذه النسبة يجب أن تتراوح بين 4 و8% بالنسبة لأنواع الودائع المختلفة بالشيكل الاسرائيلي). إلى جانب هذه الأداة، عملت سلطة النقد أيضاً على وضع سقف على التوظيفات الخارجية للمصارف وذلك بهدف تشجيع الإقراض المحلي، وتقليل إحتمالية التعرض للمخاطر. ولقد تم مؤخراً (2010) تخفيض هذا السقف من 65% إلى 55% من إجمالي الودائع. كما وتعتبر شهادات الإيداع (بين المصارف) أداة أخرى تنوي سلطة النقد استخدامها لتنفيذ السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يبدأ العمل بهذه الشهادات في عام 2011، حيث تسمح هذه الشهادات للمصارف ولسلطة النقد بالاقتراض والاقراض فيما بينها. أما فيما يتعلق بالدور الإشرافي والتنظيمي على المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (18 مصرف محلي وأجنبي مع أكثر من 210 فرع)، فقد قامت سلطة النقد بدور يدعو للإعجاب. ويتمثل الإنجاز الأخير في هذا المجال بإنشاء مكتب معلومات الائتمان. ويتألف هذا المكتب من ثلاثة أنظمة. أولها نظام تسجيل يشتمل على معلومات كاملة عن الدائنين والكفلاء, وثانيها نظام الشيكات المرتجعة (نظام للحد من هذه الظاهرة) وأخيراً نظام التصنيف الائتماني. كما قامت سلطة النقد بإصدار قانون جديد للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، يعالج معظم جوانب القصور في القانون السابق، وبما يتوافق والممارسات الدولية الفضلى. وقام رئيس السلطة الوطنية بالتوقيع على هذا القانون، وتم نشره في الجريدة الرسمية في العام 2010.
الإطار التنظيمي:	يتم تعيين محافظ سلطة النقد الفلسطينية ونائبه من قبل رئيس السلطة الوطنية، بناء على تنسيب من مجلس الوزراء. وتتم إدارة عمل السلطة من قبل مجلس إدارة مكون من 9 أشخاص هم المحافظ ونائبه وممثل لوزارة المالية بالإضافة إلى ستة أعضاء مستقلين من الخبراء والكفاءات. ويقوم رئيس السلطة بتسمية وتعيين اثنين, ومجلس الوزراء بتسمية ثلاثة، والمحافظ بتسمية واحد من هؤلاء الخبراء المستقلين. وتبلغ دورة عمل المحافظ ونائبه أربع سنوات قابلة للتجديد، أما دورة الأعضاء الآخرين في المجلس فهي ثلاث سنوات.

تمويل الحكومة:	ينص قانون سلطة النقد أنه يمكن لسلطة النقد، وبناء على طلب من وزير المالية، تقديم قروض بدون فوائد لتمويل عجز موسمي في الموازنة. على أن لا تزيد قيمة القرض عن 10% من الايرادات المحلية (حسب قانون الموازنة المعمول به) ولمدة لا تزيد عن 3 أشهر قابلة للتجديد 4 مرات فقط (أي لمدة سنة). كما ينص القانون على أن يقوم رئيس السلطة الوطنية ووزير المالية ومجلس الوزراء باستشارة محافظ سلطة النقد عند اتخاذ قرارات ذات علاقة بالنقود والدين. وكذلك عند التعامل مع قضايا مالية لها تأثير على الشؤون النقدية في الأراضي الفلسطينية. كما يحق لسلطة النقد (إذا شاءت) أن تبيع وتشتري سندات الخزينة بشكل مباشر أو غير مباشر. يتبين مما سبق أن سلطة النقد الفلسطينية تتمتع باستقلال نسبي عن السلطة التنفيذية، هذا على الرغم من أن رئيس السلطة الوطنية له تأثير ما عبر تعيين أعضاء مجلس الإدارة. على أنه يصعب تقييم الاستقلالية الفعلية لسلطة النقد على أرض الواقع والتجارب الفعلية نظراً لان أدوات السياسة المتاحة ليست بذات القوة والفعالية كما الأدوات المتاحة لدى البنوك المركزية التقليدية.
المسؤولية:	يعتبر مجلس الإدارة السلطة العليا في سلطة النقد، وهو المكلف بإقرار السياسات والإشراف على إدارة عمليات المؤسسة بما يخدم السياسة الاقتصادية المقرة للسلطة الفلسطينية. ويتمتع المجلس بصلاحيات كاملة لتحقيق أغراض المؤسسة وفقاً لأحكام هذا القانون. ومع ذلك فإن المجلس مسؤول أمام رئيس السلطة الفلسطينية، إذ يتوجب على سلطة النقد تقديم تقرير ربع سنوي للرئيس يغطي نشاطاتها وأعمالها إلى جانب عرض للمناخ النقدي والمصرفي في الأراضي الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى تقديم تقرير سنوي عن هذه الأوضاع بعيد انتهاء السنة المالية.
السياسة المالية:	
أهداف الموازنة على المدى المتوسط:	يتمثل الهدف الأساسي في تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الموازنة. ولقد بلغت هذه المساعدات في العام 2010 حوالي 1.28 مليار دولار(1,147 مليون لتمويل النفقات الجارية و130 مليون لتمويل الإنفاق التطويري)، مقارنة مع نحو 2 مليار دولار عام 2008 (1,760 مليون و250 مليون على التوالي). تهدف الحكومة إلى تقليص نسبة الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الانفاق الجاري إلى 1 مليار دولار في العام 2011. كما ترمي إلى أن يصبح الإنفاق الجاري بكامله ممولاً من المصادر المحلية في العام 2013.
إدارة الدين العام:	تم وضع قانون جديد للدين العام لدى السلطة الفلسطينية في العام 2005. وينص القانون على إنشاء لجنة يرأسها وزير المالية وبعضوية محافظ سلطة النقد والمدير العام لهيئة سوق رأس المال وذلك بهدف تصميم استراتيجيات لادارة الدين العام. كذلك تم انشاء دائرة للدين العام في وزارة المالية لتوفير الدعم التقني والدراسات حول الدين والقروض الاجنبية. ولقد فرض القانون سقفاً على الدين العام بحيث لا يزيد على 40% من الناتج المحلي الإجمالي، كما حدد القانون أشكال الاتفاق الكلي التي يمكن للحكومة الاستدانة من أجل تنفيذها. بلغ إجمالي الدين العام للسلطة الوطنية في نهاية العام 2010 مقدار 1,883 مليون دولار، 55% منها كانت ديوناً اجنبية.
تصنيفات وأبواب الموازنة:	أبواب موازنة السلطة الفلسطينية هي في توافق تام مع التصنيفات الدولية المثلى.
فعالية الإدارة المالية:	عقب الإصلاحات المكثفة وإعادة الهيكلية الجذرية التي بدأت منذ العام 2005 توصل صندوق النقد الدولي نتيجة مفادها أن "شفافية الحسابات الحكومية الفلسطينية هي نموذج للحكومة الصالحة في الدول النامية". وتتوفر معلومات كاملة وآنية عن حسابات السلطة الوطنية ووضعها المالي على الصفحة الالكترونية لوزارة المالية.
المساعدات السلعية:	لا يوجد مساعدات مباشرة لأسعار السلع الغذائية أو الوقود في الموازنة الفلسطينية، ولكن الأراضي الفلسطينية تتلقى كميات كبيرة من المساعدات الغذائية (من الاونروا وبرنامج الغذاء العالمي بشكل رئيسي). ولقد بلغت هذه المساعدات 224 ألف طن مكافئ في العام 2009. وتقوم هاتان الهيئتان بتقديم مساعدات لنحو 1.9 مليون شخص في الأراضي الفلسطينية (47% من السكان). كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تجد نفسها مضطرة لتسديد جزء من فواتير الكهرباء والماء التي يتم شراءها من إسرائيل والتي لا تقوم البلديات بتسديد أثمانها.

2011

Economic & Social Monitor

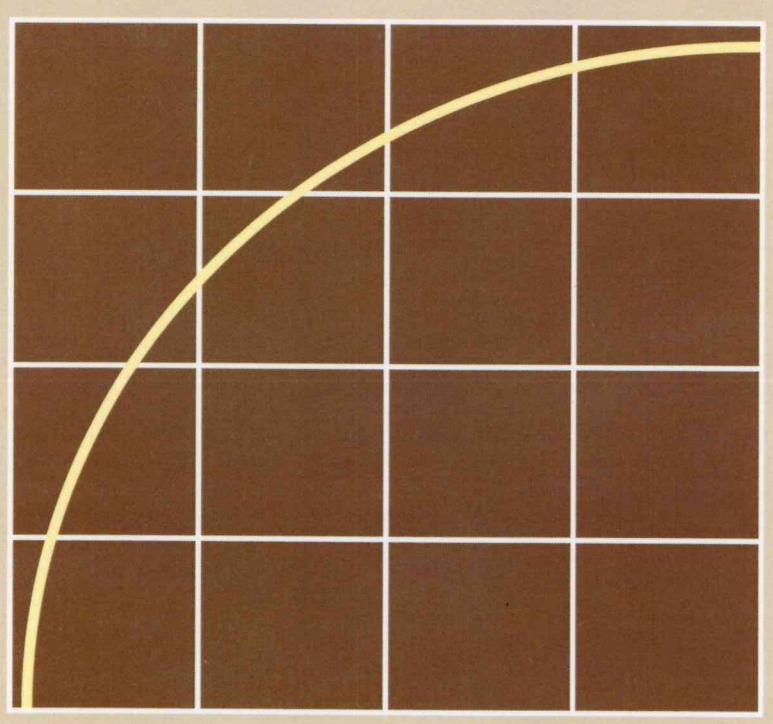

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

Volume 24
May

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute −MAS (General Coordinator**: Haneen Ghazawneh**)

The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator**: Amina Khasib**)
Palestine Monetary Authority (Coordinator**: Mohammad Atallah**)

Editor: **Numan Kanafani**

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

Copyright
© 2011 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org
website: www.pal-econ.org

© 2011 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2011 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org
website: www.pma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

May, 2011

FOREWORD

This issue of the ***Economic and Social Monitor*** presents a general statistical review and analysis of the main economic trends in the Palestinian territory during the fourth quarter of 2010. The time-lag between the release date of this publication and the period in review (Q4 2010) is due to the fact that the preparation of quarterly data is a time consuming process – especially in regards to GDP; gathering, processing and analyzing quarterly data takes a minimum of three months. The ***Monitor*** usually goes to print just before fresh quarterly data becomes available. Therefore, we are planning to adjust the date of publication in order to allow time to incorporate newly released quarterly data into each issue of the ***Monitor.***

The current issue of the ***Monitor*** discusses GDP data from the 4th quarter and also the whole 2010 year. This issue provides a comprehensive analysis of the labor market in the Palestinian territory, including the participation ratio, unemployment rate and wages. Furthermore, the issue examines the Palestinian budget during the 4th quarter and full year 2010 – including public debt and international aid to the recurrent and development expenditure. It also includes updated information for all of the standard sections of the ***Monitor,*** including the banking sector, investment indices (company registration, building licenses and cement imports), analysis of prices, purchasing power, and changes in the value of currencies used in the Palestinian territory. Finally, the issue provides a review of foreign trade data for the year 2009 based on the information that was published recently by the PCBS.

Also included in this issue of the ***Monitor*** are seven independent text boxes, each addressing a topical issue either directly or indirectly related to the policies and economic situation in the Palestinian territory. The topics covered in these boxes include the National Development Plan 2011-2013, the controversy regarding minimum wage policy in the Palestinian territory, the motives for and potential effects of the new amendments to the investment promotion law, the working conditions of Arabs in the Israeli labor market, the quartet agreement regarding Israel's economic blockade on the Palestinian Territory, and a review of a recently published book providing new insight into the causes of the international financial crisis.

We hope that this issue further strengthens the established role of the ***Economic and Social Monitor*** as a reliable reference to the regular changes occurring in the Palestinian economy. Furthermore, we are optimistic that the information provided in this issue will contribute to heightened awareness and will expand the knowledge base of the Palestinian economy and of economics in general. Moreover, we hope that this issue opens the door for necessary debate on the current restrictions and future possibilities of economic growth in the Palestinian territory.

Samir Abdullah
Director General
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Ola Awad
President of the
Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority (PMA)

Executive Summary

Gross Domestic Product: The Palestinian GDP rose 2.8% during the 4th quarter of 2010, an increase consistent with the trend of previous years. The GDP increased by 9.3% during 2010; thus, GDP per capita reached $1,502 in the Palestinian Territory.

Labor Market: Quarterly data showed an increase in employment numbers in both the West Bank and Gaza Strip; employment increased from 709.5 thousand in the 3rd quarter to 767.2 thousand in the 4th quarter of 2010. Regarding the distribution of workers by area of employment, 63.9% were located in the West Bank, 26% in the Gaza, Strip and 10% in Israel and settlements. The unemployment rate in the Palestinian territory decreased from 26.6% in the 3rd quarter to 23.4 in the 4th quarter. During the 4th quarter, the solicitation of job openings (in newspapers) by employers amounted to 1,738 ads, a figure closely resembling that of the 3rd quarter.

Public Finance: Total government revenues dropped to $428 million in the 4th quarter of 2010, a decrease of 15.1% from the previous quarter. Total public expenditure increased by 12.2% in the 4th quarter, reaching $861.5 million. The recent increase in public expenditure and decrease in revenue has substantially inflated the budget deficit; the deficit increased from $169.7 million in 3rd quarter to $358.2 million in the 4th quarter of 2010.

Banking Sector: Net assets of banks operating in the Palestinian Territory increased by 3.4% during the 4th quarter of 2010. During this period, total credit facilities reached $2.8 billion, an increase of 1.5% from the previous quarter. Additionally, the number of checks presented to bank for clearing increased by 4.8%, as their value rose by 10% during this period.

Palestine Securities Exchange: The number of shares traded in the market increased by 29% during the 4th quarter, reaching 46.7 million shares. The increase of trade was accompanied by a sharp rise in the value of shares – an increase of 44% from the previous quarter. Lastly, Al-Quds index closed at 489.60 points at the end of the 4th quarter, a decrease of about 2 points from the 3rd quarter.

Company Registration: The number of companies registered in the West Bank reached 290 during the 4th quarter of 2010; an increase of 78% from the previous quarter. Total capital for newly-registered companies in the West Bank amounted to approximately J.D.237 million. Regarding the distribution of listed companies according to sectors, 4th quarter data shows that 86% of registered companies were in the services sector. In reference to region, Ramallah and A-Bireh (43.4%), Hebron (13%) and Nablus (12%) held the largest proportion of registered companies.

Building Licenses and Cement Imports: The number of building licenses issued in the West Bank increased by 2% from the 4th quarter of 2009. Furthermore, the amount of imported cement increased by 15% during the 4th quarter of 2010 compared with 3rd quarter 2010.

Hotel Activity: The total number of guests staying in hotels located in the Palestinian Territory was 170,671 during the 4th quarter of 2010, of which 9% were Palestinians and 36% Europeans. The number of quests increased by 24% from the previous quarter and by 20% from the previous year (4th Quarter 2009).

Prices and Purchasing Power: The Consumer Price Index (CPI) in the Palestinian Territory increased by 1.59% during the 4th quarter of 2010. Likewise, the Producer Price Index (PPI) increased by 2.06%. Moreover, the purchasing power of the US Dollar and the Jordanian Dinar decreased by 3.3% during the 4th quarter of 2010.

Legal and legislative environment: President of the PNA Mahmoud Abbas issued a presidential decree in late 2010 – law no. 9, 2010 –aimed at regulating banking activity in the Palestinian Territory. The new law has effectively amended and improved the old banking law (no. 2, 2002). Also during this period, President Abbas published a presidential

decree establishing the Palestinian Charitable Organization for family's cooperation. During 2010 President Abbas introduced nine laws and approximately 60 decisions and presidential decrees. These changes led to upgrades, allocations, and amnesties for convicted people and the formation of military tribunals.

Israeli Violations: The number of Palestinians killed by Israelis reached 26 in the 4th quarter of 2010; 6 in the West Bank and 20 in Gaza Strip. Additionally, 215 Palestinians were injured by Israelis during this period. The number of prisoners during the same period reached 679; 670 in the West Bank and 9 in Gaza Strip. The number of temporary Israeli imposed checkpoints in the West Bank reached 2171 during the 4th quarter of 2010, up 4.6% from the previous quarter. The crossing points between Gaza and Israel were close 288 times during the 4th quarter – only a slight decrease from the previous quarter (300).

Areas of discussion: In this issue of the monitor seven different topics will be discussed; each are separated into independent boxes.

National development plan 2011-2013 "Establishment of the State and building the future": This box discusses the 6th development plan of the PNA, which was published in April of 2011 and titled 'The Establishment of the State and Building the Future 2011-2013'. The development plan outlines a roadmap for establishing, building upon and strengthening PNA institutions. The plan focuses on a medium-term financial framework (3 years) that would distribute investment to four main sectors: governance, social and economical development and infra-structure. The box will include details of this plan.

Trade Unions call for the imposition of a minimum wage policy in the Palestinian territory: Trade Unions have called for the implementation of labor law items concerning the protection of workers' rights. The Unions have pointing out the importance of adopting a nationwide minimum wage policy. The Unions have lobbied for a minimum wage of not less than 1,800 NIS monthly – in all sectors and regions uniformly. Although the position of the PNA does not significantly diverge from that of the Trade Unions, the Ministry of Labor and the employers' representatives find that it's not the suitable time for implementing a minimum wage policy. Economists disagree about the possible effects of a minimum wage policy in the Palestinian Territory This box explores these divergent views regarding the possibility of applying this policy.

The achievements of the quartet representative in reducing economic constraints: On the 4th of February 2011, Tony Blair, the quartet representative, and the Israeli government agreed on a number of procedures to reduce the economic blockade Israel has placed on the West Bank and Gaza Strip. These include: decreasing restrictions on exports from Gaza, decreasing restrictions on imports into Gaza Strip, the improvement of power generation in the West Bank and Gaza Strip and the improvement and development of clearing-house resources. This box includes detailed information about these developments.

A new law regulating banking activities in the Palestinian territory: A new law regulating banking activities in the Palestinian territory was introduced recently. The PMA prepared the 1st draft of this law that seeks to mend the inconsistencies and fill in the gaps that have become evident in the old banking law (no 2, 2002). This box examines several aspects of change that this modification of law is meant to induce.

New amendments to the investment promotion law in the Palestinian territory, reasons and expectations: The Palestinian president published a resolution to modify the investment promotion law number 1, 1998. According to the Palestinian Ministry of National Economy, these modifications were made for the purpose of "stimulating investment in the Palestinian economy and creating better partnership relations with the private sector, besides restructuring the Investment Promotion Board". This box includes an exploration of the modifications made, including the economic repercussions, reasons behind the modification, and the expected outcomes.

The global financial crisis - a new look: This box includes a review of Ragoram Rajan's (2010) book, "Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy".

The book provides a range of applicable recommendations for preventing a similar crisis in the future. The author contends that governments and their economic policies may lead their nations' into a global financial crisis. Rajan points out two major reasons which contributed to the recent global financial crisis. These include the economic policy in the USA and the trade imbalance in the global market.

Palestinians in the Israeli Labor Market – Lower wages for higher education: The Israeli Ministries of industry, trade, and labor, in cooperation with the Israel Bureau of Statistics, have produced a study revealing the divergent participation rates and wages among Palestinians and Israelis working in Israel. Although the study was conducted in 2008, it was not published until early 2011. This box explores the information gathered by this study and examines the differences found among participation rates, unemployment rates, wages, income, and education.

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2010

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Population by mid year (thousands)											
Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40
West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3
Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12
National Accounts (Million Dollars)											
GDP**	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,241.3	5,728.0
*GDP per capita (USD)***	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.7	1,502.4
*Household Expenditure***	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,285.4	-
Public Expenditure	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,105.5	-
*Gross Capital Formation***	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	-
*Net Balance of Goods Trade***	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.4)	-
Commodity Imports**	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.2	-
Commodity Exports**	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	595	591.8	-
Prices and Inflation											
Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93	3.73
Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54	5.27
Inflation Rate (%)***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75
Labor Market											
Number of Employees (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745
Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1
Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7
Social Conditions											
Poverty Rate (%) ****	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24	31.2	-	26.2	25.7
Deep Poverty Rate (%) ****	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1
Public Finance (Million Dollars)											
Net Domestic Revenues *****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,834.7
Current Expenditures and Net Lending	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6	2,923.4
Development Expenses	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	273
Surplus (deficit) Budget before Support	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)	(1,089)

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Total Grants & Assistance	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,210
Total Surplus (deficit) Budget	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(174.2)
Public Debt	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883
Banking Sector (Million Dollars)											
Assets/Liabilities	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,608
Equity	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,097
Clients' Deposits	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802
Credit Facilities	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825
Number of Banks	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands.

* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment and population).

** Data in constant prices. Base year for the 2000-2003 is 1997; base year for 2004-2010 is 2004. Data for 2010 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.

*** The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year. Base year for the period 2000-2006 was 1996 (1996=100), base year for the period 2007-2010 is 2004 (2004=100).

**** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) possessing a budget to cover the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family possessing a budget to cover the expenses of food, clothing, housing ,health, education, transportation and other expenses.

***** The total net revenues is the total current revenues after the deduction of tax revenues.

\- Figures in brackets are negative.

Monetary and Fiscal Institutional Information: Palestine

Monetary Policy	
Introduction	Monetary affairs in the Palestinian Territories are managed by the Palestine Monetary Authority (PMA). The PMA's responsibilities and functions are governed by two documents: the Paris Protocol on Economic Relations between Israel and the PLO, signed in 1994, and the PMA's Law issued by the Palestinian Authority in 1997. A new draft law regulating the works of the PMA and updating the old one has been prepared by the PMA in consultation with international experts. The new law is expected to be issued officially in the coming future. The PMA is a unique institution since Palestine has no national currency and uses three currencies (the New Israeli shekel-NIS, Jordanian dinar and American dollar). The PMA is not a national bank, although it has strong aspiration to become one. The basis for such a shift is secured in the new law of the PMA.
Objective and Targets	Paris Protocol states that the PMA will act as the PA's official economic and financial advisor and sole financial agent. Furthermore, the PMA will license, regulate and supervise the work of banking sector and will establish a clearing house in order to clear money orders between the banks operating in the Territories. The PMA Law adds to the PMA duties the issuing (in due time) of national currency and the preparation/publication of the Balance of Payments for the Palestinian Territories (which is being carried out in cooperation with Palestine Central Bureau of Statistics, PCBS.)
Instruments	The greatest challenge the PMA face is to conduct monetary policy in absence of national currency. This situation leaves very little room for monetary policy. So far one main instrument has been used: the Banks reserve ratio (although Paris Protocol dictates that reserve ratio on various kinds of NIS deposits will not be less than 4% to 8%.) Also, the PMA has been active in regulating the maximum ratio of investment abroad to total deposits in order to encourage domestic lending. This ratio has been reduced recently from 65 to 55%. The other main instrument which the PMA is planning to use is the Inter Bank Certificates of Deposits (CD). These CDs, expected to be launched in 2011, can be used by banks, as well as the PMA, to borrow and lend between themselves. In as far as the regulatory role with regard to the banking system, the PMA has done admirable work in supervising the 19 foreign and local Banks (200 branches) in the Palestinian Territories. The latest achievement in this regard is the establishment of the Credit Bureau. This Bureau consists of three systems; the first is the PMA Credit Registry System which is a comprehensive database with credit and demographic information on individual and company borrowers and their guarantors. The second is the bounced checks system, and the third is the credit scoring system. Also the PMA has issued a new Bank Law which escape most of the shortcomings of previous law and introduces best international practice in banking. The Law was signed by the PNA's President and published in the Official Gazette in 2010.
Governing board appointment and mandate	The PMA governor and his deputy are appointed by the PA President based on nomination from the Council of Ministers. The PMA is managed by a Board with 9 members: the Governor, his deputy, a representative of the Ministry of Finance (MoF) and six independent economists and legal experts (technocrats or academics). The President nominates and appoints 2 members, the Cabinet nominates three members (along with nominating the Governor and his deputy), the MoF nominates its representative, and one member is nominated by the Governor. The tenure for the Governor and his deputy is a renewable 4 years while it is 3 years for the members of the Board.
Government financing by the central bank	The PMA Law makes clear that, upon the request of the Finance Minister, the PMA *may* provide interest-free loans to the PA's treasury to cover its budget provided that the loan does not exceed 10% of the domestic revenues (as in the estimated budget) and for a period of three month that can be renewed for a maximum of 4 three-month rounds. The President, the Minister of Finance and the Cabinet are called upon to consult

	with the Governor when dealing with matters related to money and credit. Also, when dealing with fiscal matters that have some effects on monetary and credit in the Palestinian Territories. The opinion of the governor regarding monetary and fiscal policy is not obligatory for the president. The PMA can (if it chooses) buy and sell treasury bonds directly or indirectly. So it appears that the PMA enjoys a great deal of independence from the executive authorities, although the PA's President has some influence on appointment of the members of the Board, the external auditor. However, it is difficult to judge the real independence of the PMA on the ground and in actual experience since the instruments at the disposal of this institution are not yet as powerful and significant as in the case of a normal central bank.
Accountability	The PMA's Board is the highest authority in the PMA and has a full mandate to design and supervise the policies. However, the Board is held accountable to the PNA's President, and it has to submit a quarterly detailed report including its work and activities, the banking and monetary environment. In addition to an annual, brief report within 3 months after the end of the fiscal year.
Fiscal Policy	
Medium term – results oriented budgeting	To reduce dependency on international aid. International aid to support the PA's budget amounted to about $ 1.28 billion in 2010 ($ 1,147 m for the recurrent budget and 130 m for the development budget) compared with about $ 2 b in 2008 ($1,760 m and 250 m respectively). The goal of the government is to reduce the need for international support to the recurrent budget to $1 billion in 2011, and to become fully self-finance for recurrent expenditures by the end of 2013.
Public debt management	A new Public debt law was introduced in 2005. The law established a committee headed by the Minister of Finance and include the PMA Governor and DG of Palestine Capital Market Authority as members, with a mandate to design strategies for public debt management. Also a department of public debt was established at the MoF to provide technical support with regard to debt and foreign loans. The law imposed a ceiling on public debt should (not exceeding 40% of GDP) and defined the specific expenditure purposes for which government may borrow The PA's total public debt at the end of 2010 amounted to $ 1,883 m, 55% of which was foreign public debt.
Budget Classification	In full conformity with international best practices.
Efficiency of Fiscal Management	Following the deep and comprehensive reform and re-structuring since 2005, the IMF has highlighted the PA's financial transparency as a model of good governance among the developing countries. Full and up to date data on the financial stance of the PA are posted regularly on the MoF's web site.
Commodity Subsidies	No food or fuel subsides in the classical meaning of the term. However, the Palestinian Territories receive considerable amount of food aid annually (mainly from the UNRWA and World Food Program WFP). Total food aid amounted to some 224,000 tons of grain equivalents in 2009. The two agencies provided food aid to some 1.9 m persons, i.e. to some 47% of the entire population in the Territories. Also, part of bills of electricity and water purchases from Israel which the Palestinian municipalities fail to pay is paid for from the budget.